



جمهورية العراق.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل - كلية الإدارة والاقتصاد.

قسم العلوم المالية والمصرفية.

الدراسات العليا - الماجستير.

**تحليل اتجاهات السياسات النقدية وأثرها في الائتمان المصرفي - الاقتصاد العراقي  
دراسة حالة 2004 - 2021**

رسالة تقدم بها الطالب

**علي سعد علي**

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في  
العلوم المالية والمصرفية.

بإشراف

أ.د. عبد الخالق دبي الجبوري

2023 م

1444 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ

دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

سورة المجادلة: من الآية (١١)

## الإهداء

إلى خير خلق الله أجمعين ..... نبي الرحمة ورسول الإنسانية .....  
محمد المصطفى وآله الطيبين الطاهرين .....

إلى مروح جدي الحاج المرحوم علي باقر الجبوري ..... رحمةً وغفراناً

إلى قرّة عيني ..... وثمرة فؤادي ..... الأمل الذي لا ينقضي  
والدي ووالدتي ..... أطال الله في عمرهما

إلى من أشدّدهم أنرمري وكانوا لي خير عون ..... إخوتي وأخواتي

إلى من هي حاضرة دوماً في القلب ..... نروحتي العزيزة  
إلى من أمرى نفسي فيها وبها تحلوا الحياة ويتجدد الأمل ..... أبنتي فاطمة

## الشكر والتقدير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلوات وأتم السلام على خير خلقه أجمعين،  
الحبيب المصطفى محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين المعصومين.

بعد أن وفقني الله بعطفه ورعايته من إتمام الدراسة يقتضي أن أتقدم بكل الشكر والامتنان  
لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور (عبد الخالق دبي الجبوري)، لما بذله من جهد وما تفضل به من  
تقويم صوّب هذه الرسالة وتوجيهها بالوجهة العلمية الصحيحة، ولما أفاضه عليّ من ملاحظات  
علمية ناصعة، وكل ذلك لا يسعني إلا إن أدعو الله عز وجل بأن يديم عليه النعم، ويدفع عنه شر  
البلايا والنقم، وأن يحيطه بعطفه ولطفه، ورعايته وحسن توفيقه، أنه سميع مجيب.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد المتمثلة بعميدها الاستاذ  
الدكتور زينب عبد الرزاق عبود وإلى رئاسة قسم العلوم المالية والمصرفية المتمثلة برئيسها الاستاذ  
المساعد الدكتور إسعد منشد وكذلك جميع أساتذتي في السنة التحضيرية، لما قدموه لي من مساعدة  
كبيرة، والشكر موصول للسادة الموقرين في لجنة المناقشة لسد خلل الرسالة والابانة عن مواطن  
القصور فيها سائلاً المولى عز وجل أن يثيبهم عني خير الجزاء.

وإنها لفرصة طيبة بأن أتقدم بالشكر والعرفان لجميع من مد لي يد العون على  
إتمام هذه الرسالة، ومنهم موظفو مكتبة كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بابل، ولكل  
من ساعدني على إتمام الكتابة، ومن الله التوفيق.

## الفهرست

الصفحة	المواضيع
أ	الآية القرآنية
ب	الاهداء
ت	شكر وتقدير
ث-خ	الفهرست
د	المستخلص
1	المقدمة
9-2	منهجية البحث
59-10	الفصل الأول : الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي
30-12	المبحث الأول : الاطار النظري لسعر الفائدة
13-12	أولاً : مفهوم سعر الفائدة
13	ثانياً : أهمية سعر الفائدة
17-14	ثالثاً : أنواع سعر الفائدة
17	رابعاً : تحديد سعر الفائدة
18-17	خامساً : وظيفة سعر الفائدة
26-18	سادساً : نظريات سعر الفائدة
29-26	سابعاً : العوامل المؤثرة في سعر الفائدة الحقيقي
30-29	ثامناً : علاقة سعر الفائدة الحقيقي بسعر الفائدة النقدي
48-31	المبحث الثاني : الاطار النظري للائتمان المصرفي
33-31	أولاً : مفهوم الجهاز المصرفي
37-33	ثانياً : مفهوم الائتمان المصرفي
43-37	ثالثاً : تصنيفات الائتمان المصرفي
44-43	رابعاً : نظريات الائتمان المصرفي.
47-45	خامساً : أسس ومنح الائتمان المصرفي
48-47	سادساً : مخاطر الائتمان المصرفي
59-49	المبحث الثالث : العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي وفق النظرية الاقتصادية.
54-49	أولاً : مفهوم السياسة النقدية
56-54	ثانياً : أثر سعر الفائدة الحقيقي على الائتمان المصرفي
59-56	ثالثاً : المتغيرات الثانوية المؤثرة في الائتمان المصرفي
109-60	الفصل الثاني تحليل واقع سعر الفائدة والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)
62-62	لمحة عن الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ودور البنك المركزي في اصلاح البنية الاقتصادية والمصرفية.
77-65	المبحث الأول : واقع سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2021).
65	أولاً : واقع سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2021)
71-66	ثانياً : واقع سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2021)

74-71	ثالثاً : واقع معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2021).
76-74	رابعاً : واقع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2021).
95-77	<b>المبحث الثاني</b> <b>واقع الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004- 2021)</b>
81-78	أولاً : الجهاز المصرفي العراقي
85-81	ثانياً : تطور رأس مال الجهاز المصرفي.
87-85	ثالثاً : تطور حجم الودائع لدى المصارف العراقية للمدة (2004 - 2021).
95-87	رابعاً : توزيع الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004 - 2021).
109-96	<b>المبحث الثالث</b> <b>العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي وبعض المتغيرات الأخرى مع الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي</b>
100-96	أولاً : واقع سعر الفائدة الحقيقي و الائتمان النقدي المباشر في الاقتصاد العراقي للمدة (2004- 2021).
103-100	ثانياً : واقع سعر الفائدة و الائتمان التعهدي في الاقتصاد العراق للمدة (2004-2021)
106-103	ثالثاً : واقع عرض النقد والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2021)
109-106	رابعاً : واقع سعر الصرف والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2021)
132-111	<b>الفصل الثالث</b> <b>الجانب القياسي لأثر سعر الفائدة الحقيقي على الائتمان المصرفي</b>
120-112	المبحث الأول : الاطار النظري للنموذج القياسي
116-112	أولاً : الاطار النظري لاستقرارية السلاسل الزمنية
118-116	ثانياً : الاطار النظري لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL)
119-118	ثالثاً : الاختبارات التشخيصية
120	رابعاً : اختبار المجموع التراكمي للإخطاء (CUSUM)
123-121	المبحث الثاني : توصيف النموذج القياسي.
132-124	المبحث الثالث : تحليل وتقدير أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع
125-124	اولاً : نتائج استقرارية السلاسل الزمنية
128-125	ثانياً : اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة (سعر الفائدة الحقيقي، عرض النقد الواسع وسعر الصرف الموازي) والمتغير التابع (الائتمان المصرفي) باستخدام نموذج ARDL
129-128	ثالثاً : اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة (سعر الفائدة الحقيقي، عرض النقد الواسع وسعر الصرف الموازي) والمتغير التابع (الائتمان المصرفي) باستخدام نموذج ARDL في الاجل الطويل.
130-129	رابعاً : نتائج اختبار WARD
131-130	خامساً : نتائج الاختبارات التشخيصية
132-131	سادساً: التحليل الاقتصادي
135-133	الاستنتاجات والتوصيات
148-136	المصادر

## فهرست الجداول

الصفحة	الجدول	ت
68	سعر الفائدة (سعر السياسة) في الاقتصاد العراقي للمده (2004-2021)	1.
70	سعر الفائدة النقدي في الاقتصاد العراقي للمده (2004-2021)	2.
73	معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمده (2004-2021)	3.
76	سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد العراقي للمده (2004-2021)	4.
82	رأس المال وموجودات الجهاز المصرفي في العراق للمده (2004-2021)	5.
86	حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي العراقي للمده (2004-2021)	6.
90	الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العراقية للمده (2004-2021)	7.
91	الائتمان التعهدي من قبل المصارف العراقية للمده (2004-2021)	8.
94	حجم الائتمان الممنوح من قبل الجهاز المصرفي للمده (2004-2021)	9.
99	سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمده (2004-2021)	10.
102	سعر الفائدة الحقيقي والائتمان التعهدي في الاقتصاد العراقي للمده (2004-2021)	11.
105	عرض النقد والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمده (2004-2021)	12.
109	سعر الصرف الموازي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمده (2004-2021).	13.
122	متغيرات النموذج القياسي.	14.
125-124	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية.	15.
126-125	أثر المتغيرات المستقلة على الائتمان المصرفي باستخدام نموذج (ARDL)	16.
128-127	تقدير معاملات في الاجل الطويل واختبار الحدود باستخدام نموذج (ARDL)	17.
129	نتائج اختبار Wald	18.
129	نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM)	19.
130	نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التباين	20.

## فهرست الاشكال البيانية

صفحة	الاشكال	ت
28	أثر تغيرات سعر الفائدة على النمو الاقتصادي	(1)
56	العلاقة بين سعر الفائدة والكميات المعروضة والمطلوبة من السندات	(2)
69	سعر الفائدة (سعر السياسة) في الاقتصاد العراقي للمده (2004-2021)	(3)
71	سعر الفائدة النقدي في الاقتصاد العراقي للمده (2004-2021)	(4)
74	معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمده (2004-2021)	(5)
77	سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد العراقي للمده (2004-2021)	(6)
84	أجمالي رأس المال والموجودات للجهاز المصرفي العراقي للمده (2004-2021)	(7)

85	الاهمية النسبية لرؤوس أموال المصارف العاملة في العراق.	(8)
87	حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي العراقي. للمده(2004-2021)	(9)
91	هيكل الائتمان الممنوح من قبل المصارف العراقية. للمده(2004-2021)	(10)
93	الائتمان التعهدي من قبل المصارف العراقية. للمده(2004-2021)	(11)
95	الائتمان النقدي والتعهدي في الاقتصاد العراقي. للمده(2004-2021)	(12)
100	سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمده(2004-2021)	(13)
103	سعر الفائدة الحقيقي والائتمان التعهدي في الاقتصاد العراقي للمده(2004-2021)	(14)
106	عرض النقد و الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمده(2004-2021)	(15)
130	اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM	(16)
131	اختبار مربع المجموع التراكمي للأخطاء CUSUM	(17)

### فهرست المخططات

صفحة	المخطط	ت
79	هيكل الجهاز المصرفي العراقي	1
116	اختبارات جذر الوحدة	2

## المستخلص :

يهدف هذا البحث إلى قياس وتحليل أثر سعر الفائدة الحقيقي في الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL)، إذ يعد الائتمان المصرفي من اهم وسائل التمويل التي تحصل عليها المؤسسات او الافراد لكن ذلك يعتمد على مقدار التكاليف المترتبة على هذا التمويل و ان ما يحدد هذه التكاليف هو سعر الفائدة و بعض المتغيرات الاقتصادية، لذلك فأن مشكله البحث تتعلق بالعلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي و اثره المباشر على الائتمان المصرفي و هل ان سعر الفائدة له دور فعال في تحديد الائتمان المصرفي ام توجد متغيرات اخرى تحدد هذا الائتمان و بعد استخدام التحليل الوصفي وجدنا ( هنا ترجع الى علاقه سعر الفائدة بالائتمان المصرفي من خلال الجداول و كذلك المتغيرات الاخرى بالإضافة الى التحليل القياسي ) وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها : تترك التغيرات في اسعار الفائدة أثرا مهما في سلوك المستثمرين والمدخرين والمؤسسات والاقتصاد، من خلال تأثيرها في رغبات المدخرين والمستثمرين وان للائتمان المصرفي دوراً مهماً وفعال في تمويل المشاريع لاسيما المشاريع الاستثمارية التي تحتاج الى رؤوس اموال ضخمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، في حين كانت اهم توصية هي الدعوة إلى تخفيض أسعار الفائدة لتحقيق اهداف النمو والتنمية الاقتصادية والتركيز على منح الائتمان الاستثماري والانتاجي للمشاريع الانتاجية التي تدر دخلاً.

## المقدمة:

يعد سعر الفائدة أحد أدوات السياسة النقدية ويضعها البنك المركزي لغرض التأثير في حجم النشاط الاقتصادي بشكل عام والائتمان المصرفي بشكل خاص، وترتبط معدلات الفائدة بالائتمان المصرفي بعلاقة عكسية، أي كلما قام البنك المركزي بزيادة سعر الفائدة سيؤدي إلى انخفاض مقدرة المصارف التجارية على منح الائتمان للزبائن لغرض معالجة التضخم وتجنب فقدان قيمة النقود، أما لو قام بخفض سعر الفائدة سيؤدي إلى زيادة قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان للزبائن وتمويل المشاريع من أجل معالجة الفجوة الانكماشية وتقليل معدلات البطالة وتحسين مستوى الدخل لدى الأفراد وزيادة الاستثمار في الاقتصاد الوطني. ويمثل سعر الفائدة الحقيقي معدل العائد المتوقع من قبل المقرضين ويحصل عليه بعد طرح معدل التضخم، ويبلغ سعر الفائدة الحقيقي العائد الذي تحققه الأموال المقترضة أو المقرضة. وأن استخدام سعر الفائدة الحقيقي يسهل للمستثمرين المعرفة المطلوبة لأدراج القيمة الزمنية للنقود في قراراتهم المالية عندما يتم استثمار الأموال، ويعد أحد العوامل الرئيسة التي تؤثر على قيمتها بمرور الوقت. كما يساعد رجال الأعمال وأصحاب الاستثمارات في تحديد وحساب مدى نجاح المشروع، وما أن كان يحقق الهدف المطلوب تحقيقه أم لا في ظل تغيرات معدلات التضخم والتغيرات الاقتصادية الحالية أو المتوقعة.

## **مشكلة البحث :**

تمثلت مشكلة البحث بالإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. هل هناك علاقة وتأثير معنوي بين سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي؟
2. هل لسعر الفائدة الحقيقي دور فعال في الائتمان المصرفي؟
3. هل البنك المركزي العراقي أستخدم سعر الفائدة كهدف وسيط لسياسته النقدية للتأثير في الائتمان المصرفي وزيادة مقدرة المصارف التجارية على اقراض الزبائن؟

## **أهمية البحث :**

تأتي أهمية البحث من أهمية سعر الفائدة ودوره في الاقتصاد، كونه أحد أدوات السياسة النقدية يستخدمها البنك المركزي في نقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي بشكل عام والائتمان المصرفي بشكل خاص، بوصفه الهدف الوسيط للسياسة النقدية والذي يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي ومعالجة الفجوة الانكماشية والتضخمية.

## **فرضية البحث :**

ينطلق البحث من فرضية مفادها وجود علاقة وتأثير بين معدل الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاجل القصير والطويل في الاقتصاد العراقي ويحدد العملاء مقدار الائتمان المصرفي المرغوب الحصول عليه على أساس سعر الفائدة.

## **أهداف البحث :**

- يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الاهداف، وهي كالآتي:
1. تحليل العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي وفقاً للنظرية الاقتصادية.
  2. تحليل واقع معدل الفائدة الحقيقي في الاقتصاد العراقي.
  3. تحليل واقع عرض النقد الواسع في الاقتصاد العراقي..
  4. قياس وتحليل أثر سعر الفائدة الحقيقي، على الائتمان المصرفي في العراق.

## **منهجية البحث :**

استخدم الباحث المنهج الاستقرائي في تحليل أثر العلاقة بين معدل الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي، فضلاً عن الاسلوب الكمي (الاحصائي) باستخدام أدوات التحليل القياسي في اختبار وتقدير النموذج القياسي، فكان سعر الفائدة الحقيقي متغيراً مستقلاً، والائتمان المصرفي متغيراً تابعاً.

## حدود البحث :

1. الحدود المكانية : الاقتصاد العراقي .
2. الحدود الزمانية: (2004 – 2021).

## هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية، تناول الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي، وشمل ثلاث مباحث : المبحث الأول يتضمن الإطار النظري لسعر الفائدة والمبحث الثاني يتضمن الإطار المفاهيمي للائتمان المصرفي والمبحث الثالث تضمن العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي، وأما الفصل الثاني فقد تضمن واقع سعر الفائدة والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي، وتناول المبحث الأول، واقع سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي، والمبحث الثاني : تناول واقع الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي، فيما تناول المبحث الثالث أثر سعر الفائدة على الائتمان المصرفي، أما الفصل الثالث فتناول الجانب التطبيقي (القياسي) عبر استخدام نموذج قياسي لمعرفة أثر سعر الفائدة الحقيقي على الائتمان المصرفي، يتضمن المبحث الأول الإطار النظري للنموذج القياسي، والمبحث الثاني وصف وصياغة النموذج القياسي، وأما المبحث الثالث فتناول تقدير وتحليل أثر سعر الفائدة الحقيقي على الائتمان المصرفي في العراق. ثم اختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

## الدراسات السابقة :

## أولاً-الدراسات الأجنبية :

### 1- دراسة ( Carlos Gonzalez Aguado ، 2011 )

العنوان	Interest Rates and Credit Risk
الهدف	معدلات الفائدة ومخاطر الائتمان المصرفي.
النتائج	استكشاف آثار التحولات في أسعار الفائدة على الرافعة المالية للشركات والتراجع عن السداد من قبل الزبائن (المقترضين)، أن ارتفاع وانخفاض أسعار الفائدة يزيدان من إجمالي معدل التخلف عن السداد في المدى القصير، بدلاً من ذلك تؤدي إلى المعدلات الأعلى تخلف أقل على المدى الطويل لأنها تؤدي إلى انخفاض الرافعة المالية المستهدفة في جميع الشركات.

ب. دراسة ( Uduakobong S.Inam and Ekong E.Etim ، 2020 ) :

<b>Regulated Innterst Rates، Degregulated ، Intersted Rate and Economic growths in Nigeria</b>	العنوان
تأثير سعر فائدة الاقراض على النمو الاقتصادي في نيجيريا	مرتبة الدراسة
رسالة ماجستير	الهدف
هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير سعر فائدة الاقراض على النمو الاقتصادي في نيجيريا للمدة (1990 - 2018) باستخدام جذر الوحدة للتحقق من تكامل السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة، وتم استخدام الناتج المحلي الاجمالي متغيراً تابعاً، في حين إن نسبة السيولة ومعدل فائدة الاقراض والاستثمار والائتمان متغيرات مستقلة	النتائج
أن جميع المتغيرات يتم دمجها في الفرق الأول (1) I باستثناء معدل فائدة الاقراض المتغير مدمج في الرتبة صفر، وهو ثابت عند المستوى الأول (0) I - أظهرت الدراسة أن معدل الفائدة ونسبة السيولة لهما تأثير سلبي وغير معنوي على النمو الاقتصادي.	

## ثانيا- الدراسات العربية والمحلية:

### 1- الدراسات العربية

أ. دراسة (عبدالرزاق قاسم واحمد العلي، 2013):

قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة الدائنة في الانشطة المصرفية الأساسية	العنوان
بحث دوري	صنف البحث
تظهر مشكلة البحث بتساؤل حول تأثير التغيرات في أسعار الفائدة الدائنة في النشاط الأساسي المصرفي المتمثل في إدارة الخصوم والأصول، ويفترض الباحثان وجود علاقات طردية لكل من سعر الفائدة وحجم الودائع وحجم القروض.	المشكلة
تحليل المؤشرات الاقتصادية المؤثرة في تحديد أسعار الفائدة التوازنية، وعلاقة أسعار الفائدة بهيكل الودائع التضخمي، والسياسة الائتمانية على أساس أنماطها وأشكالها وآجالها المختلفة.	الهدف
تختلف على اساس الحدود المكانية والزمانية، فالمكانية تمثلت في عينة من المصارف السورية، أما الزمانية فتمثلت للمدة (2007 - 2012).	الاختلاف
تتشابه من تناول علاقة سعر الفائدة بالقروض المصرفية الممنوحة.	التشابه
وجود علاقة طردية وقوية بين أسعار الفائدة وهيكل الودائع عبر نتائج برنامج التحليل الاحصائي SPSS	النتائج

ب. دراسة (أحمد عثمان، 2015) :

العنوان	التحليل الإحصائي لتأثير سعر الفائدة في الائتمان المصرفي وانعكاساته على التنمية الاقتصادية.
صنف البحث	رسالة ماجستير
المشكلة	تكمن مشكلة البحث في عدم وجود أسعار الفائدة الانسب للنشاط المصرفي السوري، والاكثرتأثيراً على مؤشرات الاقتصاد الوطني لتحفيز النمو الاقتصادي نحو الارتفاع، وذلك عبر تأثيرها على الاستثمار والانتاج،
الهدف	اظهار العوامل المؤثرة بأسعار الفائدة ودورها في تشجيع الاستثمار والانتاج وتحفيز النمو الاقتصادي في سوريا.
الاختلاف	تختلف على اساس الحدود المكانية والتي تمثلت في سوريا، وللمدة (2000-2010).
التشابه	-
النتائج	لم يؤثر سعر الفائدة بمعدل النمو الاقتصادي عبر تأثيره المتتالي على هيكل الودائع، وحجم القروض الاستثمارية الممنوحة للاقتصاد، التي لم تسبب زيادة في معدل النمو الاقتصادي الذي وصل الى ما يقارب (3.2%) مقابل معدل نمو سكاني وصل الى (2.4%) أي ان معدل النمو الحقيقي في الاقتصاد المحلي لا يتجاوز (0.75%) عام (2010)، ووجدنا أن تأثير سعر الفائدة على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي شبه معدوم، بسبب وجود الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد السوري، بالإضافة الى حالة الركود التي تضعف حساسية الاقتصاد تجاه تغير سعر اسعار الفائدة.

2- الدراسات العراقية

أ- دراسة (نمارق قاسم حسين ، 2017) :

العنوان	قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية – اليابان ومصر حالة دراسية مع اشارة خاصة إلى العراق للمدة (1990 – 2015).
صنف البحث	اطروحة دكتوراه
المشكلة	تعاني أغلب الاقتصادات من ضعف فاعلية دور وتأثير أسعار الفائدة في النشاط الاقتصادي لاسيما عندما تكون أسعار الفائدة مقيدة ادارياً ويكاد دورها ان يكون ضعيفاً جداً إذا ما قورن بتأثير المتغيرات الاقتصادية الأخرى.
الهدف	تحليل طبيعة التطورات التي حدثت في سعر الفائدة والمتغيرات الاقتصادية المدروسة خلال مدة البحث وفي البلدان الثلاثة.
الاختلاف	تختلف من الحدود المكانية والمتمثلة بـ (اليابان ومصر) والحدود الزمانية (1990 – 2015)

التشابه	تتشابه على اساس تناول الاسلوب التحليلي النظري للمتغير المستقل (سعر الفائدة)
النتائج	<p>- هناك تأثيراً متبادلاً بين أسعار الفائدة وبين المتغيرات الاقتصادية (النتاج المحلي الاجمالي، الاستثمار ، التضخم وسعر الصرف).</p> <p>- أن ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي اتجاه الدولار الأمريكي لم تنعكس على العرض الكلي والمساهمات النسبية للقطاعات المختلفة بسبب ضعف مرونة العرض الكلي للاقتصاد العراقي.</p>

ب- دراسة (حسن خلف راضي وشاكر محمود، 2018) :

العنوان	تحليل العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي وإسهامه في الانفاق من الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي.
صنف البحث	بحث دوري
المشكلة	<p>ما هو سلوك المصلحة الحقيقية وسلوك حصة الانفاق من الناتج في الاقتصاد العراقي، وتنبع هذه المشكلة من عدد من الأسئلة الفرعية :</p> <p>1. هل يمكن أن يغير سلوك سعر الفائدة الاسمي من سلوك الاستهلاك والاستثمار، وحصة الانفاق من الناتج المحلي الاجمالي؟</p> <p>2. هل يمكن لسلوك سعر الفائدة الحقيقي تحريك حصة الاستهلاك والخاصة في الاستثمار في الاقتصاد العراقي كونه المحرك الديناميكي للنمو الاقتصادي؟</p>
الهدف	تحليل تطور سلوك سعر الفائدة الاسمي والحقيقي في الاقتصاد العراقي.
الاختلاف	-
التشابه	-
النتائج	إن أسعار الفائدة لم يتم تحديدها وفقاً لقوى العرض والطلب في الاقتصاد، لأسباب عديدة مثل عدم قدرة النظام المصرفي على إرسال إشارات السياسة النقدية لاجراء التغييرات الهيكلية واصلاح النظام المالي.

ت. دراسة ( غفران عماد كاظم، 2019 ) :

العنوان	اثر سعر الفائدة ومعدل الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2015)
صنف البحث	رسالة ماجستير .
المشكلة	ان عدم فاعلية معدل الصرف والفائدة في توجيه النشاط الاقتصادي في العراق حالة دون تحقيق زيادة تنافسية الاقتصاد العراقي وضعف النمو والتنمية.
الهدف	تحليل أثر تغيرات سعر الصرف ومعدل الفائدة على النشاط الاقتصادي والعوامل التي تؤثر وتتأثر بهما للمدة (1990 – 2015).
النتائج	على الرغم من ثبات معدلات الفائدة إلا أن المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية المكونة للعرض الكلي بقيت متأرجحة بين الارتفاع والانخفاض، مما يؤشر بوضوح عدم تمكن السياسة النقدية عبر قناة الفائدة التأثير في اتجاهات العرض الكلي، لانه مرتبط بتعمق الاختلالات الهيكلية وضعف المرونة الانتاجية، ووجود البطالة المقنعة، مما حال دون نقل التأثيرات النقدية من السوق النقدي إلى السوق الحقيقي.

ث- دراسة (مصطفى محمد صبري، 2021) :

العنوان	دور السياسة النقدية في تحديد اتجاهات الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004-2020)
صنف البحث	رسالة ماجستير
المشكلة	تتمثل مشكلة البحث في دراسة فاعلية السياسة النقدية ومدى تأثير أدواتها (عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني، أسعار الخصم وسعر الفائدة) في الائتمان المصرفي ودرجة تأثير كل من هذه الأدوات فيه، إذ أن المشكلة قائمة على أساس تباين تأثير تلك الأدوات في الائتمان المصرفي لاسيما في ظل ظروف اقتصادية فيها توقعات الربح العالية واتساع مجالات الاستثمار مع انفتاح اقتصادي ثري مشوه البنية.
الهدف	تحليل أثر أدوات السياسة النقدية (عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني، أسعار الخصم وسعر الفائدة) في الائتمان المصرفي في العراق.
الاختلاف	تختلف على اساس الحدود الزمانية للبحث والتي تمثلت للمدة (2004-2020)، والمتغيرات المستقلة التي تضمنت (عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني، أسعار الخصم وسعر الفائدة)، اما دراستنا فتضمنت (عرض النقد الواسع، سعر الصرف الموازي وسعر الفائدة الحقيقي كمتغيرات مستقلة وتأثيره على الائتمان المصرفي كمتغير تابع.
التشابه	تتشابه على اساس المتغير التابع (الائتمان المصرفي).

<b>النتائج</b>	<p>تتصف السياسة النقدية في العراق بارتفاع مستوى السيولة وتحقيق الاهداف التشغيلية لا بد من زيادة أو تخفيض أسعار الفائدة على القروض بغية السيطرة على حجم السيولة، ولا يخفى ما تعرض له الاقتصاد العراقي من تحديات بعد عام (2003) بسبب ارتفاع الانفاق الجاري والذي تمثل بزيادة رواتب الموظفين التي أدت الى زيادة الطلب الكلي، وما ترتب عليه من زيادة عرض النقد، فضلاً عن تعرض السياسة النقدية الى جائحة كورونا (2020)، ولتحفيز الاقتصاد اعتمد البنك المركزي بسعر فائدة بنسبة (4%) إضافة الى تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية.</p>
----------------	--

ح- دراسة ( رؤوف عمر و انيس عواد حمود، 2021 ) :

<b>العنوان</b>	تحليل أثر سعر الفائدة والمتغيرات الأخرى على كفاءة الأداء المصرفي – مصرف الرشيد حالة دراسية.
<b>صنف البحث</b>	بحث دوري
<b>المشكلة</b>	يعد مصرف الرشيد كبقية المصارف التجارية الأخرى من الوسطاء الماليين التي تقدم خدماتها الى الوحدات ذات الفائض والوحدات ذات العجز وبذلك يتحتم عليه دراسة العوامل المؤثرة في الدور الذي يلعبه سواء تلك التي تقع تحت سيطرته أم تلك التي خارج سيطرته بغية التعرف على آثارها الايجابية والسلبية من أجل تحاشيها ومن بين العوامل التي تقع خارج سيطرة ادارة المصارف التجارية هي أسعار الفائدة على الودائع والقروض.
<b>الهدف</b>	تحليل وقياس أثر سعر الفائدة والمتغيرات الأخرى (الودائع، القروض والتسهيلات الائتمانية) على كفاءة الاداء المصرفي في مصرف الرشيد للمدة (1991 – 1999).
<b>النتائج</b>	أن سعر الفائدة على الودائع لدى المصارف التجارية في العراق خلال المدة (1991 – 1999) شهدت نمواً مطرداً وبصورة مستمرة، وقد أدنى متوسط سعر الفائدة هو عام (1994) الذي بلغ (8.65%) وكان ذلك في عام (1991)

ج-دراسة (انتصار عباس حسون المعموري، 2021) :

<b>العنوان</b>	أثر الائتمان المصرفي على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021)
<b>صنف البحث</b>	رسالة ماجستير
<b>المشكلة</b>	1. عدم فاعلية الائتمان المصرفي على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي. 2. لم يكن للائتمان المصرفي دور قوي على متغيرات الاستقرار الاقتصادي.
<b>الهدف</b>	بيان أثر الائتمان المصرفي على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004 – 2021).
<b>النتائج</b>	ارتباط الائتمان المصرفي مع متغيرات الاستقرار الاقتصادي المعدة للدراسة عن طريقة

وجود علاقة طردية بين الائتمان المصرفي عند فترة الابطاء الأولى والثانية والرابعة علاقة عكسية عند فترة الابطاء الثانية، ووجود تكامل مشترك بين البطالة والائتمان المصرفي وكذلك مع التضخم، فيما توجد علاقة طردية بين الائتمان المصرفي والبطالة في الاجل الطويل.	
---	--

### مدى الافادة من الدراسات السابقة

1. تزويد الباحث بالأفكار التي تناولتها البحوث السابقة في التعرف على الاطار المفاهيمي لمتغيرات البحث.
2. الاستعانة بها كمصادر لدعم الإطار المفاهيمي والنظري لمتغيرات البحث.
3. اتباع الخطوات العلمية في بناء واختبار الأنموذج القياسي لمتغيرات البحث.

### مميزات الدراسة الحالية:

1. ان اغلب الدراسات السابقة اعتمدت في تحليلها على دور سعر الفائدة بشكل عام وتأثيره في بقية المتغيرات الاقتصادية الحقيقية إلا وهي (التضخم ، النمو الاقتصادي، الاستثمار...ألخ) ، واما في الدراسه الحالية اعتمدنا على سعر الفائدة الحقيقي ودوره في الائتمان المصرفي.
2. توظيف الباحث للعديد من المؤشرات النقدية (عرض النقد الواسع وسعر الصرف الموازي وسعر الفائدة الحقيقي ومدى تأثيرها على الائتمان المصرفي .
3. لم تتطرق الدراسات السابقة الى وجود علاقة مباشرة بين سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي أو في بقية الاقتصادات سواء العربية أم الأجنبية.

## الفصل الأول

### (الاطار النظري معدل الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي)

#### تمهيد:

يعد سعر الفائدة من أكثر الأدوات فاعلية في نقل أثر السياسة النقدية المطبقة من قبل السلطة النقدية إلى مكونات النشاط الاقتصادي، إذ يؤثر سعر الفائدة بشكل عام على القرارات المالية والاستثمارية والأنماط الاستهلاكية للأفراد بما في ذلك تأثيره على الائتمان المصرفي والذي يعد الركيزة الأساسية في النظام المالي الذي عن طريقه يمكن للاقتصاد ان يؤدي وظائفه لذا ولغرض معرفة هيكلية البحث لابد من تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسة:

#### المبحث الأول : الاطار النظري معدل الفائدة .

#### المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي للائتمان المصرفي.

#### المبحث الثالث : العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي.

## المبحث الأول

### الاطار النظري لسعر الفائدة

يعد سعر الفائدة احد أهم الأدوات والوسائل التي تستخدمها السلطات النقدية في أي بلد لتحقيق أهدافها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وقد تطور مفهوم، ودور سعر الفائدة في النظرية الاقتصادية الكلية بشكل متزامن مع تطور النظم الاقتصادية، والمتغيرات الدولية المتعاقبة.

#### أولاً - مفهوم سعر الفائدة :

توجد مفاهيم متعددة لسعر الفائدة منها يعبر عن تكلفة رأس المال أو الائتمان خلال السنة، اذ يعد هذا السعر ديناً ويحسب كنسبة مئوية من نسبة الفائدة المترتبة على المال(مجد، حلالة، 2021، 53). وعرف أيضاً بأنه النسبة التي تحصل عليها المصارف أو المؤسسات المالية عند تقديم القروض، كما يعد نسبة تعطى للأشخاص عند ايداع اموالهم في المؤسسات المصرفية . (عبد المنعم، والعيسى، 2004 : 284).

كما يعرف سعر الفائدة بسعر اعادة الخصم وهو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في الاجل القصير ( عبد المنعم، 2004 : 285) يعرف ايضا على انه السعر المحدد من البنك المركزي لشراء الأوراق المالية والنقدية (Walid Mustafa Shawish2011:p169) وهذا السعر لا يندرج ضمن سعر الفائدة الموجه لأغراض الاستثمار وانما من اجل التحكم بالسيولة، كما يعرف على انه السعر المفروض على استخدام الأموال و هو عبارة عن نسبة مئوية من رأس المال، ويؤثر في القوة الشرائية وقرارات الاستهلاك الخاصة بكل من القطاعين الخاص والعام( الحسبان، والجرادات 2014 : 16) وأياً كان الاختلاف في تعريف سعر الفائدة الا انه يبقى عبارة عن مقدار العائد أو النسبة التي يحصل عليها صاحب رأس المال مقابل إيداع مبلغ معين في المصارف، (كما انه يمثل مقدار العائد أو النسبة التي يدفعها البنك المركزي مقابل اقتراضه مبلغاً معيناً من النقود). ومن ثم نجد ان سعر الفائدة هو السعر الذي يدفعه البنك المركزي مقابل إيداعات المصارف التجارية سواء أكان استثماراً لليلة واحدة أو لشهر

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

أو أكثر، ويعد هذا السعر مؤشرا لأسعار الفائدة لدى المصارف التجارية التي ينبغي أن لا تقل عن سعر البنك المركزي، كما يقوم سعر الفائدة بمساعدة البنك المركزي على التحكم في عرض النقد في التداول عن طريق تغيير هذا السعر صعودا ونزولا على المدينين المتوسط والطويل، كما ان رفع أسعار الفائدة يعني كبح عمليات الاقتراض ومن ثم يؤدي ذلك إلى تقليص عرض النقد في السوق، مما يؤدي إلى خفض نسبة التضخم في الاقتصاد( العصار، 2010: 154)

### ثانياً - أهمية سعر الفائدة :

يؤدي سعر الفائدة دورا مهما لتحفيز الاقتصاد، اذ يعد من أهم المؤشرات لتحليل حركة واتجاه الاقتصاد ككل، واداة للتأثير على الأنشطة الاقتصادية عن طريق ادوات السياسة النقدية، وتتعلق أهمية سعر الفائدة من كونه مقياس لثمن السلع والموارد المستقبلية بمعدلها الحالي، كما يمثل التركيبة المهمة للقطاعات الاقتصادية خاصة المالية منها (William E. Alexander 2002:p10)

وتعد أسعار الفائدة إحدى المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على تدفقات رأس المال الدولية. إذا ارتفعت أسعار الفائدة في دولة ما مقارنة بالدول الأخرى، فسيؤدي ذلك. إلى الحد الذي يسمح به القانون، إلى تحفيز تدفق الأموال من تلك الدول إلى تلك الدول التي ارتفعت فيها اسعار الفائدة ذلك البلد لسببين وکالاتي ( عبد المنعم، والعيسى، 2004: 300):

1- عندما تبقى العوامل الأخرى دون تغيير، فإن أسعار الفائدة المرتفعة تشجع المقرضين في الدول الأخرى على الاستثمار في الدولة ذات معدل الفائدة الاعلى.

2- ارتفاع أسعار الفائدة في دولة ما يدفع المقترضين إلى البحث عن مصادر أخرى للاقتراض من

دول الأخرى بأسعار فائدة اقل

### ثالثاً - أنواع أسعار الفائدة:

توجد العديد من أسعار الفائدة السائدة المرتبطة بمختلف الأصول المالية، أي لا يوجد سعر فائدة يحكم السوق عن طريق المعاملات بين المقرضين والمقترضين، لذلك لدينا هياكل مختلفة لأسعار الفائدة ووفقاً للعوامل والخصائص التي تؤدي إلى هذا التكوين، وهي كالآتي :

#### 1- سعر الفائدة النقدي وسعر الفائدة الحقيقي :

يقيس سعر الفائدة الاسمي العائد النقدي السنوي للمبالغ المستثمرة، وان هذا السعر يرتفع بسبب التضخم، أي أن سعر الفائدة على المبلغ النقدي ليس مقياساً لدخل المقرض في شكله الفعلي (سعر وخدمات)، مما أدى إلى بروز مفهوم آخر للفائدة يقيس عائد الاستثمارات من السلع والخدمات وليس كنقد، وهذا المفهوم هو سعر الفائدة الحقيقي الذي يقيس كمية السلع والخدمات التي يمكننا الحصول عليها مستقبلاً، ويتم التضحية بها عند شرائها، ويتم الحصول على هذا السعر عن طريق طرح سعر الفائدة النقدي "الاسمي" من معدل التضخم، وهي نسبة مبلغ الاقتراض الذي يجب دفعه في المستقبل بالإضافة إلى أصل القرض، وعادة ما يطلق عليه بـ(معدل السياسة)، ومعدل الفائدة الذي يحدده البنك المركزي بناءً على تفاعل قوى العرض والطلب على السيولة النقدية

(Jawar & Richard 1988:p468).

وقد عرف الاقتصادي (Wicksell) سعر الفائدة الحقيقي بأنه العائد المتوقع من رأس المال الحقيقي، أو أنه العائد الحقيقي لرأس المال الإنتاجي، فهو يمثل الربح الذي يأمل رجال الأعمال بالحصول عليه من استثماراتهم النقدية، ويسمى بالكفاية الحدية لرأس المال (الشربيني، 2021: 24).

\*سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة النقدي - معدل التضخم

### 2- أسعار الفائدة الدائنة والمدينة :

يعد البنك المركزي هو المؤسسة المسؤولة عن تحديد أسعار الفائدة البنكية للمقرض والمقترض. وتعرف أسعار الفائدة الدائنة على انها المكافأة التي تدفع المدفوعة للودائع الثابتة والودائع الادخارية، أي العوائد النقدية التي يحصل عليه المودعون لقاء تخليهم عن السيولة النقدية في مدة زمنية معينة ( الحوراني، 2016،ص17)

بينما تعرف أسعار الفائدة المدينة بأنها التكلفة التي يتكبدها المقترض عند اقتراضه الأموال من المصارف، وتحدد عبر أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف للحصول على الأموال لأولئك الذين لديهم أموال فائضة (المودعين)، وكذلك على سعر إعادة الخصم للبنك المركزي (عبيد، 2017،ص35).

### 3- سعر الفائدة الجاري وسعر الفائدة الثابت

يعد سعر الفائدة الجاري بأنه السعر السائد فعلياً في السوق الذي يتعامل به المستثمرون في لحظة زمنية معينة في السوق المالية والنقدية (P4: 2015 J.turovsky)، أما بالنسبة لسعر الفائدة الثابت فهو يمثل السعر الذي يراه المضاربين والمستثمرين سعراً اعتيادياً ومعقولاً في ضوء خبرتهم العملية المكتسبة، من تجاربهم في السوق بمعرفتهم بالظروف الاقتصادية والسياسية وهو سعر يتقلب ببطء حسب الأوضاع الاقتصادية ( عبيد، 2017،ص36) .

### 4- سعر الفائدة المعلن والفعلي

بسبب تعدد واختلاف الأوقات التي يدفع بها المبلغ الأصلي والفائدة المستحقة عليه فلا بد من التمييز بين سعر الفائدة المعلن وسعر الفائدة الفعلي إذ يختلف السعر الفعلي عن السعر المعلن باختلاف أوقات الدفع، وذلك لأمر تتعلق بإمكانية استثمار الفائدة نفسها، فكلما كان دفع الفائدة أسرع كلما كان سعر الفائدة الفعلي أعلى من سعر الفائدة المعلن، وذلك لإمكانية الحصول على مردود إضافي نتيجة استثمار هذه الفائدة، ففائدة مقدارها 10% على مبلغ مئة دينار تدفع في نهاية المدة

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

تكون (10) دينار بينما الفائدة ذاتها على المبلغ ذاته إذا دفعت على أساس ربح سنوي فإنها تساوي (10.38% ) محسوبة وكما يلي (Christian & Denise،2016: 29)

<u>إعادة استثمار الفائدة</u>	<u>مبلغ الفائدة</u>
لمدة (9) أشهر 0.19 دينار	بعد (3) أشهر 2.5 دينار
لمدة (6) أشهر 0.13 دينار	بعد (6) أشهر 2.5 دينار
لمدة (3) أشهر 0.06 دينار	بعد (9) أشهر 2.5 دينار
	بعد (12) شهر 2.5 دينار
	سعر الفائدة المعلن = 10%
	سعر الفائدة الفعلي = 10.38%

### 5- أسعار الفائدة الإدارية وغير الإدارية :

تتحدد أسعار الفائدة ذات الأهمية الرئيسية في أغلب الدول النامية تحديداً إدارياً وبفرض حدود قانونية لأسعار الإقراض والإيداع (وفي كثير منها تمارس الرقابة الرسمية ببساطة عن طريق تملك الدولة لبعض أو كل المصارف الرئيسية).

ومن أسباب مراقبة الاسعار الفائدة في هذه الدول (النامية) القلقة من آثار احتكار مصرف أو مصرفين على السوق النقدية، وقد تكون لأسباب اخرى منها موازنة آثار التشوهات على الاستثمار والانتاج وأسعار، وعمليات الصرف الأجنبي، والتجارة الخارجية، كما في دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الاسيوية، وفي كثير من الدول الصناعية تكون أسعار الفائدة محددة إدارياً وليس عن طريق السوق فإن اختيار مستوى هذه الأسعار قرار سياسي، وحين تكون أسعار الفائدة أدنى من مستوياتها التي يمكن أن يحددها السوق، خاصة إذ استمرت في الانخفاض عن قيمتها الحقيقية مدة طويلة، فإنها تتجه إلى تقليل المدخرات المالية ومن ثم الأرصدة المتاحة لأقراض المستثمرين على عكس أسعار الفائدة غير الإدارية التي تتحدد وفق آليات السوق (العرض والطلب) (شكري، 2014، ص 75).

### 6- سعر الفائدة الخفي الأساسي والشامل :

سعر الفائدة الخفي هو السعر الذي يتعلق بالتكاليف الثابتة، للتمويل مثل التكاليف الادارية ويمكن تسميته بالفرصة البديلة بسبب الاتجاه في مجال معين عن المجال الآخر . أما سعر الفائدة الأساسي : فهو ذلك السعر الذي يمثل تكلفة موارد المصرف (فائدة الودائع) مضاف إليها العائد على الاستثمار وتكلفة إصدار الأوراق المالية . في حين سعر الفائدة الشامل: هو سعر الفائدة الأساسي مضافاً إليه فشل السداد وتكلفة تأخير السداد.

وإذا كان معدل الفائدة الشامل أكبر من معدل التضخم فالمصرف يعمل بسعر فائدة موجب مما يعني انه لديه قدرة عالية على التمويل، بمعنى إن المصرف استطاع أن يحقق عن طريق سعر الفائدة الشامل أرباحاً ( الزيدان، 2016: 188).

### رابعاً - تحديد سعر الفائدة:

يتحدد سعر الفائدة بموجب قوى العرض والطلب في السوق النقدي، اذ يتعامل فيه المقرضين والمقترضين عن طريق البورصات و الوسطاء الماليين. لذا يتطلب ملاحظة عدم وجود سعر فائدة واحد في السوق المالية بل يختلف ذلك باختلاف الادوات المالية نفسها والجهات المقرضة والجهات المقرضة فضلاً عن الأجل الزمنية للسداد والضمانات المقدمة ولكنها تشترك بسعر فائدة اساسي وهو : سعر فائدة افتراضي لا يتضمن عنصر المخاطرة وأن أقرب سعر له هو سعر الفائدة السوقي (الوصال، 2004: 54) .

### خامساً - وظيفة سعر الفائدة في الاقتصاد:

- لسعر الفائدة عدة وظائف اهمها كالاتي ( الحسان وجردات، 2014، ص 45):
- 1- ضمان جذب الادخار من وحدات الفائض واستثمارها في وحدات العجز ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي .
  - 2- تقنين عرض الائتمان والذي يتصف بالندرة و توجيهه إلى الاستثمارات ذات العائد الاعلى.

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

- 3- توازن الكمية المعروضة من النقود بالكمية المطلوبة منها من قبل الوحدات غير المصرفية.
- 4- من الادوات التي تستخدمها السياسة النقدية و تؤثر بها على حجم الادخار والاستثمار.
- 5- يعتبر من المتغيرات التي تؤثر على تدفق الأموال على المستوى الدولي ( ارتفاعه في دولة معينة يشجع على انتقال الأموال لتلك الدولة والعكس صحيح ).
- 6- توجيه الاقتصاد الوطني وفق السياسة المرسومة له وحسب الحالة الاقتصادية السائدة.

### سادساً - نظريات سعر الفائدة :

#### 1- آراء المفكرين القدامى عن سعر الفائدة :

تعد الآراء التي جاء بها كل من افلاطون وارسطو من اقدم الآراء التي سميت فيما بعد بالأفكار الاقتصادية، اذ وقف افلاطون (428 - 347) ق.م ضد الفائدة ونظر إلى وظيفة النقود كوسيلة لتراكم الثروة نظرة سلبية لأنه اعطى للنقود دور في بناء الدولة العادلة التي نادى بها، أما ارسطو طاليس (322 - 384) ق.م فلم تكن افكاره تختلف كثيرا عن افكار افلاطون اذ تعدّ الفائدة على انها نوع من انواع الربا وعدّ الربا عملية غير مقبولة اجتماعيا على اعتبار ان النقود هي وسيلة لتسهيل عملية التبادل. (القرشي، 2008، ص45)

وقد أوضح ايضاً ان استخدام النقود في منح القروض مرفوض من وجهة نظره واذا ما وجد فائض في النقود فلا بد من توجيهه نحو الاستهلاك لا للقروض وحجته في ذلك ان المقرض سوف يستغل حاجة المقرض وتحدث كارثة طبيعية تتمثل بزيادة الطبقة الفقيرة في المجتمع، ونجد بذلك ان رأي المدرسيين ينسجم مع ما جاء به ارسطو في ان النقود لا تلد نقودا . (عبد القادر، 2010، ص121)

#### 2- النظرية الكلاسيكية لسعر الفائدة :

ووفقاً لهذه النظرية يتحدد سعر الفائدة في السوق بالتعادل بين الادخار والاستثمار، وعليه يرى التقليديون أن الفائدة هي ثمن تتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب، أي عرض رأس المال (الادخار) والطلب على رأس المال (الاستثمار)، ويتكفل سعر الفائدة تلقائياً بتحقيق التوازن بين الطلب على الاستثمار والرغبة في الادخار، وعلى ذلك فإن سعر الفائدة يقع أيضاً تحت تأثير قوى السوق عند

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

ذلك المستوى الذي تصبح فيه كمية الاستثمار عند سعر فائدة معين معادلة لكمية الادخار عند السعر ذاته. (D.N.Dwivedi,2010,P 223).

وقد أوضحت هذه النظرية سبب دفع الفائدة من جانب العرض فإنها قد تعرضت لانتقادات عدة من أهمها إهمال جانب الطلب و تركيزها على جانب العرض إذ إن ما يحدد الفائدة هي الندرة النسبية والإنتاجية معا وليست الإنتاجية فقط حتى اذا كانت الفائدة تتحدد بإنتاجية رأس المال، اذ لم تكن نظرية كلاسيكية واضحة في تناولهم لمفهوم الفائدة، سواء تعلق الأمر بالفرق بينها وبين الربح، أو مدى مشروعيتها أو طبيعة تأثيرها، ناهيك عن كيفية تحديد هيكل سعر الفائدة، وذلك لان تحليلهم كان قائماً على المنطلقات والأفكار التي سادت في تلك المدة مما أدى إلى ظهور أفكار وآراء المدرسة النيو كلاسيكية، التي اعطت مفهوماً جديداً وإضافة مميزة عن مفهوم الفائدة، ولاسيما عند بون بافريك، كونت ويكسل، ارفينج فيشر، مارشال إذ نظر الاقتصاديون الكلاسيك لسعر الفائدة على أنها أمر ضروري يحفز الأفراد والمؤسسات على الادخار أي تأجيل الاستهلاك، وقدم الاقتصادي (Fisher) نظرية التفضيل الزمني والتي تقوم على افتراض أن الأفراد يفضلون الاستهلاك الحاضر على الاستهلاك المستقبلي، أي انهم يفضلون الاستهلاك على الادخار ولا يستطيعون الصبر على عدم انفاق الدخل، ودرجة عدم الصبر هذه تتوقف على العوامل الآتية :

أ- **حجم الدخل** : ينخفض التفضيل الزمني للاستهلاك الحاضر على الاستهلاك في المستقبل بارتفاع حجم الدخل.

ب- **توزيع الدخل على مر الزمن**: يختلف توزيع الدخل للأفراد بان يكون الدخل ثابتاً على مر الزمن وبالنسبة للفرد فإن سعر الفائدة المستقبلي سيتحدد بحجم الدخل او يكون الدخل متزايداً بتزايد العمر، وفي ظل هذا الوضع فإن حجم الفائدة سيتحدد بسعر اعلى او يكون الدخل متناقصاً بتزايد العمر وفي ظل هذا الوضع فان سعر الفائدة سيتحدد بسعر اقل.

ت- **درجة التأكد عن الاستمتاع في المستقبل**: فكلما كبرت درجة التأكد كلما صغرت درجة التفضيل الزمني وقل سعر الفائدة المستقبلي والعكس صحيح.

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

وتتميز المدة التي نشأت فيها المدرسة الكلاسيكية بأنها المدة التي برز فيها الاهتمام بمشكلكتي الثروة والقيمة وكان على الاقتصاديين الكلاسيكيين البحث عن الوسائل التي تنمي الثروة والحث عليها، اذ بقي الاقتصاديون التقليديون (الكلاسيك) والتقليديون الجدد النيوكلاسيك مدة طويلة من الزمن على اساس لا يخضعون النظرية النقدية إلا بمكانة ثانوية لذلك نجد تحليلهم النقدي قد تميز بكثير من البساطة في اعتمادهم على العوامل الكمية في التحليل النقدي، إذ عدوا النقود سلعة من السلع وان التغييرات الحاصلة في قيمة النقود ترجع إلى تغييرات تلك العوامل المرتبطة بالطلب والعرض بالأسواق، فقد تتحدد قيمة النقود بالتغير الحاصل في الطلب أو التغير الحاصل في العرض أو التغير الحاصل في كليهما معاً. (keith & howeiis,2009: 57)

### 3- النظرية الكينزية لسعر الفائدة:

قدم الاقتصادي جون ماينارد كينز في مؤلفه النظرية العامة في الفائدة والنقود عرضاً مفصلاً وتحليلاً دقيقاً للطلب على النقود أو للعوامل المؤثرة فيه، وعرض النقود والعوامل المؤثرة فيه، اذ اختلفت نظرة كينز إلى النقود والفائدة عن تلك التي سادت عند الاقتصاديين الكلاسيك، اذ كانت نظرة الكلاسيك إلى النقود على انها وسيط في عملية التبادل، الامر الذي يعني ان كل ادخار سوف يتحول إلى استثمار وان حجم الادخار يخضع لتأثير سعر الفائدة والعلاقة بينهما طردية ويمكن بيان ابرز الافتراضات التي جاءت بها هذه النظرية بما يأتي: (القطاربي،2011، ص48)

- أ- ان الاقتصاد الغير مستقر لا يمكن ان يحقق التوظيف الكامل وذلك لان التغييرات في توقعات الأعمال ينتج عنها عدم استقرار في الاستثمارات.
- ب- قوى التصحيح التلقائي التي آمن بها الكلاسيك ضعيفة لان مرونة الأسعار والاجور منخفضة بسبب عدم كمال الأسواق ويحتاج الاقتصاد إلى وقت طويل لاستعادة حالة التوازن لوحده بدون تدخل، لذا فإنه آمن بضرورة تدخل الدولة لتصحيح المسارات الخاطئة .

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

ت- يرى (كينز) ان سعر الفائدة يعد ظاهرة نقدية تتمثل في ثمن التخلي عن السيولة، ويتوقف مقدار الفائدة على قوة تفضيل السيولة أي ثمن النقود، ومن ثم يتحدد سعر الفائدة عن طريق تلاقي قوى عرض النقد مع الطلب عليه .

وقد بين كينز وجود ثلاثة دوافع للطلب على النقود وكما يأتي : (Rossi& Rochon،2003،P131)

### 1- دافع المعاملات

يرى كينز ان كمية النقود المطلوبة لأغراض المعاملات تعتمد على مستوى الدخل الاسمي، وذلك لان ارتفاع الدخل أو المستوى العام للأسعار يؤدي إلى ارتفاع مستوى الانفاق وبالتالي زيادة الطلب على النقود من اجل المعاملات، ومن المفترض ان يشكل هذا الطلب نسبة معينة من الدخل وهذه النسبة تختلف من شخص إلى اخر حسب تفضيلاته ومستوى دخله الشخصي.

### 2- دافع الاحتياط

يستدعي هذا العامل إلى احتفاظ الأفراد والمشروعات باحتياطي من الارصدة النقدية مضافاً إلى المبالغ المخصصة للمبادلات، ويحدث ذلك لمواجهة حالات عدة منها تغير نمط الاستهلاك والشراء وتوقع الحصول على فرص لعقد صفقات رابحة ومواجهة الحوادث الطارئة وغير المتوقعة، ويتصف كل من الطلب على النقود بدافع الاحتياط والطلب على النقود لاغراض المعاملات بانهما لا يستجيبان لتغيرات سعر الفائدة.

### 3- دافع المضاربة

يتمثل الطلب على النقود بدافع المضاربة بالنقود التي يحتفظ بها الأفراد والمشروعات للفادة من فروقات الأسعار بهدف تحقيق الارباح، وان الطلب النقدي بدافع المضاربة لدى كينز يتأثر بالتغيرات الحاصلة في سعر الفائدة وان الاسباب التي تدفع الأفراد للاحتفاظ بجزء كبير من ثروتهم بصورة سائلة عندما يكون سعر الفائدة منخفضاً:

أ- عندما يكون سعر الفائدة مقياساً لتكلفة الفرصة البديلة، فإن الأفراد المعنيين بالاحتفاظ بثروتهم بصورة سائلة يرون ان تكلفة السيولة ستكون منخفضة ومن ثم فإن الارصدة النقدية المطلوبة

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

لأغراض المضاربة ستكون كبيرة، الامر الذي يدفع بالأفراد إلى شراء الأصول ذات العائد المنخفض ويحتفظون بثروتهم بصورة سائلة.

ب- ان التغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة تؤدي إلى تغيرات عكسية في أسعار السندات فإذا كانت أسعار الفائدة منخفضة فإن ذلك يعني ارتفاع أسعار السندات لان انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الطلب على السندات ومن ثم ارتفاع أسعارها.

### 4- نظرية الأرصة المعدة للاقراض :

تعد هذه النظرية امتداد للنظرية الكلاسيكية وقد عرفت باسم النظرية الكلاسيكية الحديثة التي وضع اسسها الاقتصادي السويدي الشهير ويكسل وتم تطوير وتنقيح هذه النظرية بواسطة مجموعة من الاقتصاديين السويديين وهم كل من (Ericlindahl، H.Rebertson، ohlin Bertil، Hansen) وقد اعطت هذه النظرية دوراً كبيراً للنقود وتأثيرها في النشاط الاقتصادي، وأوضحت ان الائتمان المصرفي هو احد مكونات عرض النقد، ومن ثم فهي تؤثر في أسعار الفائدة واعتبرت ان الاكتناز (الأرصة النقدية المعطلة) عامل مؤثر في الطلب على الأرصة النقدية المعدة للاقتراض.

ويتحدد سعر الفائدة وفق هذه النظرية بتقاطع طلب الأرصة المعدة للاقتراض مع عرض الأرصة المعدة للاقتراض، فإن التذبذبات في سعر الفائدة تنشأ من التغيرات أما في طلب القروض أو في عرض النقود أو أرصة الائتمان المتوفرة للاقتراض ويمكن ان نبين مكونات عرض وطلب الأرصة المعدة للاقتراض عن طريق ما يلي (السيد علي، العيسى، 2004:310) :

أ- **القطاع العائلي** : يقترض القطاع العائلي من اجل توفير السلع الاستهلاكية والسلع المعمرة، ويتأثر طلبه بسعر الفائدة وعوامل أخرى أهمها شروط القرض، وعدد الأقساط ومبلغها و، مقدار المبلغ المطلوب دفعه مقدماً، ما يترتب على ذلك ان درجة استجابة طلب القطاع العائلي للأموال المعدة للاقتراض تكون ضعيفة أمام تغيرات أسعار الفائدة.

ب- **قطاع الأعمال** : يعد قطاع الأعمال المسؤول عن القيام بالاستثمارات الكبيرة والتي تحتاج إلى أموال طائلة لغرض توفير المكائن والآلات والمعدات اللازمة للقيام بهذه المشاريع، وبذلك فهي

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

تختلف عن الطلب الاستهلاكي من لدن القطاع العائلي بكونها اكبر حجما واكثر حساسية تجاه تغيرات سعر الفائدة، اذ يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض حجم هذه الاستثمارات وذلك بسبب استبعاد وتوقف المشروعات التي يكون العائد فيها اقل من سعر الفائدة وبالعكس (سيجل، 1987، ص400).

ت- **القطاع الحكومي** : ان قيام الحكومة بإنشاء المشاريع الاستثمارية أو الانفاق على مجال معين لا يتأثر كثيرا بسعر الفائدة وذلك لان الحكومة ليست ملزمة بالاقتراض لتمويل مشاريعها الاستثمارية وانما يمكنها تمويل هذه المشاريع عن طريق رفع الضرائب، وفي حال ارتفاع سعر الفائدة فإن الحكومة تقوم برفع الضرائب وبذلك ينخفض الطلب على الأموال المعدة للإقراض . كما ان تمويل الانفاق الحكومي عن طريق الاقتراض سوف يزيد من الطلب على الأموال المعدة للإقراض وبذلك ترتفع أسعار الفائدة والتي تؤثر سلبا في حجم الاستثمارات وهذا ما يطلق عليه بأثر المزاحمة (Effect Crowding)

ث- **الإقراض من الخارج** : بهدف تمويل المشاريع الاستثمارية يجعل هذا الطلب شديد الحساسية لتغيرات سعر الفائدة، فعند انخفاض سعر الفائدة في دولة معينة سيجعل الاستثمارات تتجه نحو هذه الدولة من اجل الافادة من فرق الأسعار وبالعكس . أما عرض الأرصدة المعدة للإقراض فيتكون من أربع مكونات وهي الادخار المحلي الذي يعني الامتناع عن الاستهلاك الحالي للحصول على منفعة اكبر في المستقبل، وكذلك تخفيض الاكتناز، وتوسيع الائتمان النقدي وأخيرا الإقراض المحلي في السوق المحلي

### 5- النظرية النقودية في سعر الفائدة :

ان وجهة نظر مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم الاقتصادي فريدمان تتماشى مع أفكار المدرسة الكلاسيكية، إذ يرى فريدمان ان الطلب على النقود يعتمد على مجموعة من العوامل تتمثل بمستوى الأسعار، مستوى الدخل الحقيقي، الناتج القومي، سعر الفائدة وأخيرا معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم).

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

ويرى أنصار هذه النظرية ان سعر الفائدة يتحدد بواسطة الادخار والاستثمار ويعتقدون انه لو كان سعر الفائدة ظاهرة نقدية لاستطاعت السلطات النقدية تحريكه نحو المستويات المرغوبة.

### 6- نظرية التوقعات العقلانية في سعر الفائدة :

في انهاء الجدل الدائر بين المدارس الكلاسيكية والكلاسيكية المحدثه والكينزية بشأن العديد من الانشطة والظواهر الاقتصادية، فقد ظهرت نظرية جديدة تقود إلى استنتاجات جديدة في تفسير الظواهر الاقتصادية فإن السياسات الاقتصادية التي يمكن ان تتخذها الحكومة من اجل معالجة هذه الظواهر تتلخص بالمنطلقات الاساسية لهذه النظرية وكالاتي (السيد علي، العيسى، 2004، ص314-320):

أ- تفترض هذه النظرية ان توقعات الأفراد هي توقعات عقلانية أي انها غير متحيزه احصائيا لأنها تستند إلى معلومات وافية وكافية عن حالة الأسواق المالية في المستقبل استنادا إلى ما اظهرته الدراسات عن الكفاءة العالية لهذه الأسواق في توفير المعلومات الحديثة عن أسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية، ولا تختلف هذه المعلومات عن تلك التي تستند اليها السياسات الاقتصادية الحكومية من الناحيتين النظرية والعملية، وعلى هذا الاساس فإن الأفراد ورجال الأعمال قادرون على التوصل إلى تنبؤات صحيحة بالنسبة لسعر الفائدة في المستقبل كما انهم قادرون على تشخيص الاخطاء التي قد تحصل لأسباب عشوائية وتصحيحها.

ب- الاعتقاد بمرونة التغير في الاسعار بضمنها أسعار الفائدة وهو ما افترضته النظرية الكلاسيكية اصلا ورفضته النظرية الكينزية فلا يوجد (فخ السيولة) في الطلب على الأموال القابلة للإقراض وان سعر الفائدة قادر على تحقيق التوازن في الأسواق النقدية، وفي الواقع لا يمكن لسعر الفائدة بموجب هذه النظرية ان ينحرف كثيرا عن سعر التوازن لمدة طويلة وفي حال حدوث الانحرافات فإنها ستكون عشوائية وقصيرة الاجل ولأن المعلومات الجديدة عن انحراف سعر الفائدة صعودا أو نزولا سرعان ما تجعل المتعاملين في السوق المالي يصححون توقعاتهم فيعود سعر الفائدة إلى حالة التوازن.

ت- إن ما يحصل في الماضي أو المعلومات الماضية لن تؤثر في أسعار الفائدة الحالية التي لا تتغير الا في حالة ظهور معلومات جديدة أو احداث غير متوقعة لان سعر الفائدة السائد يستند إلى ما

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

يتوقع بالنسبة للمستقبل أو ما يحصل من احداث غير متوقعة .ومن اهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية انها لم توضح كيفية توصل الأفراد إلى فضلاً ان هذه توقعاتهم المستقبلية وبالتالي فإن النظرية غير قابلة للاختبار الاحصائي، فضلاً عن ان هذه النظرية تفترض توافر معلومات لكل المتعاملين في الأسواق المالية بتكلفة منخفضة وهذا مخالف للواقع، لذا نستطيع القول ان هذه النظرية من الممكن ان تنطبق على سوق السندات الحكومية لكن تطبيقها في سوق الاوراق المالية امرا صعباً (الجشعم، 2009)

ث- ان النظريات ( الكلاسيكية، الكينزية، الأموال القابلة للإقراض والتوقعات العقلانية ) هي نظريات اختلفت في آرائها حول تحديد سعر الفائدة، فالأولى ركزت على العوامل الحقيقية (الادخار والاستثمار) في تحديد سعر الفائدة، وعدت الفائدة ظاهرة عينية، أما الثانية ركزت على العوامل النقدية (عرض النقود والطلب على النقود) في تحديد سعر الفائدة وعدت الفائدة ظاهرة نقدية بحتة، أما الثالثة فمحاولتهم لم تكمل بالنجاح في جميع العوامل النقدية مع العوامل الحقيقية من اجل شرح كيفية تحديد سعر الفائدة، أما الرابعة فإنها عدت ان السوق تمتاز بالكفاءة التامة أي ان كل المتعاملين في اسواق الاوراق المالية يمتلكون المعلومات ذاتها وبتكاليف منخفضة

### سابعا : العوامل المؤثرة في سعر الفائدة الحقيقي:

تؤكد الدراسات والأبحاث، والكتابات الاقتصادية على إن للمتغيرات دوراً حاسماً في تحريك سعر الفائدة، ولتأثرها بهذه العوامل، فإنها تتذبذب بحسب درجة وقوة هذه المتغيرات، ويمكن لنا عرض هذه المتغيرات وكالاتي :

#### 1- المتغيرات النقدية والمالية

تشمل هذه المتغيرات عدة عناصر تؤثر في سعر الفائدة الحقيقي تجعلها تتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً وهي:

#### أ- معدلات التضخم

في ظل وجود أسعار مرنة نسبياً ومعدل تضخم متوقع، فإن سعر الفائدة الحقيقي سيكون غير متأثر بالتغيرات في عرض النقد. وإذا ارتفع التضخم سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي (ارتفاع سعر الفائدة النقدي)، وفي الوقت ذاته التوقع بحدوث تضخم سيخفض من عرض الأرصدة القابلة

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

للأقراض، وسيقوم المقرضون بإضافة "علاوة التضخم" على السعر الحقيقي للفائدة لتعويض الفرق الحاصل عن الانخفاض في القوة الشرائية لكل من القرض والفائدة التي يولدها التضخم خلال مدة القرض وقد يقومون بتحويل أرصدهم إلى اصول حقيقية والتي تزداد قيمتها مع التضخم (Jawar ،2015،P184 )

### ب- أسعار الفائدة العالمية

يؤدي الاختلاف في أسعار الفائدة بين الدول إلى حركة الأموال من سوق دولة إلى سوق دولة أخرى، إذ يؤدي ذلك إلى التأثير في عرض النقد أما بالزيادة أو النقصان حسب كمية التدفق، وبالتالي يؤثر على الأموال الحرة القابلة للأقراض ونتيجة لذلك فإن أسعار الفائدة المحلية تتأثر بهذا التغيير. (الزيدانين، 2015،ص 185)

### ت- أثر مخاطر سعر الصرف على معدلات الفائدة :

يدخل سعر الصرف كمتغير مؤثر في سعر الفائدة، وعند قياس معدل الفائدة بمخاطر سعر الصرف بالتغير المشروط لسعر الصرف فعندئذ نجد بأن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف وسعر الفائدة . تولدها تقلبات سعر الصرف (التغيير) على عائدات الموجودات بالعملة المحلية وبذلك يرغب المستثمرين الأجانب بالتعويض بمكافأة مالية للمخاطرة لذلك فمن المتوقع بأن هناك علاقة موجبة بين مخاطرة سعر الصرف ومعدلات الفائدة.(2015، European central bank ، Annual Report )

### ث- أثر عجز الموازنة الحكومية

تعد التغيرات في مستوى الأنفاق الحكومي أو في مستوى الإيرادات (الضرائب أو الدومين) من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة من قبل الحكومة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي القومي. فتستطيع الحكومة عن طريق التغيير في مستويات نفقاتها العامة التأثير مباشرة على حجم الطلب الكلي كون الأنفاق الحكومي أحد مكونات الطلب الكلي.(الزيدانين، 2015، ص 187)

### 2- المتغيرات الحقيقية

ان أهم وابرز المتغيرات الاقتصادية الحقيقية ذات الصلة بأسعار الفائدة هي:

### أ- مستوى النشاط الاقتصادي :

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

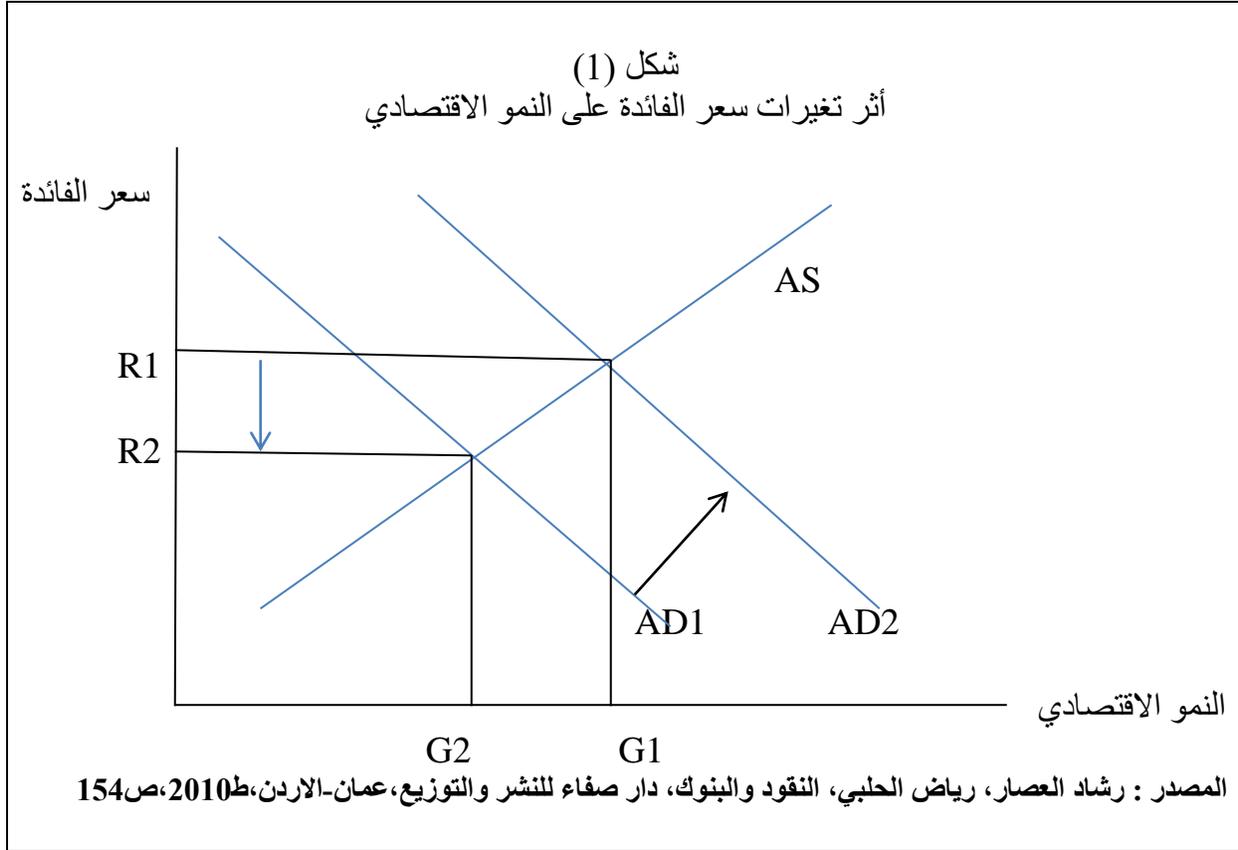
تعد درجة التشغيل ونسبة العاملين في الاقتصاد أحد المؤشرات الهامة التي تتأثر بمعدلات الفائدة . فإنخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وخاصة مستوى ارتفاع البطالة، فضلاً عن ارتفاع سعر الفائدة الذي بدوره سوف يقود إلى زيادة في معدلات التضخم، والحالة معاكسة ففي حالة ارتفاع معدلات الفائدة سوف ينتعش النشاط الاقتصادي (العصار والحلبي، 2010، ص 154).

### ب- معدل النمو الاقتصادي:

يؤدي النمو الاقتصادي إلى التأثير في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يتطلب تمويلاً إضافياً وبالتالي زيادة الطلب على وحدات الفائض أو المدخرات مما يؤثر في النهاية على أسعار الفائدة، ونرى إن الطلب على الاستثمارات الجديدة أو على الأموال القابلة للاقتراض يكون منخفضاً خلال الركود ومرتفعاً أثناء الرخاء وبالتالي فإن أسعار الفائدة الحقيقية بشكل عام تنخفض في الحالة الأولى وترتفع في الحالة الثانية، وهنا يشجع هبوط أسعار المذكورة عند الركود - الأستهلاك الجاري ويقلل تكلفة الفرصة للاستثمار ( هوشيار، 2005، ص 134).

وهذا ما يساعد على تعديل الانخفاض الذي يحدث في الطلب الكلي (AD) بسبب الاستثمار فيعيد بالتالي الناتج الحقيقي إلى مستوى التشغيل الكامل، وبالعكس في حالة الرخاء يزداد الطلب على السلع والخدمات ويزداد الاقتراض لأغراض الاستثمار وهذا ما يرفع أسعار الفائدة الحقيقية، ويزيد تكلفة الفرصة البديلة للاستثمارات الجديدة فيتعدل إتجاه التزايد في الطلب الكلي (AD)، ويعود بالتالي إلى مستوى التشغيل الكامل وهكذا نرى أن لتغيرات الطلب على النقود وحالة التوسع في النمو والرخاء والركود لها أثر مهم في تغيرات أسعار الفائدة.(العصار، 2010، ص 154):

## الفصل الأول .... الإطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي



### العجز في الحساب الجاري :

يعني عجز الحساب الجاري إن الطلب الأجنبي على العملة المحلية أقل من الطلب المحلي على العملات الأجنبية لأغراض التجارة والاستثمار الإنتاجي، وسيعمل هذا على خفض سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، وإذا ما أصرت السلطة النقدية في المحافظة على ثبات سعر الصرف لأسباب سياسية أو اقتصادية كارتفاع حجم المديونية بالعملات الأجنبية، الأمر الذي يتطلب إستنزاف الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية ويؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة في السوق المحلية، من ذلك نرى إن أسعار الفائدة تأثرت بالعجز الحاصل في الحساب الجاري ولكن بشكل غير مباشر ( Bastien 2018:29).

### ت- عوامل أخرى :

فضلاً عن العوامل التي تم ذكرها في هذا السياق نجد إن هنالك عوامل أخرى تؤثر في تحركات أسعار الفائدة فنرى إن معدلات الفائدة تميل إلى الانخفاض مع التقدم التكنولوجي والحضاري

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

للمجتمعات والدول، وتؤدي التوقعات دوراً هاماً في تغير التحركات في سعر الفائدة، وذلك بالاستناد على توقعات المستثمرين بشأن معدلات التضخم المستقبلية، كما عن إن القرارات المستقبلية يصعب التنبؤ بها بدقة لأنها عرضة للتغيرات المفاجئة، لذا تكون أسعار الفائدة متأثرة بهذه المتغيرات أما بالانخفاض أو الارتفاع. ( الخليل، وجاسر، 2004، ص50).

ولذا يمكن ان نستنتج من كل هذا إن أسعار الفائدة تكون متغير تابع يتأثر بهذه المتغيرات أما بصورة عكسية أو طردية، وبشكل مباشر أو شكل غير مباشر، إذ تحدده طبيعة العلاقة ونوع المتغير الذي يحكم تفسير التأثير.

### ثامنا - علاقة سعر الفائدة الحقيقي بسعر الفائدة النقدي :

يرى الاقتصادي (Wicksell) ان التفاوت بين سعر الفائدة النقدي و الحقيقي هو المحدد الأخير للأسعار ويمكن معرفة اثر الاختلاف بين هذين السعيرين كما يأتي:

#### 1- سعر الفائدة النقدي اقل من سعر الفائدة الحقيقي :

عند اتباع المصارف سياسة ائتمانية توسعية فإنها ستقرض رجال الأعمال بسعر فائدة نقدي اقل من سعر الفائدة الحقيقي وينتج عن هذا الاختلاف بين سعر الفائدة النقدي والحقيقي امرين الأول انخفاض الحافز على الادخار وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ويفترض (Wicksell) ان هناك علاقة طردية بين الادخار وسعر الفائدة النقدي وان انخفاض الادخار هو زيادة في الاستهلاك، أما الامر الثاني يؤدي انخفاض سعر الفائدة النقدي إلى جعل العائد على راس المال المقترض اكبر من كلفة الاقتراض مما يحسن فرص الربح أمام المستثمرين فيزداد اقبالهم على الأموال التي تعرضها المصارف وتخصيصها لأغراض انتاج السلع و الخدمات وحسب افتراض الاقتصادي ويكسل ان الاقتصاد يعمل عند مستوى الاستخدام الكامل لجميع وسائل الإنتاج فإن زيادة الانفاق الاستثماري يواكبه زيادة في الطلب على عوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار داخل سوق عوامل الإنتاج.

#### 2- سعر الفائدة النقدي أعلى من سعر الفائدة الحقيقي :

بمعنى ان كلفة الاقتراض من المصارف اعلى من عائد الاستثمار المتوقع تحقيقه وتحدث هذه الحالة عند قيام المصارف باتباع سياسة انكماشية تهدف إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات، ومع

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

---

ارتباط الادخار بعلاقة طردية مع سعر الفائدة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الادخار وانخفاض الاستهلاك وسيقلل رجال الأعمال استثماراتهم وينخفض حجم الطلب الكلي ومن ثم انخفاض أسعار المنتجات من السلع والخدمات ويدخل الاقتصاد في مرحلة ركود في نشاطه الاقتصادي. (حسين، 2017، ص 48).

## المبحث الثاني

### الاطار المفاهيمي للائتمان المصرفي

#### أولاً - مفهوم ومكونات الجهاز المصرفي :

يعرف الجهاز المصرفي بأنه مجموعة المصارف العاملة في دولة ما، وهو يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، و يعد الجهاز المصرفي المسؤول عن تمويل معظم المشروعات الاقتصادية المختلفة بما تحتاجه من رؤوس أموال قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، ويقدم خدماته المتنوعة ويقوم بوظائفه عن طريق مجموعة مصارف تختلف في عددها وأنواعها من دولة لأخرى، وينصرف مفهوم الجهاز المصرفي (بمعناه الضيق) إلى البنك المركزي والمصارف التجارية أما (بالمعنى الواسع) فيشمل بالإضافة إلى البنك المركزي والمصارف التجارية المصارف المتخصصة وبقية المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى (خطاب، 2009، ص 18). ونعني بالمؤسسات المالية والمصرفية الأخرى هي (مؤسسات وسيطة وظيفتها نقل مدخرات الأفراد والشركات والحكومات وتحويلها إلى قروض أو استثمارات)، والعديد من هذه المؤسسات تدفع فوائد مباشرة أو غير مباشرة على الودائع، وبعضها توفر الخدمات مقابل أجور معينة، وبعض المؤسسات تقبل ودائع توفير الزبائن وتقوم بإقراضها إلى باقي الزبائن وهناك بعض المؤسسات التي تقوم باستثمار مدخرات الزبائن في الموجودات الايرادية مثل الموجودات الحقيقية أو الأسهم والسندات ومن أهم هذه المؤسسات المكونة للجهاز المصرفي هي الاتي:

**1-البنوك المركزية :** قدم بعض الاقتصاديين تعريفات مختلفة لمفهوم البنك المركزي، وترتبط تلك التعريفات مع وظائف البنك المركزي، فقد عرفه بعضهم بأنه ( النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد )، وعرفه آخر على أنه ( البنك الذي يتحكم في الائتمان وينظمه)، وكذلك يعرف بأنه (البنك الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي). فالبنك المركزي هو بنك الحكومة ومستشارها المالي وتتمثل مهمته الأساسية في رسم وتنفيذ السياسة النقدية والرقابة على الائتمان المصرفي، أما بقية مهامه ووظائفه الأخرى فهي مكملة وضرورية لتأدية

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

مهمته في الرقابة على الائتمان المصرفي. ويعد البنك المركزي بنك البنوك والمقرض الأخير للجهاز المصرفي وهو المسؤول بالاحتفاظ باحتياطات الحكومة واستخدامها قاعدة أساسية للهيكل الائتماني (الشمري، 1988، ص 191).

**2-المصارف التجارية:** نشأت المصارف التجارية نتيجة لمتطلبات التطورات الاقتصادية على مر السنين وتعرف بأنها(عبارة عن مصارف تقوم بجمع أموال الزبائن بشكل ودائع لديها وتوظيفها في عمليات معينة )، فهي تقوم بقبول الودائع المختلفة من المقرضين وتمنح الائتمان إلى المقترضين، ويعد الصيارفة والصاغة من أوائل المؤسسين لها فقد كان التجار ورجال الأعمال يضعون أموالهم كوديعة لدى هؤلاء الصيارفة بقصد حفظها وفي ذات الوقت يقوم الصيارفة بتحرير إيصالات لحفظ حقوق أصحاب الودائع وهكذا نشأت الوظيفة الأولى للمصارف وهي حفظ الأموال لديهم كودائع ليس لدى الصيارفة بل يقوموا بحفظ ما يمتلكونه من ذهب لدى الصاغة مقابل إيصال يحرره الصائغ وإذا أراد المودع ذهبه يعطي الصائغ الإيصال ويأخذ الذهب، ومع مرور الوقت أصبح الناس يقبلون الإيصال بينهم في معاملاتهم ويبقى الذهب مخزون لدى الصاغة فقام الصائغ بإقراض الذهب المخزون عنده مقابل فائدة معينة، وهكذا نشأت الوظيفة الثانية للمصارف وهي الإقراض(رمضان وجودة، 2006، ص 11 )، لذلك تعد المصارف التجارية أهم أقدم المؤسسات المالية الوسيطة وتمثل وظيفتها الأساسية في قبول الأموال من الأفراد (المدخرين) التي تفيض عن حاجتهم بصورة ودائع لديها وتعيد استخدامها في منح الائتمان للمستثمرين الذين يحتاجون لهذه الأموال لإنشاء مشاريع استثمارية جديدة أو التوسع في المشاريع القائمة التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة فالمصارف التجارية تقبل الودائع بجميع أنواعها فهناك (الودائع الجارية، التوفير، لأجل، شهادات الإيداع ) التي تعد فرصاً استثمارية قصيرة الأجل فهي توفر فرص للمدخرين لاستثمار مدخراتهم(أبو حمد، وقُدوري، 2005، ص32).

**3- المصارف المتخصصة :** ويقصد بالمتمخصصة انها تتخصص في منح الائتمان لمنشآت وافراد وقطاعات اقتصادية معينة، وتعرف بأنها (مؤسسة أو هيئة تقوم بمنح القروض لأغراض خاصة)، أو هي (المصارف التي تتخصص بخدمة قطاعات معينة عن طريق الائتمان الذي توفره لهذه القطاعات بالشكل الذي يساهم في تطورها وتمييزها)، كالمصارف الصناعية والمصارف الزراعية ومصارف الاسكان،

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

لكن عندما انتشرت الصيرفة الشاملة بدأت هذه المصارف تقوم بمختلف النشاطات والعمليات المصرفية وليس لقطاع معين (الشمري، 2008، ص 22).

**4- المصارف الاسلامية :** يعرف المصرف الاسلامي بأنه المصرف الذي يلتزم بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية في جميع معاملاته المصرفية والتمويلية والاستثمارية عن طريق تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة . (البلتاجي، 2012، ص21).

### ثانيا : الائتمان المصرفي :

#### 1- مفهوم الائتمان المصرفي ونشأته :

يعد الائتمان المصرفي نشاط قديم العهد إذ ترجع اصول العمليات الائتمانية بصفتها البسيطة إلى وقت بعيد، واسهم الائتمان في بداية القرن السادس عشر للميلاد في تمويل الصناعات الحرفية القائمة آنذاك مما زاد من حجم انتاجها وتوزيعها وادى إلى زيادة حصيلة الارباح وتراكمها ثم ازداد التعامل بالائتمان خاصة في المجتمعات ذات الأنظمة الرأسمالية واصبحت عادة شائعة الاستخدام بين الأفراد والمؤسسات المالية والمصرفية والحكومات ايضا وقد اصبح الائتمان المصرفي يؤدي اكثر من وظيفة في المجتمعات الاقتصادية المعاصرة وكانت الأجهزة المصرفية في بداية تأسيسها تمارس دور الوسيط بين كل من المدخرين والمستثمرين اضافة إلى قيامها بتسهيل نقل وسائل الدفع من المودعين إلى المقترضين إذ يقوم المقترض باستثمار الأموال التي حصل عليها من الأنشطة المختلفة وازدادت الحاجة إلى عمليات الائتمان المصرفي نتيجة لنمو حجم التجارة وعلى المستوى المحلي والدولي ونمو عمليات التبادل التجاري بشكل عام مما زاد الحاجة إلى الائتمان لتسيير عمليات الأنشطة الاقتصادية (السيد علي، 1975، ص50)، وتعددت وتنوعت مفاهيم الائتمان المصرفي في المجالات كافة نظرا لازدياد أهميته مع ظهور المصارف التجارية وقيامها بوظيفة الوساطة المالية بين المدخرين (المقرضين) و المستثمرين ( المقترضين ). واما مفهوم الائتمان المصرفي الائتمان في اللغة (إسم) مصدره ائتمن، "والائتمان على المال يعني اتخاذ الشخص أميناً على المال" وقد جاء الائتمان في الآيات القرآنية الكريمة في قوله تعالى " ( فإن آمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي أوتمن أمانته وليتق الله ربه )". الآية (283) من سورة البقرة (معجم المعاني الجامع) أما

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

مفهوم الائتمان المصرفي في اصطلاحى هو (قيام المصرف بمنح التسهيلات الائتمانية الممكنة للأفراد والمؤسسات لغرض تلبية احتياجاتهم التمويلية للأنشطة المختلفة ولمدة محدودة مقابل حصول المصرف على عائد معين) (الأفندي، 2017، ص123). ويعرف كذلك بأنه (الثقة التي يمنحها المصرف لشخص معين أو مؤسسة معينة وتتمثل هذه الثقة بإقراضه مبلغ من المال واستخدامه لأغراض معينة خلال مدة زمنية معينة يتفق عليها الطرفان بشروط معينة ويكون هذا الإقراض مقابل مردود مادي متفق عليه على ان يقدم العميل ضمانات تمكن البنك باسترجاع امواله في حال توقف العميل عن سداد مبلغ القرض)(السريتي وعزت، 2010، ص 34). وكذلك يعرف بأنه (تلك الخدمات المقدمة للزبائن التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بالوفاء بتلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصارف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد امواله في حالة توقف الزبون عن الوفاء بدون اية خسائر) (عبد الحميد، 2000 ص103)، أما من وجهة نظر الباحث فيعرف الائتمان المصرفي بأنه (قيام المصرف بالوساطة المالية بين المدخرين الذين يعرضون اموالهم وبين المستثمرين الذين يطلبون هذه الأموال لاستخدامها في اغراض مختلفة، مقابل قيام المستثمر بتقديم ضمانات للمصرف بتسديد قيمة القرض مع الفوائد المترتبة عليه في تاريخ معين ).

### 2- أهمية الائتمان المصرفي:

إن أكثر مجالات الاستثمار التي تكون ذات جاذبية كبيرة لدى المصارف التجارية هو الائتمان المصرفي، نظرا لارتفاع الفوائد المتحققة منه، مقارنة مع الاستثمارات الأخرى، و على المصارف التجارية ان تثبت كفاءتها في مجال عملها، وان تتبع احداث الاساليب لتقييم فعالية وادارة ائتمانها، و تبرز أهمية الائتمان المصرفي، عن طريق ما يميزه عن الائتمان التجاري، فالائتمان التجاري، يتمثل في الديون الناشئة من التعاملات التجارية الآجلة، و المسجلة في الأوراق التجارية، أما الائتمان المصرفي فإنه يتعلق بمنح القروض، لذلك فإن كثير من التجار يلجؤون في الحصول على الائتمان المصرفي لمدة محدودة، حتى يتمكنوا من الاستفادة من الخصم النقدي الممنوح لهم لمدة محدودة، و هذا خلاف الائتمان التجاري في

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

حال عدم الاستفادة من الخصم النقدي، الممنوح للتاجر عند السداد قبل تاريخ الاستحقاق. (كاظم، 2013، ص392).

ويعد الائتمان المصرفي احد المصادر المهمة، في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية من حاجاتها للموارد المالية، وان استخدام الائتمان المصرفي بالشكل الصحيح، يؤدي إلى نتائج جيدة على المجتمع، وعلى الاقتصاد ككل، وان اساءة استخدام الائتمان المصرفي من شأنه، أن يتسبب في اضرار اقتصادية كبيرة. (حمزة و مال الله، 2018، ص15):

ويمكن تحديد أهمية الائتمان المصرفي على مستويين هما الاتي :

**المستوى الأول:** على مستوى المصرف ذاته، يعمل الائتمان المصرفي كوسيط مالي في الاقتصاد، وفي ذات الوقت، هو الاستثمار الاكثر جاذبية لإدارة المصرف، إذ يتم عن طريقه، تحقيق الجزء الاكبر من الارباح، و كذلك هو الاستثمار الاكثر قساوة على ادارة المصرف، نتيجة لما يحمله من مخاطر متعددة، قد تؤدي افلاسه. ( سالم، 2019 : ص101)

**المستوى الثاني:** على مستوى الاقتصاد، إذ يكون له تأثير متشابك الأبعاد على الاقتصاد الوطني، وعليه يتوقف نمو الاقتصاد وتطوره، ويعد في ذلك الوقت كأداة حساسة قد تؤدي إلى اضرار بالغة الأهمية إذا لم يحسن استخدامها، إذ يؤثر حجم الائتمان المصرفي على الحالة الاقتصادية العامة، فالمبالغة في حجم الائتمان، يمكن ان يؤدي إلى آثار تضخمية ضارة، وان الانكماش في منح الائتمان، قد يؤدي إلى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها، وبالتالي الحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك لا بد ان يكون الائتمان متوازناً، وملبياً للاحتياجات التمويلية الفعلية للاقتصاد القومي، بما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو و التنمية المنشودة، لذلك فإن القطاع المصرفي يحاول أن يسيطر على الائتمان، بوسائل مباشرة وغير مباشرة، عن طريق البنك المركزي، ويساعدها في ذلك القرارات الائتمانية الصادرة عن إدارة الائتمان في المصارف التجارية، التي لا تخرج عن السياسة الائتمانية للمصرف، وهي مرتبطة بسياسة الحكومة اصلاً لتحقيق أهدافها. (المملوك، 2014، ص23-24)

ويمكن ذكر أهم الجوانب التي تعبر عن أهمية الائتمان المصرفي وكالاتي: ( الزبيدي، 2002، ص65-66).

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

- 1- يؤدي الائتمان المصرفي دوراً مهماً في توزيع الموارد المالية المتاحة للجهاز المصرفي بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية بما يضمن الاستعمال الكفوء لهذه الموارد وذلك عن طريق توزيعها على مشروعات مختلفة بحسب متطلباتها بما يحقق نمواً اقتصادياً انسجماً مع الاهداف الاقتصادية العامة للدولة
- 2- يقوم الائتمان المصرفي بزيادة حجم التجارة الدولية عن طريق فتح الاعتمادات المستندية إذ يقوم بتسهيل وتوسيع التبادل الخارجي .
- 3- تلبية حاجة المنظمات الزراعية والصناعية وغيرها، من الموارد المالية والاستمرار فيها، التي تفوق مواردها الذاتية، إذ تقوم بدور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، من أجل الاسهام في زيادة الانتاج، والاستثمار في الاقتصاد الوطني.
- 4- يعد الائتمان المصرفي وسيلة مناسبة، من شأنها المساعدة في تحويل رأس المال من شخص لأخر، أو من مناطق الفائض إلى مناطق العجز، أو من المدخرين إلى المستثمرين، مما يجعله واسطة تمكن استغلال الأموال في الانتاج والتوزيع، ومن ثم زيادة انتاجية رأس المال.
- 5- يعمل الائتمان المصرفي على رفع معدلات الاستهلاك خاصة للإفراد محدودي الدخل عن طريق تقديم القروض لهم ومساعدتهم على شراء السلع والخدمات التي يكونوا عاجزين عن شرائها مما يترتب عليهم الالتزامات لدفع قيمة الائتمان عندما ترتفع دخولهم المستقبلية وبذلك يساعد الائتمان على تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة حصة السوق وزيادة حجم الانتاج ودعم الاقتصاد
- 6- تشغيل الموارد العاطلة في التمويلات القصيرة الأجل إذ تقوم بتجميع هذه الموارد عن طريق الودائع وتوفيرها لمستخدميها عن طريق الائتمان
- 7 - تحفيز النشاط الاقتصادي عن طريق تحفيز المدخرين الذين يملكون الفوائض النقدية لتوظيف أموالهم في الأنشطة الاستثمارية المختلفة مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.
- 8- تستخدم الحكومة الائتمان المصرفي في ضبط عرض النقد، إذ تأخذ بعين الاعتبار حجم الائتمان المتوقع من الجهاز المصرفي في وضعها للخطط العامة للدولة، عن طريق انفاق المؤسسات للائتمان المخصص لها، إذ يتم ضخ النقود إلى دائرة التداول، الامر الذي يؤدي إلى دعم وحدة النقد في الدولة

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

9- زيادة الاستثمار الذي يوفر القدرة الإنتاجية في الاقتصاد عن طريق إقامة مشاريع جديدة أو التوسع في المشاريع القائمة، إذ ان المشاريع الحالية هي مشاريع كبيرة الحجم تحتاج إلى موارد مالية ضخمة من الصعب على أصحابها توفيرها اعتمادا على مواردهم المالية الذاتية

### ثالثاً : تصنيفات الائتمان المصرفي :

تتعدد أنواع الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصارف والمؤسسات المالية المختلفة ويمكن تقسيم أنواع الائتمان المصرفي وفق أسس معينة منها تقسيم الائتمان المصرفي بحسب المدة الزمنية وبحسب نوع الضمان وبحسب النشاط الاقتصادي ( أي بحسب الغرض) وبحسب الجهة الطالبة ( أي القطاع المستفيد من الائتمان ).(الائتمان حسب شكل ادوات الائتمان )  
إن دراسة هذه العوامل لا تكون بصورة منفصلة وذلك لارتباط كل منهما بالأخر. ويمكن تقسيم الائتمان المصرفي وفقاً للأسس الآتية :

#### 1- الائتمان حسب الغرض يقسم إلى : (فتاوى، 2005، ص160-161):

أ- الائتمان الاستثماري: ويقصد به القروض التي يمنحها المصرف للمنظمين أو المستثمرين للقيام بالمشروعات الإنتاجية التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة .

ب- الائتمان التجاري : وهو الائتمان الذي تمنحه المؤسسات المصرفية لتمويل العمليات التجارية وعمليات التسويق، إذ يعمل كل تاجر على زيادة نشاطه التجاري عن طريق زيادة عمليات الاستيراد والتصدير في السلع التجارية المختلفة، في الغالب لا يستطيع التاجر تغطية هذه العمليات من رأسماله الخاص فيضطر للاقتراض من المصارف لتغطية عملياته التجارية، والأداة التي تستخدم للحصول على الائتمان التجاري هي الكمبيالات والسندات الاذنية.

ث- الائتمان الاستهلاكي : وهو الائتمان الذي تقدمه المصارف إلى الأفراد من اجل الحصول على ما يحتاجونه من السلع المختلفة، وفي الغالب يأخذ هذا النوع من الائتمان شكل بيع السلع بالتقسيط ويكون بصفة تاجر يحصل على الائتمان لهذه السلع سواء من منتجها الأصلي أو من احد المصارف.

### 2- الائتمان المصرفي بحسب الفترة الزمنية :

يتضمن الائتمان المصرفي حسب المدة الزمنية : (كنعان، 2012، ص 175)

أ- الائتمان المصرفي قصير الأجل : يخصص هذا النوع من الائتمان لتمويل العمليات التجارية والشراء، وتكون مدته الزمنية سنة أو اقل (ثلاثة أشهر أو ستة أشهر ) وتسمى هذه العملية أحيانا بتمويل رأس المال العامل في المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية.

ب- الائتمان المصرفي متوسط الأجل : يخصص هذا النوع من الائتمان لتمويل المشروعات الصناعية التي تكون بحاجة إلى رؤوس أموال لشراء ما تحتاجه من معدات وآلات جديدة وأحيانا يستفيد من هذه القروض المستهلكون عن طريق الائتمان الاستهلاكي المقدم للأفراد لشراء السلع الاستهلاكية والسلع المعمرة، وتتراوح المدة الزمنية لهذا النوع من الائتمان اكثر من سنة إلى خمس سنوات .

ت- الائتمان المصرفي طويل الأجل : يقدم مثل هذا التمويل عادة من المصارف المتخصصة، إذ يمنح لتمويل العمليات، والانشطة ذات الطبيعة الرأسمالية، وينصرف كذلك إلى إقامة مشاريع جديدة كاملة، إذ ان هذا التمويل تزيد مدته عن خمس سنوات، وقد تصل إلى عشر سنوات أو عشرين سنة.

### 3- الائتمان المصرفي بحسب نوع الضمان : (الشمري، 1998، ص 110)

يقصد به الائتمان الذي تمنحه المصارف إلى الأطراف المختلفة عن طريق الضمانات التي تقوم

بتقديمها هذه الأطراف إلى الجهة المانحة للائتمان ويقسم إلى نوعين وكالاتي :

أ- الائتمان غير المضمون: يتمثل في الائتمان المقدم إلى المقترضين دون أن يقوم هؤلاء المقترضين بتقديم اي ضمانات عينية إلى الجهة المانحة للائتمان وإنما فقط وعود بسداد القروض في الوقت المحدد وتكتفي المصارف بهذه الوعود لثقتها في قيام المقترضين بسداد ديونهم عن طريق معرفة مراكزهم المالية في السوق

ب- الائتمان المضمون : ويقصد به الائتمان الممنوح إلى المقترضين الذين يقومون بتقديم ضمانات عينية للموافقة على منحهم القروض ومن الضمانات المقدمة في الأموال المنقولة أو غير المنقولة التي تكون كضمان للمصارف لتحصيل ديونها عندما يحين موعد السداد. أما في حالة عدم قدرة المقترضين

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

على سداد ديونهم فإن المصارف تستطيع تحصيل ديونها عن طريق التصرف القانوني بالضمانات العينية المقدمة إليهم من طرف المقترضين.

### 4- الائتمان المصرفي بحسب الجهة الطالبة له :

يقسم الائتمان المصرفي حسب الجهة الطالبة له إلى نوعين هما : (خليل،1998، ص132)

أ- الائتمان الخاص : يمنح هذا النوع من الائتمان إلى القطاع الخاص اي إلى الأفراد والهيئات والشركات الخاصة غير الحكومية.

ب- الائتمان العام : ويقصد به الائتمان المقدم للقطاع العام اي إلى الوحدات الحكومية المحلية والاقليمية.

### 5-الائتمان المصرفي حسب شكل ادوات الائتمان:

أ-الائتمان النقدي المباشر: تلتزم المصارف التجارية بتقديم خدمات متنوعة لمختلف القطاعات الاقتصادية لكي تتمكن هذه القطاعات من القيام بأنشطتها مختلفة، سواء كانت تمويل شراء الأصول الثابتة والأصول المتداولة، أو تسهيل عمليات الدفع والاستيراد أو تمويل احتياجات التوسع القصير الأجل، كل هذه الخدمات المصرفية تنتمي إلى مفهوم الائتمان النقدي. وهي مقسمة إلى عدة أنواع منها(القروض والسلف، خصم الأوراق التجارية، السحب على المكشوف) (عبدالله، والطراد، 2006، ص92)

1) الحساب الجاري المدين: ويطلق عليه أيضا السحب على المكشوف اذ يعمل المصرف عن طريقه بوضع سقف محدد من المبالغ لا يسمح للزبون تجاوزه في السحب، الا عندما تقوم الإدارة بالموافقة عليه وفي حدود معينة بعد ان يقوم العميل بالتوقيع على عقد يبرم بينه وبين المصرف مقابل ضمانات يقدمها العميل للمصرف تضمن حقه من الأموال المسحوبة كما ويسمح للزبون في الإيداع بهذا الحساب ويتم منح هذا النوع من الائتمان لتمويل رأس المال العامل اي هو تمويل قصير الأجل ولا يتجاوز مدته السنة الا في حال قيام الزبون بتجديده مرة أخرى. ويعرف السحب على المكشوف بأنه تمديد سقف التمويل قصير الأجل بواسطة المصرف مع إمكانية استدعاء فورية للمبالغ المسحوبة . ويعرف كذلك على انه قرض يكون بصورة تلقائية يتكون لحساب العميل الجاري لتغطية الصكوك المسحوبة التي تتجاوز رصيد العميل الفعلي الموجود في الحساب ( Kapoor & others، 2007 :65 )

### (2) القروض والسلف:

تعد القروض من أهم أنواع الائتمان التي تقدمها المصارف نظرا لكونها تمثل اكبر الأصول التي تدر أرباحا على المصرف وكذلك لها أهمية كبيرة في ديمومة المصرف وتمكينه من تحقيق أهدافه التي وضعها للأمد البعيد، الا أنها في الوقت ذاته تعد من اقل الموجودات المتداولة سيولة لأنه لا يمكن تحويلها إلى نقود حتى يحين موعد استحقاقها فعلى سبيل المثال اذا أعطى المصرف قرضا لمدة سنة واحدة فإنه لا يمكن ان يحصل على إجمالي مبلغ القرض الا بعد انتهاء السنة، وتعرف القروض على أنها (قيام المصرف بتقديم الخدمات للإفراد والمؤسسات والحكومة عن طريق تزويدهم بالأموال اللازمة على ان يتعهد المقترض بسداد مبلغ القرض مع الفوائد والمصاريف والعمولات المترتبة عليه دفعة واحدة أو على شكل أقساط في تاريخ محدد مقابل تقديم ضمانات تساعد للمصرف على استرداد امواله في حال عدم السداد) أما السلف فيمكن تعريفها على أنها (مبالغ نقدية يقوم المصرف بتقديمها للعملاء وفق برنامج زمني محدد بتقديم أجزاء من المبلغ طبقا للاتفاق المبرم بين الطرفين). (الجنابي ورسلان، 2009، ص131)

### (3) خصم الأوراق التجارية:

تعرف الأوراق التجارية على أنها (سندات مالية تتضمن تعهد بدفع مبلغ معين من المال في تاريخ الاستحقاق المحدد وتكون قابلة للتداول عن طريق التظهير اي نقل الملكية وتكون محكومة بقوانين التجارة للدولة )، ومن أنواعها خصم الكمبيالات التي تعد وسيلة تجارية معروفة يتم بها تسوية الديون وتعد من أكثر الأنواع أهمية لسهولة تحويلها إلى نقود عن طريق خصمها لدى المصرف (عبدالله وطراد، 2006، ص92). أما عملية الخصم فتعرف بأنها (عملية مصرفية يحق للزبون أو حامل الورقة التجارية بموجبها من نقل أو تحويل الملكية إلى المصرف عن طريق تظهير الورقة التجارية قبل موعد استحقاقها) (الشمري، 2005، ص633). اي يقوم المصرف بشراء الورقة التجارية من المستفيد قبل استحقاقها مقابل أن يدفع له ثمن اقل من قيمتها الاسمية وعنها سوف تصبح الورقة من ضمن موجودات المصرف التي يحق له توظيفها في مجالات استثماراته المختلفة. وكذلك يستطيع المصرف التجاري خصم تلك الورقة لدى البنك المركزي أو بيعها مرة أخرى إلى مصارف تجارية أخرى ويطلق البنك المركزي على هذه العملية بـ"نافذة الخصم".

### 7) الائتمان المصرفي المباشر:

يتميز هذا النوع من تسهيلات الائتمان يكون المستفيد منه هو شخص آخر غير زبون المصرف الذي يمنح تسهيل الائتمان بناءً على طلب الزبون. ويتضح من تسميته بأنه تعهد بالدفع وليس دفعاً فعلياً كما في الائتمان النقدي اي تعهد يطمئن المصرف بموجبه زبائنه اتجاه الاخرين بالالتزام الذي قد يتحقق أو لا يتحقق: (هميس، 2015، ص62).

#### أ- الاعتمادات المستندية:

وهي تعهدات خطية صادرة من المصرف إلى المستفيد بناءً على طلب فاتح الاعتماد، ويتعهد بموجبه دفع مبلغ محدد أو قبول سحبات بقيمة معينة خلال مدة زمنية محددة مقابل استلام المصرف المصدر مستندات محده فإنه يؤدي المصرف دوراً كبيراً في تسيير التجارة الخارجية عن طريق توفير أدوات الادخار والمدفوعات، وعمليات الاستيراد والتصدير عبر الحدود الوطنية فالاعتماد هو أي ترتيب غير قابل للإلغاء يشكل تعهداً واضحاً للمصرف المصدر اقتصادية في تنشيط وتسهيل المعاملات المالية والتجارية، إذ يقوم المصرف المصدر بدور الوسيط المؤتمن بين الاطراف المتعاملة، وتتحدد اهمية الكفالة المصرفية عن طريق المنفعة الحاصلة للأطراف المتعاملة بها (Rose 2013:675).

#### ب- خطابات الضمان:

يعرف خطاب الضمان على أنه (تعهد يصدر من قبل المصرف بناء على طلب احد المتعاملين معه ولصالح طرف اخر المستفيد بالدفع ويكون مبلغ معين أو قابل للتعيين بدون قيد أو شرط مع ذكر الغرض الذي صدر من أجله الخطاب ومدة .

وتوجد ثلاث انواع اساسية لخطابات الضمان (الشمري، 2018، ص84) :

#### أ) خطاب الضمان الابتدائي: وهي تعهدات توجه للمستفيد من هيئه حكومية لإنجاز مشروعات معينة إذ

يتم الاعلان عنها بوسائل الاعلان المختلفة لإمكان اشتراك اكبر عدد ممكن من المناقصين، ولكي تطمئن هذه الجهات إلى جدية العطاءات فإنها تشترط ان تكون مصحوبه أما بخطاب ضمان أو تأمينات نقدية، إذ تكون هناك مدة زمنية من تقديم العطاء وتوقيع العقد، قد يقوم مقدم العطاء بالانسحاب نتيجة لتغيير أسعار في غير صالحه أو بسبب اكتشافه خطأ في تقديره وعندها يكون من حق هذه المؤسسة مصادره مبلغ الضمان الابتدائي.

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

(ب) **خطاب الضمان النهائي:** وفي هذه الحالة اي انه عندما يقع الاختيار على الزبون الذي قدم على المناقصة المذكورة وترسو عليه فإنه يقوم بتقديم خطاب الضمان النهائي ليرد عليه خطاب الضمان الابتدائي، وان هذا الضمان هو لحسن تنفيذ العقد المبرم بين الزبون والحكومة ويبقى ساري المفعول لحين تاريخ استحقاقه أو اتمام تنفيذ العقد.

(ت) **خطاب ضمان الدفعات المقدمة:** يشترط الزبون أو مقدم العطاء على الجهة المستفيدة ان تدفع اليه نسبة معينة من قيمة العقد ليستعين بها على تمويل مشروعة لذلك تطلب الشركة الحصول على كفالة لضمان الدفعات المقدمة مقابل هذه المبالغ المدفوعة للزبون

(ث) **بطاقات الائتمان:** وهي بطاقات بلاستيكية صغيرة الحجم يقوم المصرف بإصدارها وتعطي حاملها الحق في التعامل مع العديد من المحلات التجارية المتعاملة مع المصرف المصدر للبطاقة، وتتصف هذه البطاقة بالعديد من المزايا للمصرف اذ تساعد على جذب الزبائن وتعد مصدراً مميّزاً للإرباح عن طريق الفوائد المتحصلة من حاملها فضلاً عن أنّ التعامل بها يحد من الاستعمال المباشر للنقود الورقية وأيضاً تمكن الزبون من دفع التزاماته بسرعه ودون التعامل بالأجل في حال الشراء عن طريق الهاتف أو الحاسب الشخصي وتستعمل بطاقة الائتمان في عمليات الدفع بدلاً من النقد، ولما كانت بطاقة بلاستيكية فهي توفر الراحة وكذلك الحماية للزبائن عن طريق رقم الضمان الموجود بداخلها إذ يستعمل في تتبع عمليات الدفع وهذه الخاصية غير موجودة في العملات النقدية لذلك يصعب تتبعها، وكما ان بطاقات الائتمان تحقق مصلحة ثلاثة اطراف هم (المصرف الذي يقوم بتوظيف امواله، اصحاب المحلات التجارية الذين يحققون زيادة في مبيعاتهم، حامل البطاقة الذي يقلل من حاجته إلى حمل.

### 8- على اساس الصفة الاقتصادية : ويقسم إلى نوعين وكالاتي(عفانة، 2018، 27-28)

أ- **الائتمان ذاتي التصفية:** يقصد به ذلك الائتمان الذي يستطيع فيه المدين استخدام قيمة الائتمان ذاتها من اجل سداد الائتمان، فمثلاً الائتمان الانتاجي الذي يقدم لصاحب مصنع (المدين)، هو ائتمان ذاتي السداد أو التصفية، لأن صاحب المصنع يمكنه تصفية القرض عن طريق استخدام القرض في عملية الإنتاج، فالمصنع والمبيعات يوفران أموالاً يمكنان صاحب المصنع من الوفاء بما عليه.

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

ب- الائتمان غير ذاتي التصفية : يقوم طالب الائتمان بسداد الائتمان و الفوائد المترتبة عليه من اموال لا يكون الائتمان (القرض) دخل في تكوينها، فمثلاً عندما يقوم طالب الائتمان (المدين) باستخدام القرض بشراء منزل، فيعد غير ذاتي التصفية، لأن المدين يقوم بسداد ما عليه من التزامات تجاه المصرف، وأن هذا الدخل ليس للقرض اي صلة أو دور في تكوينه.

### رابعاً - نظريات الائتمان المصرفي :

#### توجد اربعة نظريات للائتمان المصرفي:

##### 1- نظرية القروض التجارية:

برزت هذه النظرية في القرن التاسع عشر ومضمون هذه النظرية هو ان استخدامات اموال المصرف التجاري (الموجودات) يجب ان تتوافق مع طبيعة مصادر أموالها (المطلوبات) القصيرة الاجل أو الايفاء بها عند الطلب، وعلى هذا الأساس جاء تأكيدها على أن يقتصر نشاط المصرف التجاري على عمليات الاقراض قصير الاجل والذي من شأنه تحقيق الربح والسيولة، إذ ان طبيعة هذه القروض تتضمن السيولة ذاتياً، كما تمنح القروض مقابل ضمانات حقيقية وملموسة مثل السلع وان نظرية القرض التجاري متأثرة بأفكار آدم سميث منذ صدور كتابه الشهير (ثروة الامم)، وترى ان المصارف التجارية يجب ان تقتصر في قروضها على المدة القصيرة والمحافظة على السيولة والتعامل بالأوراق والمعاملات التجارية، وهذه الاخيرة تمتاز بدور قصير لرأس المال والقرض القصير الاجل يجب ان لا تتجاوز مدة اجله السنة، وان يكون موسمياً ومتكرراً ومتناسباً مع تقلبات الأعمال وأسعار الفائدة، وهو لا يجب ان ينصرف إلى تكوين رؤوس اموال أو المساهمة في المشاريع اي تكون طبيعته التجارية متعلقة بحركة تداول البضاعة وتتصرف إلى الأوراق التجارية مثل (السند الاذني والكمبيالات أو فتح الاعتمادات المستندية) ومن هنا اكتسبت تسميتها ب(القروض التجارية) (المولى، 1988 : 93).

##### 2- نظرية الدخل المتوقع:

بعد أزمة الكساد الكبير (1929-1933) اصبحت المصارف تتبع منهجاً جديداً لإدارة السيولة لديها وهو نظرية الدخل المتوقع، وتقوم هذه النظرية على اساس ان المصرف يعتمد في تخطيطه للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، إذ أن المصرف عند تقديمه للقروض الطويلة والمتوسطة الاجل يتوقع دخلاً من

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

المقترضين يكون على شكل اقساط دورية ومنتظمة، مما يوفر ذلك للبنك سيولة عالية طول فترة استحقاق القروض، إذ ركزت هذه النظرية على اساس ان السداد خلال مدة قصيرة هو الذي يضمن توفير السيولة وتجنب المخاطر، ومن هذا المنطلق دعت هذه النظرية إلى قيام المصارف بدراسة أوضاع عملائها والتوقعات حول ما تحققه المشاريع من ربح اساساً لتمويلها الذي يضمن الالتزام بتسديد القروض ومن ثم ضمان السيولة المصرفية وعلى هذا الاساس فإن المصارف بإمكانها القيام بعمليات الاقراض طويل الاجل إلى جانب الاقراض قصير الأجل، وكان لهذا الاتجاه اهمية ولا سيما وان عملية التطور الاقتصادي في الدول الرأسمالية والتنمية الاقتصادية في الدول النامية قد خلقت الحاجة للقروض طويلة الاجل (الشماع، 1975، ص58).

### 3- نظرية الاحلال (التحويل):

تهتم هذه النظرية بتوسيع قاعدة توظيف الأصول وما تعبر عنه من العمليات التي يمارسها المصرف التجاري وتقوم على فكرة اذا كان المصرف يتمتع بمرونة التحويل أو التبدل والقدرة على بيع وخصم الأوراق التجارية وتسهيل بعض الأصول لغرض الحفاظ على سيولة تدعيم مركزه المالي فإنه عند قيامه بوظائفه المتمثلة بمنح القروض قصيرة الاجل أو الاستثمارات في السوق المفتوحة أو تدعيم محفظة الأوراق المالية ففي حالة مطالبة المودعين بسحب اموالهم فإن مركزه التجاري لن يتأثر بهذه المطالبة. (دحام، 2013، ص47-49).

4- **نظرية ادارة المطلوبات:** ترى هذه النظرية بأن جانب الأصول وطبيعة تكوينه تؤدي دوراً مهماً في توفير واستمرارية السيولة في المصرف ولكنها ترى في الوقت ذاته ان السيولة تعتمد ايضاً على مصادر التغذية الرئيسية الأساسية على الخصوم. وتجب هذه النظرية على التساؤل المتعلق بأسباب احتياج المصرف التجاري إلى السيولة والتي تعزى الى سببين الأول: يتعلق بمخاطر طالب السحب من جانب المودعين والثاني: يتعلق برغبة المصرف في توفير السيولة لغرض تلبية رغبات طالبي القروض على اختلاف انواعها وخاصة ان مثل هذا التوظيف هو الذي يحقق للمصرف التجاري الحد الاقصى من الارباح (دحام، 2013، ص47-49).

### خامساً - أسس منح الائتمان المصرفي :

#### 1. قواعد وأسس منح ائتمان المصرفي:

ان عملية منح الائتمان المصرفي تقوم على أسس وقواعد معينة منها الاتي:  
(كمال، 2018، ص28)

أ. توفر الأمان لأموال المصرف : اي اطمئنان المصرف إلى ان المنشأة التي قدم لها الائتمان سوف تكون قادرة على سداد ما بذمتها من قروض إلى المصرف مع الفوائد المترتبة عليها وفي موعدها المحدد

ب. تحقيق الربح : ويقصد به حصول المصرف على الفوائد المترتبة على القروض التي يمنحها وتمكّنه هذه الفوائد من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة وكذلك الحصول على عائد على رأس المال المستثمر بشكل أرباح صافية

ت. الودائع: أنّ طبيعة الودائع تؤثر في قدرة المصرف على منح الائتمان المصرفي، وتحدد مسؤوليته المحتملة في اي وقت اتجاه المودعين.

ث. السيولة : ويقصد بها توفير قدر كاف من الأموال بصورة سائلة لدى المصرف، أي النقدية والأموال التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة وبسهولة، أما بيعها أو باستخدامها كضمان في عملية الاقتراض من البنك المركزي لمواجهة طلبات سحب المودعين بدون أي تأخير.

ج. المسؤولية الاجتماعية : ان هدف المصرف هو إفادة المجتمع والنهوض به بشكل أو بآخر خارج نطاق العمل المصرفي مثل المساعدة في حل مشكلة البطالة ودعم المشاريع الخيرية وتمويل خطط التنمية الاقتصادية.

#### 2- مراحل منح الائتمان المصرفي :

يمر منح الائتمان بعدة مراحل تتمثل في الآتي : (محمد وآخرون، 2020 : 52-53)،

(الشمري، 2018: 48)

أ- فحص طلب الائتمان: يقوم المصرف بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقاً لسياسة الإقراض.

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

- ب- التحليل الائتماني للعميل: تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة قدرته على سداد الائتمان و إمكانيات العميل.
- ت- تقييم موقف العميل: بناءً على المعلومات التي حصل عليها المصرف عن العميل وتم تجميعها يتم التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل، و يمكن تحديد مخاطر الائتمان وتقييمها، والغرض الذي سيستخدم فيه والعمولات المختلفة، ومناقشة العميل في مقدار الائتمان وطريقة سداه وكيفية صرفه وهامش الربح، والضمانات المطلوبة.
- ث- اتخاذ القرار : تنتهي مرحلة التفاوض بين المصرف والعميل طالب القرض أما بعدم قبوله بشروط المصرف وأما بقبول العميل .
- ج- صرف الائتمان: يشترط لبدء استخدام الائتمان توقيع المقترض على اتفاقية الائتمان واستيفاء جميع الالتزامات و التعهدات التي ينص عليها اتفاق الائتمان.
- ح- متابعة الائتمان: تعد متابعة الائتمان احد الاهداف المهمة التي يجب على المصرف القيام بها للاطمئنان على سلامة منح الائتمان، وقد تظهر مخاطر خلال المتابعة لبعض التصرفات من العميل التي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق المصرف.

### 3- مزايا الائتمان المصرفي:

يحقق الائتمان المصرفي مزايا عديدة للمنشآت المقترضة تتمثل بالاتي(الحسيني والدوري،2000

ص 124-126)

- 1) تضع المصارف كلف قليلة للحصول على القروض قياسا بكلفة الاقتراض من الجهات المالية الاخرى خاصة فيما يتعلق بالقروض المتوسطة والطويلة الاجل.
- 2) يخفف الائتمان المصرفي الصعوبات التي تتعرض لها المنشآت على اختلاف انواعها خاصة المنشآت الصغيرة.
- 3) لا يقوم المصرف بالتدخل في مجلس اداره المنشآت أو الشركات المقترضة أو المساهمة في ملكيتها مقارنة بالمولين الاخرين.
- 4) بسبب ارتفاع تكاليف استبدال المكائن ومعدات العمل التي تتطلبها عمليات التطور التقني والفني فإن الشركات تلجا إلى المصارف للحصول على الائتمان لغرض تمويل هذه العمليات.

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

5) تنظم عمليات الاقراض وفق جداول زمنية معينة لتسديد اقساط القروض المستحقة ولا يمكن للمصرف المطالبة بتسديد قيمة القرض قبل مدة استحقاقه وفي حال تعذر التسديد فإن المصرف يبدي نوع من المرونة على اساس تأجيل السداد وعدم حجز الضمانات مما يتيح الفرصة أمام استمرار المنشآت وعدم ارباك سيولتها.

6) يمكن الائتمان المصرفي المنشآت من استعمال الأموال الممنوحة لها بصورة اكثر فاعليه لأنها لا تعاني من الاستحقاق المتكرر للقروض الطويلة والمتوسطة الاجل مقارنة بالقروض ذات الأجل القصير سيولتها بسبب اضطرارها إلى التسديد السريع والمتكرر.

7) يساعد الائتمان المصرفي على استثمار الفائض النقدي من المنشآت المقترضة والأفراد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بالسيولة النقدية بدون استثمار.

8) يمكن تنسيق تسديد اقساط القرض مع تنزيل الاندثار السنوي بإذ تتمكن المنشأة من الوفاء بقيمة القرض من الأموال الناجمة عن عمليات التشغيل وبصوره تدريجية.

9) يعمل الائتمان على زيادة ربحية رأس المال و يعد وسيلة لتحويل استعمال رأس المال من شخص إلى اخر اي انه وساطة لتبادل وتحويل المدخرات النقدية لمن يحتاجها ويستطيع استغلالها.

### سادساً : مخاطر الائتمان المصرفي:

تشير المخاطر إلى عدم مقدرة الطرف الآخر من الوفاء عليها أو عندما يختلف المقترض عن سداد مبلغ القرض في التاريخ المحدد وتعد هذه المخاطر من أكثر أنواع المخاطر وأقدمها بالرغم من ظهور أنواع حديثة من المخاطر (الشمري ونعمة، 2016، ص 152)، وقد عرف (زكريا وحمزة، 2021: 71) المخاطر الائتمانية بأنها تلك المخاطر التي تحدث من جراء احتمال عدم قدرة الزبون الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف، مما يعرض المصرف إلى الخسائر.

وتتمثل اهم الاسباب التي تعرض المصارف للمخاطر الائتمانية بالاتي:

1- مخاطر الإدارة وانماط السياسات التي تتبعها في مجال التسعير وتوزيع الارياح والسياسات

المحاسبية التي تطبقها الرقابة الداخلية (مطر، 2003، ص377).

2- مخاطر العميل(الشركة) و تتعلق بطبيعة نشاط الشركة وادائها التشغيلي ومركزها المالي.

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

- 3- مخاطر الاقتصاد الكلي وتشمل المخاطر السياسية وتقلبات معدلات النمو الاقتصادي والسكاني والتغيرات في القوانين والتشريعات وفي السياسات النقدية و قوانين تحويل العملة الأجنبية
- 4- المخاطر الصناعية التي يزاولها المقترض و مدى تأثير الظروف عليها على وصف أنّ بعض الصناعات الإلكترونية مثل صناعة الحاسبات تصاحبها عادة مخاطر التقادم التي تنتج عن خضوعها للتحديث.
- 5- مخاطر تذبذب أسعار الفائدة ان ارتفاعها أسعار الفائدة يؤدي إلى انخفاض مستوى القروض اي احتمال ارتفاع ل الفائدة على القروض مما يؤدي إلى انخفاض طلب الزبائن على القروض.
- 6- مخاطر تذبذب أسعار صرف العملات وهذه لا تظهر الا عندما تكون هناك عملية اقراض في الخارج، وتتمثل هذه المخاطر في تحقيق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الاجنبية المرجعية للمصرف
- 7- مخاطر السيولة وتنشأ من احتمال عدم قدرة العميل على تسديد التزاماته في الوقت المحدد حسب الجدول الزمني المتوقع عليه فينشأ ما يعرف بمخاطر الفشل في المطابقة و المواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض نتيجة لعدم توفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات عملاء اخرين.
- 8- مخاطر تغيير القوانين والأنظمة لحجم الائتمان ونوعيته، ان تغير هذه القوانين والتشريعات تعطي مجال المصرف للتوسع اكثر في عملية منح الائتمان وبالعكس عند تضيق المجال (منى، 2015، ص5)

## المبحث الثالث

### العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

عند البحث في العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية مع الائتمان المصرفي نجدها واضحة من خلال حركة التدفقات المالية، وكما معروف إن المستثمر يوازن بين كل من سعر الفائدة والائتمان المصرفي ومعدلات التضخم في الاقتصاد إذ ان رأس المال يتحرك إذا كان هناك عائد مرتفع، لذا سنتناول في هذا المبحث ادوات السياسة النقدية بنوعيتها الكمية والنوعية واهم المتغيرات المؤثرة في الائتمان المصرفي (سعر الفائدة وسعر الصرف وعرض النقد).

#### أولاً : مفهوم السياسة النقدية :

هي تلك السياسة التي تهدف إلى تغيير كمية النقود المعروضة، لأحداث تغيرات في سعر الفائدة وفقاً للظروف الاقتصادية لغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، التي ترمي إلى تحقيق التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية، ثم تحقيق معدل نمو مقبول مع استقرار المستوى العام للأسعار (خليل، 1994، 749).

كما تُعرف بأنها عبارة عن التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول، وهي الاجراءات والأساليب المتعددة التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة، في ادارة كل من عرض النقود والائتمان وأسعار الفائدة وتنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد الوطني، لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة المالية (عفر، 1980، 117).

وان البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية يقسم أدوات ووسائل السياسة النقدية إلى نوعين : النوع الأول يسمى بالأدوات الكمية أو العامة أو غير المباشرة وتشمل سياسة سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني، وتؤثر هذه الادوات في حجم الائتمان وعرض النقد . أما النوع الثاني من الأدوات فتسمى بالأدوات النوعية ( المباشرة) فهي تؤثر نوعياً بغرض توجيه الائتمان :

### 1- الأدوات الكمية

توجد ثلاث أدوات اساسية يمكن أن يستخدمها البنك المركزي للتأثير في عرض النقد وأسعار الفائدة وهي عمليات السوق المفتوحة، التي تؤثر على كمية الاحتياطيات والقاعدة النقدية، سياسة سعر الخصم، والتي تؤثر على القاعدة النقدية، والتغيرات في متطلبات الاحتياطي، والتي تؤثر على مضاعف النقود. نظرًا لأن استخدام البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية هذه له تأثير مهم جدًا على أسعار الفائدة والنشاط الاقتصادي، فمن المهم فهم كيفية استخدامه لها عمليًا ومدى فائدة كل أداة نسبيًا ونسبة الاحتياطي القانوني :

#### أ. سعر اعادة الخصم

عندما ترغب المصارف التجارية في منح الائتمان لعملائها بضمان الأوراق المالية ولكن لا توجد لديها سيولة كافية فإنها تقوم بخصم هذه الأوراق التي تملكها لدى البنك المركزي، فيقوم البنك بفرض سعر فائدة على القروض التي يقدمها اليها بذات الأسلوب الذي تقوم به المصارف التجارية عندما تقدم القروض لعملائها (Mcconnell، 1996 : 300). وسعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية مقابل تقديمه التسهيلات المالية لها من خصم للأوراق التجارية وتقديم القروض قصيرة الأجل (طارق الحاج، 2009، ص 201).

ينتج عن تغير سعر إعادة الخصم تغير في أسعار الفائدة بشكل عام مما ينعكس ذلك على حجم الائتمان، ويظهر تأثير تغيير سعر اعادة الخصم على عرض النقد عن طريق تأثيره على السيولة المصرفية وبالتحديد على الاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية وذلك لمعالجة حالات التضخم والركود التي تصيب الاقتصاد، إذا رأى البنك المركزي هناك حاجة لزيادة عرض النقد وخاصة في حالة الركود الاقتصادي فإنه سيعتمد إلى تسهيل شروط الإقراض والتوسع في منح الائتمان عن طريق تخفيض سعر أعاده الخصم (أسعار الفائدة) وهذا الأجراء سيشجع المصارف التجارية على زيادة احتياطياتها النقدية وكذلك تحويل الموجودات قصيرة الأجل إلى موجودات سائلة، بالتالي زيادة قدرتها على منح الائتمان وينتج عن ذلك انخفاض أسعار الفائدة على القروض التي تقدمها المصارف التجارية لعملائها . أن انخفاض كلفة الائتمان سيشجع الافراد على زيادة طلباتهم على القروض بسبب

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

انخفاض كلفة الاستثمار، وهذا يؤدي الى زيادة عرض النقد وانعكاس ذلك على الانتاج والدخول والاستخدام . ويحصل العكس في حال رغب البنك المركزي بتطبيق سياسة انكماشية نتيجة لوجود حالة تضخم فيعمل على رفع سعر إعادة الخصم بينه وبين المصارف التجارية من أجل معالجة هذه الحالة (يحيى، 2001، ص134).

### ب. عمليات السوق المفتوحة :

ويقصد بها قيام البنك المركزي بالدخول إلى السوق المالي كبائع أو مشتري للأوراق المالية سواء الحكومية أو الخاصة، وذلك للتأثير في احتياطات المصارف التجارية وقدرتها على منح الائتمان وبالتالي التأثير في عرض النقد بالشكل الذي ينسجم مع طبيعة النشاط الاقتصادي (Alan، 1998 ، P.39) إذا كان الاقتصاد يعاني من تضخم يدخل البنك المركزي سوق الأوراق المالية كبائع للأوراق المالية إلى المصارف التجارية وذلك بهدف التخفيض من الاحتياطات النقدية لتلك المصارف لتقليل قدرتها على منح الائتمان وبالتالي يحد من التوسع في عرض النقد، ويؤثر البنك المركزي في حجم الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية عندما يقوم ببيع الأوراق المالية للأفراد والمشروعات، فيقوم هؤلاء بسحب ودائعهم بغرض شراء الأوراق المالية الحكومية، وفي الحالتين يعمل البنك المركزي على الحد من التوسع في منح الائتمان بشكل يؤدي إلى تقليل الإنفاق واستقرار أسعار (السيد علي، 1984، ص175)

أما عندما يكون هناك ركود وانكماش في الاقتصاد فعندها يدخل البنك المركزي إلى السوق لشراء الأوراق المالية أي يتبنى سياسة مالية توسعية، وهو بهذا الاجراء سوف يدفع بالمزيد من الأموال في السوق ويزيد حجم الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية وهذا ما يجعلها تتوسع في منح الائتمان وبالتالي زيادة عرض النقد ومن ثم زيادة الأنفاق ورفع مستوى الاستخدام والدخل . أنّ هذه الإجراءات تؤثر على أسعار الأوراق المالية وأسعار الفائدة وقروض المصارف التجارية . فقيام البنك المركزي بطرح الأوراق المالية إلى السوق فإن هذا يؤدي إلى زيادة عرض تلك الأوراق وبالتالي انخفاض أسعارها مما يزيد من العائد عليها مما ينتج عن ذلك ارتفاع أسعار الفائدة في السوق وهذا يُعد من العوامل المحددة لحجم للائتمان المصرفي . ويحصل العكس عندما يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

المالية فهذا يعني زيادة الطلب عليها وبالتالي ارتفاع أسعار تلك الأوراق المالية وانخفاض عائدها ويعني ذلك انخفاض أسعار الفائدة في السوق ويزيد من حجم الائتمان.

( Compbell & Connell 2009 p:65)

### ت. نسبة الاحتياطي القانوني

يشير الاحتياطي القانوني والذي يعرف أيضاً بـ(الاحتياطي المطلوب) إلى احتياطات المصارف التجارية والتي تشكل نسبة معينة من ودائع عملائها المطلوب أيداعها في البنك المركزي لتسوية الحسابات بين المصارف والتأثير في النقد والائتمان الممنوح بالشكل الذي يحقق الأهداف النهائية للسياسة النقدية (guofeng، 2015، p175)، يقوم البنك المركزي بتغيير نسبة الاحتياطي القانوني بالزيادة أو النقصان تبعاً للأوضاع الاقتصادية السائدة، إذ تتغير قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان تبعاً لتغيير هذه النسبة، إذ يخفض البنك المركزي هذه النسبة في أوقات الركود الاقتصادي لتشجيع المصارف على التوسع في منح الائتمان، وهذا يعني اعطاء بعض الحرية للأرصدة المعطلة من قبل البنك المركزي وبالتالي زيادة الاحتياطات النقدية الممكن التصرف بها، وعلى العكس من ذلك يعتمد البنك المركزي في أوقات التضخم إلى زيادة هذه النسبة بهدف تقليص حجم الائتمان المصرفي نتيجة انخفاض الاحتياطات النقدية الفائضة. (مزان، 2009، ص82-83).

### 2- الأدوات النوعية للسياسة النقدية:

يقوم البنك المركزي عن طريق هذه الأدوات بتوجيه الائتمان لجانب معين من القطاعات الاقتصادية في جميع الدول وبالأخص الدول النامية نتيجة ضعف تأثير وفاعلية الوسائل الكمية، فتعمل هذه الأدوات في التأثير على طلب الائتمان بالوقت ذاته تعد عرض الائتمان هدفاً لها، ويقوم البنك المركزي بزيادة أو تخفيض حجم النشاطات الاقتصادية عن طريق الائتمان الموجه لها (عبدالله، الطراد، 2006، ص138). ويمكن الإشارة إلى الأدوات النوعية المباشرة الأكثر استخداماً وهي كالتالي :

أ. الاجراءات المباشرة :

هي من أكثر الأدوات المستخدمة في تنظيم الائتمان المصرفي التي يستخدمها البنك المركزي، وتشير إلى موافقة البنك المركزي أو رفضه على سياسة اراضية معينة للمصارف التجارية ويصل الأمر إلى فرض عقوبات على المصارف التي تتبع سياسات ائتمانية غير ملائمة منها(الدليمي، 1990، 273):

(1) رفض البنك المركزي إعادة خصم الأوراق المالية للمصارف التجارية باعتباره الملجأ الأخير للإقراض عندما يرى أن السياسة الائتمانية للمصرف التجاري غير منسجمة مع السياسة النقدية للبنك المركزي مثل قيامه منح القروض للمضاربة في الأوراق المالية والعقارات والأراضي.

(2) رفض البنك المركزي اراض المصارف التجارية في حالة تجاوز قروضها مقدار رأسمالها واحتياطياتها أو عندما تتجاوز قروضها الحدود العليا المقررة للإقراض.

ب. الاقناع الادبي

يقصد بالاقناع الادبي تلك الجهود التي يبذلها البنك المركزي من أجل اقناع المؤسسات المصرفية عامة، والمصارف التجارية خاصة في اتباع سياسة نقدية معينة يرغب البنك المركزي اتباعها لعلاج حالة اقتصادية محددة، فهو يحث المصارف التجارية على تخفيض سعر الفائدة والتوسع في الائتمان في أوقات الركود والكساد، وعلى رفع سعر الفائدة وتقليل الائتمان في حالات التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار، ويعد الاقناع الأدبي وسيلة من وسائل السياسة النقدية التي عن طريقها يؤثر البنك المركزي في عمليات الائتمان التي تجري في الاقتصاد الوطني عن طريق الاقتراح والنداء والرجاء وطلب التعاون، والتحذير والوعيد الشفهي والكتابي وتوضيح الفوائد والايجابيات التي سوف تعود على المصارف وعلى الاقتصاد الوطني من جراء الالتزام والتقييد بالسياسة النقدية التي يرغبها البنك المركزي (السمان، ومحبك، 2009، 268).

ت. تحديد حجم الائتمان الممنوح

إذ يتم وضع حد أقصى من قبل البنك المركزي للائتمان الممنوح لغرض بناء المساكن وتحديد مدة استرجاع تلك القروض، وقد طبقت بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية للحد من التضخم، ويتم تحديد حجم الائتمان الممنوح وفق الشروط الاتية:

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

- 1) تحديد كفاية رأس المال التي يجب على المصارف التجارية أن تفي بها، وهو يعني أن البنك المركزي يطلب من المصارف التجارية أن تحتفظ برأس مال لا يقل عن حد معين من الأصول المرجحة بالمخاطر لغرض حماية أموال المودعين من مخاطر الائتمان والمخاطر الرأس مالية.
- 2) فرض نسبة السيولة القانونية التي يجب على المصارف التجارية الاحتفاظ كنسبة من الودائع وهي لا تقل عن (25 - 30 %) كحد أدنى في المصارف التجارية.
- 3) تحديد الحد الأقصى للقروض التي يقبل البنك المركزي اقراضها للمصارف التجارية، وقد يفرض سعر فائدة اضافي عند تجاوز هذا الحد.
- 4) تحديد نوع الأوراق المالية القابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي وكذلك الأوراق المالية التي تعد جزءاً من الاحتياطي القانوني.

### ثانيا - أثر سعر الفائدة الحقيقي على الائتمان المصرفي :

تعد هذه السياسة إحدى الأدوات الفعالة التي يمكن للبنك المركزي من استخدامها للتأثير على نشاط المصارف التجارية وتوجيهها بذلك الشكل الذي يتمشى والحالة التي يمر بها الاقتصاد الوطني، فإذا كان هدف البنك المركزي تخفيض حجم الائتمان فإن ذلك سيدفعه لرفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى ضعف اقبال المستثمرين على الاقتراض بسبب ارتفاع كلفة القروض مما يؤدي إلى انكماش العمليات الائتمانية أما إذا كانت سياسة البنك المركزي توسيع حجم الائتمان فإنه يعتمد إلى خفض سعر الفائدة من أجل تشجيع الطلب على عمليات الاقتراض (الوادي وآخرون، 2013، 243).

تعد أسعار الفائدة من أكثر المتغيرات الاقتصادية متابعة من قبل المدخرين والمستثمرين إذ تؤثر تلك الأسعار وبشكل مباشر في حياة الأفراد يومياً عن طريق تأثيرها في قراراتهم عن طريق الادخار والاستثمار المتمثل بشراء العقارات أو شراء السندات أو تحويل الأموال إلى حساب التوفير، فضلاً عن ذلك فإنها تؤثر في القرارات الاقتصادية لشركات الأعمال على أساس استخدام الأموال وشراء المعدات والاجهزة الحديثة أو توفير أموالها في المصارف، وغالباً ما يحكم على السياسة النقدية بأنها توسعية أو انكماشية عن طريق التغيرات في سعر الفائدة، تخفيض سعر الفائدة مثلاً فإن هذا يبدو دليلاً على أن

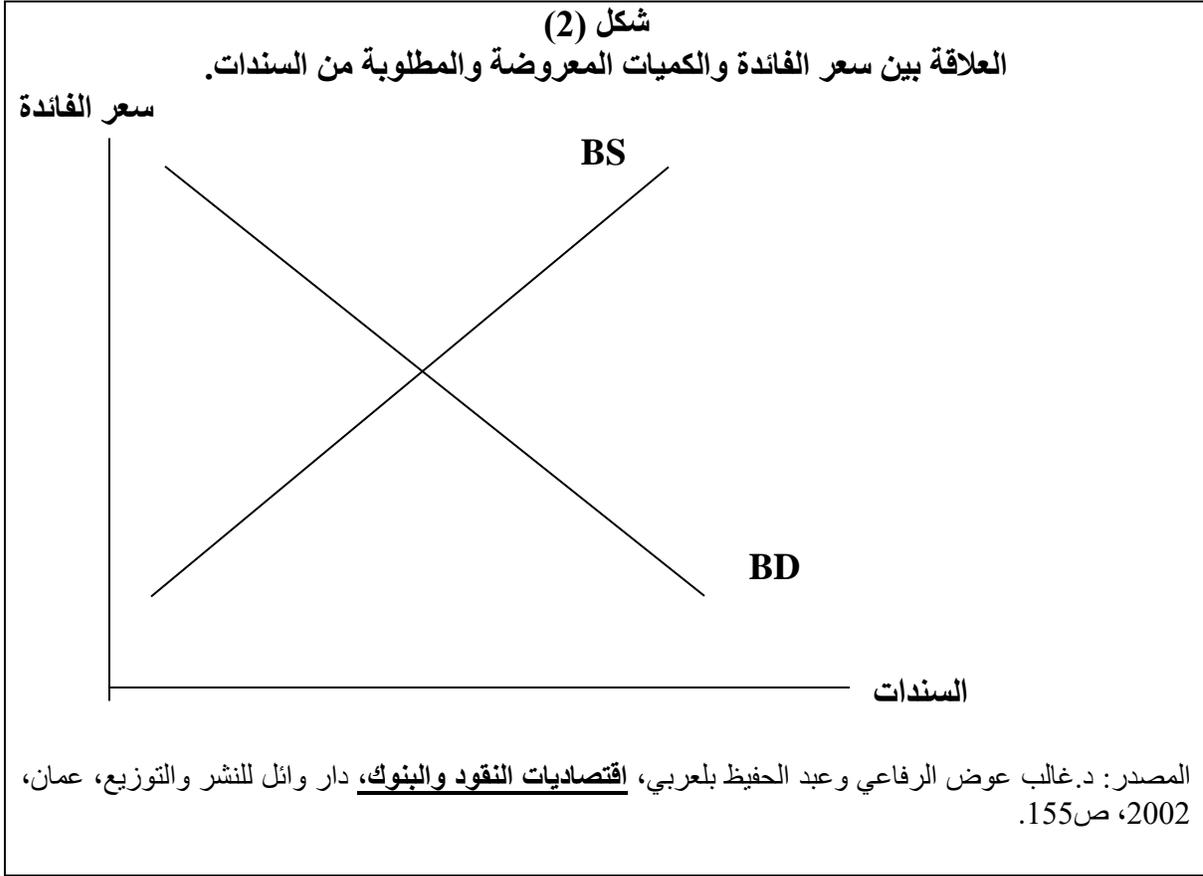
## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

السلطة النقدية تتبع سياسة توسعية، وبالمقابل فإن أي رفع لسعر الفائدة يكون دليلاً على ان السلطة النقدية تتبع سياسة انكماشية احياناً.

قد تكون أسعار الفائدة مؤشراً ضعيفاً على اتجاه السياسة النقدية، كون ان اسعارها تتغير لأسباب أخرى غير الأسباب النقدية فإن سعر الفائدة قد ينخفض عندما ترغب السلطة النقدية، في اتباع سياسات توسعية، ولكنها تنخفض أيضاً لأسباب أخرى، فاذا قررت المنشآت أن تستثمر أقل أو قرار القطاع العائلي الاستهلاك أقل، فإن سعر الفائدة قد ينخفض حتى لو اخذت السلطات النقدية بسياسة انكماشية، على سبيل المثال لو ارادت السلطة النقدية ان تأخذ بسياسة توسعية، فإن سعر الفائدة قد يرتفع اذا زاد الانفاق الحكومي، وبما ان أسعار الفائدة قد تكون مضللة فيما يتعلق باتجاه السياسة النقدية، فإن استخدامها كمرشد قد يغري السلطات النقدية باتباع سياسات غير مناسبة (ايدجمان، 1999، 271).

وفي ضوء ما تقدم فإن التغير في سعر الفائدة يتماشى عكسياً مع التغير في عرض النقد، فكلما زادت الكمية المعروضة من النقود انخفض سعر الفائدة وبالعكس، ويتحدد سعر الفائدة الحقيقي عن طريق العوامل الحقيقية (الادخار والاستثمار) في الأجل الطويل، بينما سعر الفائدة النقدي يتحدد بواسطة اجراءات السياسة النقدية والعوامل الهيكلية والبيئية التي تؤثر في توقعات التضخم ومواكبة ضبط المعدلات الاسمية في السوق من قبل السلطات الحكومية، وتنعكس اجراءات السياسة النقدية بشكل واضح على أسعار الفائدة الحقيقية، وبالتالي على أداء القطاع الحقيقي في الأجل القصير (الجريجاتي، 2003: 150).

نلاحظ أن التقلبات الحاصلة في أسعار الفائدة تكون من الأسباب الرئيسة لتفسير التقلبات التي تحصل في أسعار السندات، إذ يرتبط سعر السند في سوق الأوراق المالية بعلاقة عكسية مع تغيرات سعر الفائدة السوقي، فكلما انخفض سعر الفائدة على السندات كلما ازدادت الكمية المعروضة لها، والسبب في ذلك أنه عند انخفاض سعر الفائدة الحقيقي فإن تكلفة الاقتراض للجهة التي أصدرت السندات تكون قليلة، وبالتالي فإن رغبة الشركات للاقتراض عن طريق اصدار السندات سترتفع، أي أن الكمية المعروضة للسندات ستزداد، ويمكن ملاحظة العكس عندما يرغب الأفراد والشركات بشراء هذه السندات خصوصاً عندما يكون سعر الفائدة لهذه الشركات مرتفعاً، والشكل الاتي يوضح ذلك :



### ثالثا - المتغيرات الاخرى المؤثرة في الائتمان المصرفي:

وهناك متغيرات ثانوية تؤثر في الائتمان المصرفي وهي تمثلت بعرض النقد وسعر الصرف

وهي كالاتي: ( D.N.Dwived 2017 : p33 )

#### 1. أثر عرض النقد على الائتمان المصرفي: يمكن توضيحها وكالاتي

يمثل عرض النقد مجموع وسائل الدفع المتداولة داخل الاقتصاد خلال مدة زمنية معينة.

وهناك مفاهيم عديدة لـ عرض النقد:

أ- عرض النقد الضيق ( $M_1$ ) عبارة عن النقد في التداول مضافاً إليه الودائع الجارية لدى المصارف التجارية.

ب- عرض النقد بالمعنى الواسع ( $M_2$ ) عبارة عن ( $M_1$ ) مضافاً إليه الودائع الزمنية (غير الجارية) في المصارف التجارية.

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

ج- عرض النقد بالمعنى الأوسع (M3) عبارة عن (M2) مضافاً إليه الودائع التي تم خلقها من قبل المؤسسات الحكومية التي تعمل في النشاط الاقتصادي.

د- السيولة العامة للاقتصاد (M4) وهي (M3) زائداً الأصول المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية مثل الأوراق المالية (الأسهم وسندات شركات الاستثمار المتخصصة، المصارف العقارية، الودائع الحكومية، سندات الادخار والأوراق الجارية).

تؤدي السياسة النقدية التوسعية الى زيادة الأرصدة القابلة للإقراض، كون إن التوسع النقدي سيولد قوى قد تعكس الانخفاض في أسعار الفائدة، فنتائج هذه السياسة ستؤدي إلى نمو الأنفاق الجاري، وبذلك سيزداد الطلب الكلي والدخل النقدي مما يؤدي إلى رفع الطلب على الأرصدة القابلة للإقراض مما يولد ضغطاً لرفع سعر الفائدة. (James and Richard 1988 p470)

ويعد التغير في عرض النقد أحد المؤشرات المباشرة في تغير سعر الفائدة، فكلما كانت الأموال الحرة القابلة للإقراض في المصارف كبير كلما كان التوجه نحو تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الائتمان الاستثماري خاصة في ظل وجود بيئة استثمارية جيدة (الهوراني وآخرون 2016، ص 8). والعكس صحيح، أي كلما كانت الأموال القابلة للإقراض في المصارف قليلة يكون التوجه نحو رفع سعر الفائدة للتقليل من الائتمان الاستثماري، ويؤثر عرض النقد بدوره على معدل التضخم فيؤدي التغير في عرض النقد إلى التغير في المستوى العام للأسعار الذي يرافقه عادة تغير في مستويات سعر الفائدة، ويعد عرض النقد أحد أهم الأدوات تأثيراً على أسعار الفائدة داخل الاقتصاد، فكلما أزداد عرض النقد أنخفض سعر الفائدة، وكلما أنخفض عرض النقد ارتفع سعر الفائدة (الزيدانين، 2015، ص 183).

وإن العلاقة بين عرض النقد والائتمان المصرفي هي علاقة طردية، فكلما اتخذ البنك المركزي سياسة نقدية توسعية سيؤدي إلى زيادة عرض النقد بدافع تخفيض سعر الفائدة مما يؤدي إلى زيادة مقدرة المصارف التجارية في منح الائتمان المصرفي إلى الزبائن لتمويل احتياجاتهم الاستهلاكية والاستثمارية، من ثم يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار وبالتالي زيادة الطلب الكلي وهذا الأمر سيحفز الوحدات الانتاجية إلى زيادة انتاج السلع والخدمات بشكل عام والرأسمالية بشكل خاص، ومن ثم ستزداد الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني ويرتفع معدل النمو الاقتصادي (الشمري، 1988، ص 188).

### 2. أثر سعر الصرف على الائتمان المصرفي :

يُعرف سعر الصرف بأنه عدد وحدات العملة المحلية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من العملات الأجنبية (خالد، 2014، ص180) أو أنه عدد الوحدات من النقد الأجنبي التي تساوي وحدة واحدة من النقد الوطني (ماهر وعوض، 2004، ص 204)، وعرف أيضاً بأنه سعر وحدة من عملة أجنبية معبراً عنها بالوحدات من العملة الوطنية (خليل، 2004، ص 838).

ويقسم إلى عدة أنواع :

#### أ- سعر الصرف الاسمي

هو مقياس لقيمة عملة إحدى الدول التي يمكن استبدالها بقيمة عملة دولة أخرى، الذي يأخذ بنظر الاعتبار القوة الشرائية للعملة من السلع والخدمات بين الدولتين، ويقسم إلى سعر صرف رسمي ويعتمد بشكل أساسي على مقدار العرض والطلب، وسعر الصرف الموازي وهو السعر الذي تم الاعتراف به في الأسواق الموازية وهو يختلف عن سعر الصرف الاسمي لدى المصارف (عبد المجيد، 2004، ص 104).

#### ب- سعر الصرف الحقيقي

يقيس القوة الشرائية للسلع والخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الأجنبية، ويربط سعر الصرف الحقيقي بين الأرقام القياسية للأسعار وسعر الصرف الاسمي ويحسب وفق الصيغة الآتية (الغالبى، 2011، ص 27):

$$Re = Ne / Epf$$

إذ إن :

Re : سعر الصرف الحقيقي

Ne : سعر الصرف الرسمي

Epf : الرقم القياسي للأسعار المحلية (الدينار) والأجنبية (الدولار) على التوالي.

#### ت- سعر الصرف التوازني :

هو السعر الذي يحدد قوة سوق العملات عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات الأجنبية بغض النظر عن أثار المضاربة والصدمات النقدية المؤقتة وحركة رؤوس الأموال غير الطبيعية (حمدي، 1999، ص 20)، ويمكن الوصول إلى المستوى

## الفصل الأول .... الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي

التوازني في سوق الصرف الأجنبي عن طريق تعادل الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من العملة الأجنبية عند سعر معين يسمى بالسعر التوازني (حسين، 2003، 383).

ث. العلاقة بين سعر الصرف والائتمان المصرفي:

إن العلاقة بين سعر الصرف والائتمان المصرفي هي علاقة عكسية إذ كلما ارتفع سعر الصرف الاجنبي سيؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى السيولة النقدية لدى المصارف التجارية، من ثم انخفاض مقدرة المصارف في منح الائتمان إلى الزبائن. أما لو انخفض سعر الصرف الأجنبي ذلك فيؤدي إلى ارتفاع مستوى السيولة النقدية لدى المصارف، مما يؤدي إلى زيادة قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان المصرفي إلى الزبائن.

### **تمهيد:**

يعد سعر الفائدة أحد المتغيرات الكلية للاقتصاد العراقي، ويستخدمه البنك المركزي في التأثير على النشاط الاقتصادي بشكل عام والائتمان المصرفي بشكل خاص، إذ يستخدم البنك المركزي سعر الفائدة في التأثير على الائتمان الممنوح من قبل الجهاز المصرفي العراقي، ففي أوقات الركود يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة من أجل تحفيز القطاع المصرفي على منح الائتمان إلى الزبائن لتمويل احتياجاتهم الاستهلاكية والاستثمارية، فضلاً عن تخفيضه لتمويل المشاريع الاستثمارية لتشجيع الاستثمار وتقليل معدلات البطالة ورفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني، وتم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، إذ تضمن المبحث الأول تحليل سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2021)، المبحث الثاني تضمن تحليل الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2021)، والمبحث الثالث تضمن تحليل العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي النقدي والتعهدي:

**المبحث الأول : واقع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2021)**

**المبحث الثاني : واقع الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2021)**

**المبحث الثالث : واقع العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي وبعض المتغيرات الاخرى مع الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي.**

## **لمحة عن الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ودور البنك المركزي في اصلاح البنية الاقتصادية والمصرفية**

ورثت الحكومات العراقية ما بعد عام 2003 اقتصاداً هشاً يعاني من اختلالات بنيوية عميقة يتمثل بسيادة قطاع النفط باعتباره القطاع المولد للثروة والمصدر الرئيس للعملات الاجنبية المستخدمة لتمويل الموازنة العامة للدولة، مع وجود قطاعات اقتصادية غير متقدمة وبنية تحتية مدمرة بسبب الاضرار الجسيمة التي لحقت بها نتيجة الحروب التي قام بها النظام السابق، إلى جانب التدمير الذي لحق بالعراق اثناء وبعد عام (2003)، فضلاً عن المديونية الكبيرة التي اثرت على تطور الاقتصاد بسبب عبء هذه الديون، وما تحتاجه من متطلبات لخدمة اقساط الديون وفوائدها، بالرغم من جهود البنك المركزي العراقي ووزارة المالية لإعادة التفاوض مع الدائنين من نادي باريس، ونادي لندن والتي نجم عنها حصول تخفيضات من هؤلاء الدائنين تراوحت ما بين ( 80 -90%) من اجمالي الديون والفوائد مع اعادة جدولتها وفق اتفاقات أبرمت معهم لهذا الغرض.

وبالنظر لكون البنك المركزي هو مستشار الدولة في الشؤون المالية والاقتصادية ولغرض معالجة هذه الاختلالات ووضع الخطط اللازمة لاستثمار الموارد المالية بشكل كفوء وفعال للقطاع المصرفي والمالي، فقد أعد ونفذ البنك خطته النقدية بما يساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية كافة، عبر تحفيز القطاع الخاص والقطاعات الحكومية على التعامل مع المصارف لاستقطاب السيولة وتوجيهها نحو المجالات الاستثمارية ذات الاهمية التنموية.

وكذلك قام البنك المركزي في العراق بمجموعة من الإجراءات والخطوات الهامة على الصعيد النقدي والتي تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي وتطويرها، فضلاً عن المحافظة على الاستقرار النقدي لخلق بيئة اقتصادية تنافسية تستند إلى آلية العرض والطلب وبما يحافظ على استقلالية البنك المركزي العراقي في رسم وتنفيذ سياسته النقدية ومن بين هذه الاجراءات:

1. استبدال العملة الوطنية في 15/1/2004 بقيمة (4) ترليون دينار عراقي قديم.
2. تشريع قانون جديد للمصارف برقم 94 لسنة 2004 وقانون للبنك المركزي العراقي برقم 56 لسنة 2004، والذي يهدف إلى صياغة اهداف ووظائف البنك المركزي العراقي ووسائل سياسته النقدية بما يتوافق مع توجيهات الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق،

## الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي

3. إضافة إلى قيام البنك بفتح المجال امام المصارف الاجنبية لفتح فروع لها في العراق، او المشاركة في رؤوس اموال المصارف العراقية الخاصة وبدون حدود.
4. فضلاً عن فتح نافذة للنقد الاجنبي لتوفيرها العملة الاجنبية للمصارف وفق تعليمات تنظيمية أعدت لهذا الغرض. وقد وسع القانون الجديد من صلاحيات البنك المركزي العراقي ومنحه استقلالية تامة. ووضع تحت اشراف مجلس النواب.
5. كما سعى البنك المركزي إلى تغيير ادوات السياسة النقدية لصالح الادوات الكمية (غير المباشرة)، كما هو الحال في الدول المتقدمة، لان التوسع في استخدامها سوف يوسع من قدرة البنك في التأثير على الجهاز المصرفي وخاصة عمليات السوق المفتوحة.
6. سمح البنك المركزي للمصارف بالاستثمار الليلي لودائعها لديه لقاء فائدة تبلغ (4%) كواحدة من الخطوات المرحلية للبنك المركزي العراقي باعتبارها اداة جديدة من ادوات سياسته النقدية.
7. اضافة إلى قيامه بتحرير هيكل اسعار الفائدة التي تدفعها المصارف لإصحاب الودائع او تقبضها من المقترضين كجزء من مهامه في المحافظة على سلامة النظام المصرفي والمالي عبراستعداده لتقديم تسهيلات ائتمانية أو قرض لغرض تمكين المصارف من مواجهة مشاكل السيولة المؤقتة لديها لقاء فائدة الائتمان الاولي مضافاً اليه نسبة 3.5%. كما سمح بموجب القانون شراء حوالات الخزينة من السوق الثانوية لغرض توفير السيولة للمصارف الراغبة في ذلك.
- كما منح القانون للبنك المركزي الحق بعدم منح انتماءات او قروض مباشرة او غير مباشرة للحكومة، او اي مؤسسة عامة او كيان حكومي عدا ما يقوم به البنك من مساعي لدعم السيولة لدى المصارف، منطلقاً من أن احتياطات البنك المركزي العراقي مخصصة (للاستقرار الاقتصادي الذي يعد حاضنة للتنمية).
- كما حقق البنك المركزي مؤشرات مهمة في تخفيض مستويات التضخم من 65% عام 2003 الى 5% خلال عام 2011 ، كما تحسن سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار بحدود 40% من سعر صرفه عام 2003 والبالغ 2000 دينار لكل دولار ليصبح 1166 دينار/دولار حالياً.
- كما جرى تغيير شكل الرقابة المصرفية من قبل البنك المركزي من رقابة مصرفية متحكمة قائمة على اساس الالتزام بقواعد ثابتة غير مرنة الى رقابة مصرفية (تلقائية) وقائية بموجب قانون الصيرفة رقم 94 لسنة 2004 ضمن لوائح تنظيمية وتطبيقية اعدت لهذا الغرض، مما يتيح للجهاز المصرفي العمل بمرونة وكفاءة بهدف تقوية وترصين الاداء المصرفي وعلى وفق المعايير المصرفية الدولية الحديثة .

## **الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي**

اضافة الى العمل المستمر لتطوير مكتب مكافحة غسل الاموال للمساهمة في ترصين وكفاءة عمل الجهاز المصرفي العراقي وابعاد الاموال المشبوهة عنه.(البنك المركزي العراقي ، ص5)

## **المبحث الأول**

### **تحليل سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد العراقي**

**للمدة (2004 – 2021)**

**أولاً - واقع سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2021) :**

يعد سعر الفائدة المتغير الاقتصادي الذي يربط بين المقرضين والمقترضين في علاقات مالية، فهو السعر الذي يدفعه المقترض لقاء استخدامه الأموال المقترضة لمدة زمنية معينة يتفق عليها، وعند النظر إلى الاقتصاد العراقي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص نجد أنه واجه العديد من التحديات طول السنوات السابقة إذ كان سعر الفائدة يتصف بالجمود كون الجهاز المصرفي كان عقيم في جذب الاحتياطات الدولية وتوجيهها نحو الاستثمارات الناتج عن انخفاض سعر صرف الدينار العراقي بسبب العقوبات الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم الذي مر بها الاقتصاد العراقي قبل عام (2003)، كما تميز سعر الفائدة في تلك المدة بالثبات الا زيادة طفيفة وذلك لأن السلطات النقدية لم تستخدمه للتأثير في النشاط الاقتصادي والحد من ارتفاع معدلات التضخم (عيدان و اسماعيل، 2015 ، ص29).

أعلن البنك المركزي العراقي في عام (2004) التحرير التام لسعر الفائدة وهي احدى الدعائم الاساسية لخطوات الاصلاح المالي وتم منح المصارف الحرية في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة ويعد ذلك الامر محطة مهمة باتجاه بناء قطاع مالي كفوء يتيح للمقترضين القدرة على اتخاذ قراراتهم بدلا من جعلهم مقيدين بالسياسات واوامر البنك المركزي، وبذلك سيحفز الافراد والوحدات الاقتصادية للحصول على التمويل اللازم وحسب المنافسة المشروعة وسيزيد من حدة التنافس بين المصارف لاستقطاب الزبائن للايداع و الاقتراض على اساس الاسعار التنافسية والخدمات المقدمة من قبل هذه المصارف وعليه ستكون نتيجة هذه الاجراءات تخصيص اكثر وكفاءة لراس المال في الجوانب المختلفة للاقتصاد العراقي (باسم، 2008، ص 9) إذ اعطى البنك المركزي أهمية بالغة لمعدل فائدة تأشيري يدعى سعر السياسة النقدية وهو يمثل سعر الفائدة الليلي السائد بين المصارف للاستثمار، (داغر، 2014 ، ص 212) ومنح الحرية للجهاز المصرفي في تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة عبر تقاطع قوى العرض والطلب باستثناء سعر السياسة النقدية التي تستخدمه في التأثير في النشاط الاقتصادي عبر الاهتمام بأسعار الفائدة المحلية وتوجيهها إلى زيادة تراكم الاحتياطات الدولية عبر مزاد العملة الأجنبية والعمل على مناخ ملائم للاستثمار عبر آلية تحرير سعر الفائدة بين البنك المركزي والمصارف التجارية وهذه الأخيرة مع المقرضين والمقترضين (صالح، 2012 ، ص210).

ثانياً : أسعار الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2021):

### 1- سعر الفائدة (سعر السياسة) في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2021):

يعد سعر السياسة هو السعر المعلن والذي يحدده البنك المركزي وفقاً لسياسته النقدية، وإنّ اعتماد هذا السعر هدفاً تشغيلياً يستخدم لتحفيز المصارف العراقية تجاه التسهيلات القائمة اقراضاً وايداعاً، فضلاً عن ذلك يعتبر أداة لمواجهة التقلبات المالية قصيرة الاجل، وتماشياً مع سياسته النقدية. كما أنّ البنك المركزي العراقي فقد قرر عام (2004) تحرير أسعار الفائدة بشكل كامل للودائع والقروض و الائتمانات والاوراق المالية الأخرى، وهو ما يعد تحول جذري في العمل المصرفي والذي يعني تفعيل اشارات سعر الفائدة وفقاً لقواعد السوق مع الوصول إلى السعر التوازني وتفعيل الفجوة بين أسعار الفائدة الدائنة (فائدة الاقراض) والمدينة (فائدة الايداع) جاء هذا التحرر تبعاً للتحرر المالي للأسواق في العراق.

ان اشارة سعر فائدة البنك المركزي يعني (أنه سعر تأشيرى ويعد بمثابة بوصلة للاسترشاد والتأثير في سلوك أسعار الفائدة، ان يتحدد بموجبه ماذا يقرض البنك المركزي للمصارف وماذا تودع المصارف لدى البنك المركزي) ، واصبح هدفا تشغيليا للسياسة النقدية لضبط مناسيب السيولة واتجاهاتها وبما يتلاءم وتحقيق الاستقرار النقدي في العراق واصبح يقود اسعار الفائدة الاخرى لتحفيز المصارف اتجاه تحريك التسهيلات القائمة ايداعاً و اقراضاً (حسين، 2015، ص67) وبهذا كانت اشارة فائدة البنك المركزي هي الوسيلة المضادة للتضخم والتوقعات الناجمة عنها حتى يستعيد النشاط الاستثماري الحقيقي دوره الصحيح، فالحفاظ على سعر فائدة حقيقي موجب واعتباره بمثابة سعر النقود الذي يخدم استقرار الطلب على الدينار العراقي لمواجهة التوقعات التضخمية. لذا فقد أجرى البنك المركزي العراقي تعديلا على سعر الفائدة المعتمد لديه (سعر السياسة) ليصبح (7%) عام 2005 بعد أن كان (6%) عام (2004) واما عامي (2006 – 2007) كان (16%-20%) على التوالي، وجاء نتيجة هذا الارتفاع لاتباع البنك المركزي سياسته انكماشيه وليكون دافعا مغريا للمصارف على اقراض أموالها للبنك المركزي بدلاً من إقراضها إلى الافراد والوحدات الاقتصادية الاخرى مما يحد الارتفاعات السعرية في السوق هذا التعديل لتحفيز معدلات الفائدة لتأدية دورها في تعظيم مستويات الادخار والحفاظ على مستوى عوائد الأيداع لدى المصارف ، فضلاً عن تأثيرها في معدلات السيولة المصرفية الفائضة ، بما يخدم أهداف السياسة النقدية وأولوياتها والاستقرار الاقتصادي بشكل عام. (الشبيبي، 2007 ، 74) وأما عام (2009) فقد قام البنك المركزي العراقي بخفض معدلات الفائدة إلى (8.83) نتيجة تحسن سعر صرف الدينار العراقي ازاء

## الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي

الدولار والتوجه نحو سياسة توسعية (الحلبي ، 2012، ص8 ) وأن هذا التخفيض جاء دون الاخلال بأسس الاستقرار الاقتصادي العراقي وقد انعكس انخفاض معدلات الفائدة على استقرار المعاملات والوصول إلى معدلات فائدة حقيقيه موجبة وأدى هذا التخفيض الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ( 1.8% ، 8.2%) على التوالي عبر منح الائتمان المصرفي لتمويل المشاريع الاستثمارية لدعم الطاقة الانتاجية للاقتصاد العراقي (البنك المركزي العراقي ، 2008 ، 72)، ثم استمر بالانخفاض ليصل نحو (6%) عام (2011) ثم استقر بمعدل (6%) لغاية عام (2015) ويعزى ذلك التخفيض إلى قيام البنك المركزي العراقي لتنفيذ سياسته النقدية على تثبيت سعر فائدته من عام (2010) بغية تحفيز المصارف التجارية للتوجه نحو اقتصاد السوق لتمويل المشاريع وتوفير الائتمان للقطاع الخاص لدعم النمو الاقتصادي (التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، 2010 ، ص52)

وفي عام (2016) فقد سجل انخفاضاً ليبلغ (4.33%) وبمعدل تغير سنوي قدره (27.8%-) ثم استمر بالانخفاض إذ سجل عام (2017) ليبلغ (4%) لغاية عام (2021) لتبني البنك المركزي لمشروع تنموي لتحفيز النشاط الاستثماري وتعزيز الاستقرار النقدي والمالي عبر تخصيص مبلغ (6) ترليون دينار عراقي لتمويل المشروعات قصيرة ومتوسطة الاجل والممولة عبر الجهاز المصرف (البنك المركزي العراقي، 2018 ص19) وايضا بسبب جعل السياسة النقدية داعمة ومساندة للاقتصاد العراقي في ظل الظروف الراهنة التي يعيشها البلد (تقلبات أمنية، انخفاض أسعار النفط الخام وانتشار جائحة كورونا). وجاء هذا التخفيض دون الأخلال بأسس ومبادئ الاستقرار الاقتصادي التي تعتمدها السياسة النقدية في تنفيذ أهدافه منذ ثلاثة عقود، مما عزز من قدرة النظام المالي على الاستقرار ومنح السوق النقدية فرصة الاستقرار والديمومة في أشد الظروف التي مر بها العراق في الأعوام التي أعقبت (2010) وبعدها (صالح، 2009 ، ص1).

بناءً على تقدم ساعدت اشارة سعر الفائدة السياسة النقدية في تحقيق غاياتها المتمثلة بتحويل العملة المحلية الى عملة جاذبة ومصدة قوية في مواجهة توقعات الجمهور التضخمية عبر تحقيق استقرار الدينار العراقي .

## الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي

### جدول (1)

سعر الفائدة (سعر السياسة) في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2021) (نسبة مئوية)

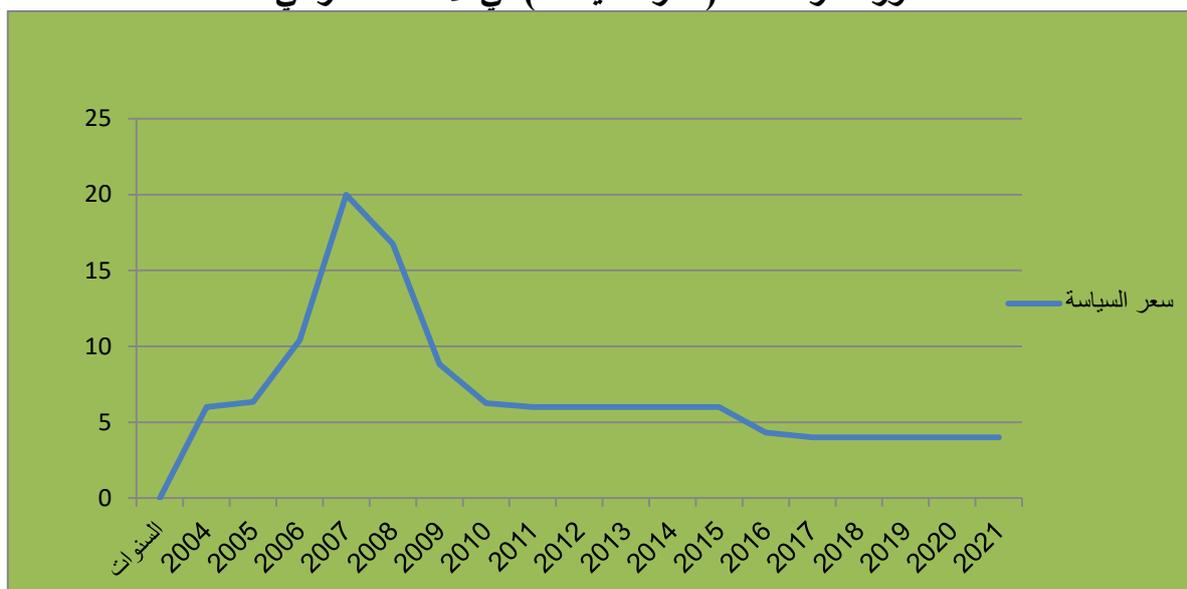
السنوات (1)	سعر الفائدة (2)	معدل التغير السنوي % (3)
2004	6	----
2005	7	16.67
2006	16	128.57
2007	20	25
2008	16.75	-16.25
2009	8.83	-47.28
2010	6.25	-29.22
2011	6	-4
2012	6	0
2013	6	0
2014	6	0
2015	6	0
2016	4.33	-27.83
2017	4	-7.62
2018	4	0
2019	4	0
2020	4	0
2021	4	0

المصدر:

-العمود (2) النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للمدة من (2004-2021).  
-العمود (3) من إعداد الباحث اعتمادا على المعادلة الآتية:

$$\text{معدل التغير السنوي \%} = \frac{\text{السنة الحالية} - \text{السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} \times 100$$

شكل (3)  
تطور سعر الفائدة (سعر السياسة) في الاقتصاد العراقي



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (1)

2- واقع سعر الفائدة النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2021) :

يتضح من الجدول (2) أن سعر الفائدة النقدي قد ارتفع من (9.50%) عام (2004) إلى (9.83%) عام (2005) وبمعدل تغير قدره (3.47%) بسبب الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي العراقي للسيطرة على معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي كونه أحد اهداف سياسته النقدية، كما شهد ارتفاعاً للمدة (2006 – 2007) ليبلغ (13.16%، 23.50%) على التوالي وبمعدلات تغير سنوية قدرها (33.87%، 78.57%) على التوالي بسبب استمرار عمل البنك المركزي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على معدلات التضخم للمحافظة على قيمة الدينار العراقي أمام العملة الأجنبية (الدولار الأمريكي)، فضلاً للحد من توسع المصارف التجارية بمنح القروض بشكل متزايد إلى الزبائن وتجنب المخاطر والمحافظة على رؤوس الأموال، بينما شهد انخفاضاً للأعوام (2008، 2009، 2010) ليبلغ (20.25%، 12.33%، 9.50%) وبمعدلات تغير سنوية قدرها (16.68%-، 37.02%-، 22.95%-) على التوالي لغرض تشجيع المصارف التجارية على منح القروض والسلف للمواطنين والموظفين لتمويل احتياجاتهم الاستهلاكية والاستثمارية، فضلاً عن القيام بتمويل المشاريع الاستثمارية والخدمية. وقد شهد استقراراً للمدة (2011 – 2015) بنسبة (9.50%) بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، وتحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي واستمراره بتشجيع المصارف التجارية لمنح القروض إلى المواطنين.

## الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي

وفي عام (2016 ، 2017)) سجل انخفاضاً الى (7.83% ، 7.50%) على التوالي وبمعدل تغير سنوي قدره (-17.57%) وذلك انسجماً مع أهداف السياسة النقدية التي كانت دعم ومساندة الاقتصاد العراقي بعد تعرضه إلى الصدمات الاقتصادية والأمنية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي. واستقر لغاية عام (2021) بسبب قرار البنك المركزي باستقرار سعر الفائدة النقدي. والذي يعكس دوره في تشجيع الاستثمار وتحفيز الانتاج.

### جدول (2)

سعر الفائدة النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2021) (نسبة مئوية)

السنوات	سعر الفائدة النقدي	معدل التغير السنوي %
2004	9.50	----
2005	9.83	3.47
2006	13.16	33.87
2007	23.50	78.57
2008	20.25	-16.68
2009	12.33	-37.02
2010	9.50	-22.95
2011	9.50	0
2012	9.50	0
2013	9.50	0
2014	9.50	0
2015	9.50	0
2016	7.83	-17.57
2017	7.50	- 4.21
2018	7.50	0
2019	7.50	0
2020	7.50	0
2021	7.50	0

المصدر: النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للمدة من(2004-2021).

شكل (4)  
سعر الفائدة النقدي في الاقتصاد العراقي



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (2).

### ثالثاً - معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2021) :

يمثل التضخم زيادة كميات النقود المتداولة على كميات السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وخلق ضغوط تضخمية على الاقتصاد، مما تنعكس سلباً على قيمة العملة المحلية. والاقتصاد العراقي، عانى من هذه الظاهرة الخطيرة التي ساهم بشكل رئيس بتطورها الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق قبل عام 2003 وخاصة حرب الخليج الثانية والعقوبات الاقتصادية التي استمرت لأكثر من 12 عاماً" ، ثم بعد ذلك حرب عام 2003 التي ادت الى تدمير البنية الاقتصادية بشكل كبير. عبر الجدول (3) نلاحظ ارتفاع معدلات التضخم للأعوام (2004 ، 2005 ، 2006، 2007) وكان سببها عدم الاستقرار الاقتصادي و خاصة الاقتصاد النقدي لكن الاصلاحات التي قامت بها السلطة النقدية منها ( استبدال العملة، استقلالية البنك المركزي ، سياسة استهداف التضخم التي انتهجتها السلطة النقدية بعد عام 2006 ، والغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق كل ذلك ساهم بانخفاض معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي. اما في عام (2008) فقد سجل معدل التضخم انخفاضاً ليبلغ نحو (2.8) بمعدل تغير سنوي قدره (90.94-%) و يعود الى نجاح السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي العراقي و التي اتضحت في حركه السوق النقدية عبر ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي اتجاه العملات الاجنبية و بشكل تدريجي عبر استخدام امثل من البنك المركزي لي ادارتيه النقدية المتمثلة بسعر صرف العملة المحلية و اسعار الفائدة (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي ، 2008 ، ص9)

## الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي

أما في عام (2009) فقد انخفض معدل التضخم الى (-2.75%) وبمعدل تغير سنوي قدره (198.21-%) وقد عزت ادارة البنك المركزي بوسائلها المتعددة ونجاحها في بلوغ اهدافها في خفض معدل التضخم وتحسين الاستقرار النقدي والذي يفضي بدوره الى تنشيط مناخ النمو والتنمية الاقتصادية في البلد (التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2009، ص35) في حين بلغ معدل التضخم لعام (2012) (6.09%) إذ سجلت نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي ما نسبته (26.7%) الامر الذي انعكس في زيادة الضغوط التضخمية بسبب ارتفاع الاسعار العالمية للسلع والخدمات المستوردة من الخارج .وانعكست ضغوط التضخم على المستوى المحلي بشكل رئيسي في ارتفاع الاسعار في مجموعتي السكن والتعليم نظرا لكون التغيرات في هذه المجموعة تعد جوهرية ولا تخضع لعوامل موسمية (التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، 2012، ص48) اما في عام (2019) فقد انخفض معدل التضخم (-0.2%) انطلاقا من رساله البنك المركزي العراقي تبني سياسه نقديه كفؤه تنطلق من حقيقه ان الاستقرار النقدي شرطا اساسيا لتحقيق نمو مستدام وعنصرا محوريا في الاقتصاد الكلي وعاملا رئيسا في توفير بيئة ملائمه الى الاستثمار وحمايه القوة الشرائية للعملة المحلية (التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، 2019، ص20)

أما في عام (2021) فقد سجل ارتفاعاً ليبلغ (6.4%) وبمعدل تغير سنوي بلغ (966.67%) بسبب ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (الدولار) مقابل انخفاض الدينار العراقي، مما أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وغلاء المعيشة في البلد إذ ان اغلب مكونات سلة المستهلك استيرادية وان ذلك سيبقي الاقتصاد العراقي عرضاً للتقلبات السعريه المتوقعة في العالم سلباً او ايجاباً. (التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2021، ص48)

## الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي

### جدول (3)

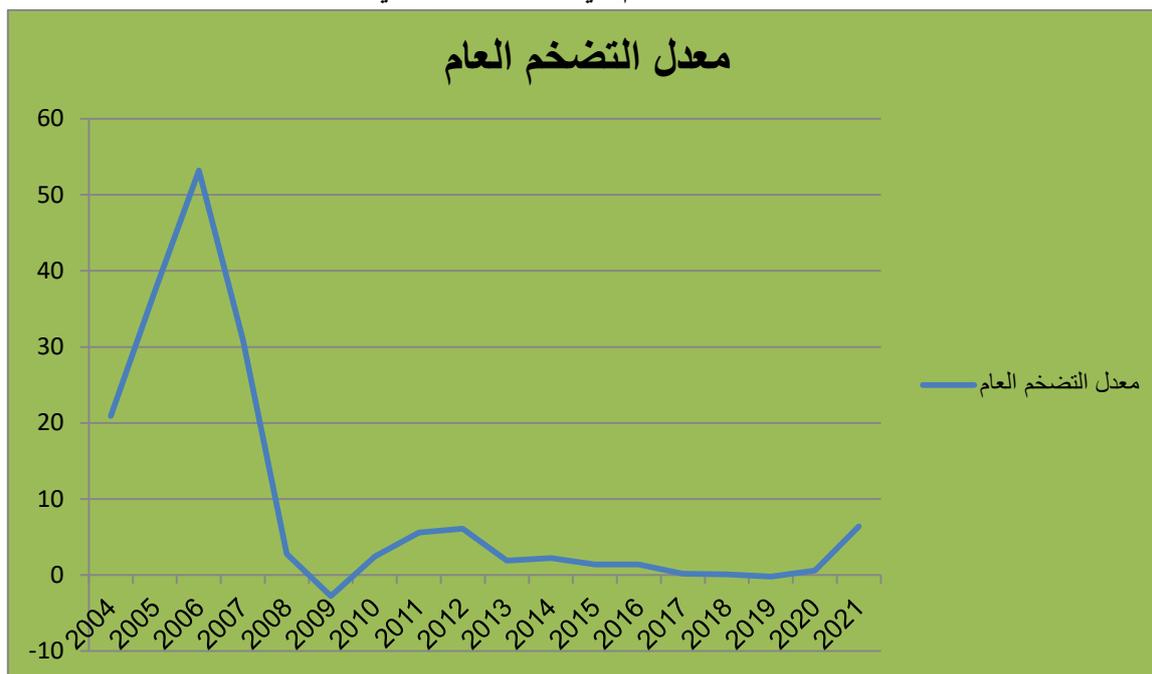
معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2021) (نسبة مئوية)

السنوات (1)	معدل التضخم (2)	معدل التغير السنوي % (3)
2004	20.92	----
2005	37.32	78.39
2006	53.19	42.52
2007	30.9	-41.91
2008	2.8	-90.94
2009	-2.75	-198.21
2010	2.44	-188.73
2011	5.60	129.51
2012	6.09	8.75
2013	1.89	-68.97
2014	2.23	17.99
2015	1.39	-37.67
2016	1.4	0.72
2017	0.17	-87.86
2018	0.09	-47.06
2019	-0.2	-322.22
2020	0.6	-400.00
2021	6.4	966.67

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية، مديرية الاحصاء والابحاث، للمدة من (2004-2021)..

شكل (5)

معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (3)

رابعاً - واقع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد العراقي للمدة (2021 – 2004) :

يعكس سعر الفائدة الحقيقي التكلفة الحقيقية لأموال المقرض والعائد الحقيقي للمقرض أو المستثمر، اي يعبر عن الفرق بين سعر الفائدة الاسمي (النقدي) ومعدل التضخم : عبر متابعة الجدول (4) نجد أن سعر الفائدة الحقيقي قد حقق معدلات سالبة قدرها (11.4%- ، 27.49%- ، 40.03%-9.12%) على التوالي وبمعدلات تغير سنوي قدرها (141.14%- ، 45.62% ، 77.22-) على التوالي بسبب تغير النظام السياسي والوضع الاقتصادي، وتعد هذه المرحلة هي مرحلة تحرير سعر الفائدة لغرض دعم وتنشيط القطاعات الاقتصادية بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي عبر تشجيع المصارف التجارية على اقراض القطاعات الاقتصادية لإعادة بناء وتعمير المنشآت الانتاجية الذي تعرض الى الدمار والتخريب خلال الحرب عام 2003، فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي. لأن ارتفاع معدلات التضخم ستؤدي الى تراجع معدلات الفائدة الحقيقي .

اما عام (2008) فقد ارتفع الى(17.45) وبمعدل تغير سنوي قدره (291.34%-) انخفاض معدل التضخم وزيادة الطلب على العملة الأجنبية نتيجة زيادة الطلب على السلع المستوردة بعد رفع الحصار الاقتصادي والانفتاح التجاري مع العالم الخارجي. بينما انخفض إلى (15.08%) عام (2009)، بينما سجل انخفاضاً نحو (7.31%) عام (2010) وبمعدل تغير سنوي قدره (51.53%-) بسبب سعي

## الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي

القطاع المصرفي الى تحقيق نتائج جيدة لهذا العام لتمويل القطاع العام والخاص لتحقيق معدلات مرتفعة لنمو القطاعات الاقتصادية، من ثم دعم الاقتصاد العراقي لتجنب حالات الركود والبطالة، فضلاً عن ذلك قيام البنك المركزي العراقي الى تحقيق اهداف سياسته النقدية بجعل البلاد تسير بخطى الاستقرار النقدي القوية والتي مثلها باستقرار معدلات التضخم بما يتناسب وسياسة انمائية راسخة (البنك المركزي العراقي، 2010، ص7). ثم استمر بالارتفاع ليصل نحو (7.61%) عام (2013)، بسبب استمرار سعي البنك المركزي لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي والمحافظة على قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية. بينما سجل انخفاضاً عام (2014) ليلعب نحو (7.27) وبمعدل تغير سنوي قدره (4.47%-) بسبب تدهور الوضع الاقتصادي والامني، فالاقتصادي كان نتيجة انهيار أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما ادى الى العجز في الموازنة العامة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، أما الوضع الامني فتمثل بدخول عصابات داعش الارهابي الى الاراضي العراقية، وبالتالي توجهت الحكومة الى الاقتراض من المصارف التجارية. لكنه ارتفع الى (8.11%) عام (2015) نتيجة انخفاض معدل التضخم والحد من الزيادة في منح القروض من قبل المصارف التجارية والمحافظة على رأس المال للمصارف العراقية، وفي عام (2016) فقد سجل انخفاضاً الى (6.43%) وبمعدل تغير سنوي قدره (20.720%-) بسبب سعي البنك المركزي العراقي الى دعم الاقتصادي العراقي عبر سياسته النقدية الى تشجيع المصارف التجارية عبر منح القروض والسلف الى المواطنين، واقرض المشاريع الاستثمارية لغرض تقليل حالات الركود التي اصابت الاقتصاد العراقي خلال السنوات السابقة وما شهده تدهور الأوضاع الاقتصادية والامنية والاجتماعية.

أما السنوات (2017 – 2019) فقد سجل ارتفاعاً مستمراً ليلعب (7.33%، 7.41%، 7.57%) على التوالي من أجل الحد من ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح الى الزبائن، الذي يؤدي إلى خلق معدلات مرتفعة من التضخم، وجاء ذلك لتحقيق هدف الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي. وفي السنوات (2020 – 2021) فقد سجل انخفاضاً ليلعب نحو (6.9% - 1.5%) على التوالي، ويعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع معدل التضخم من (0.6%) عام (2020) إلى (6%) عام (2021). مما انعكس سلباً على تراجع سعر الفائدة الحقيقي. فضلاً عن قيام البنك المركزي بمنح القروض لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي.

## الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي

### جدول (4)

سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2021) (نسبة مئوية)

السنوات	سعر الفائدة النقدي (1)	معدل التضخم % (2)	سعر الفائدة الحقيقي (1) – (2) = (3)	معدل التغير السنوي % (4)
2004	9.50	20.9	- 11.4	---
2005	9.83	37.32	-27.49	-141.14
2006	13.16	53.19	-40.03	45.62
2007	23.50	32.62	-9.12	- 77.22
2008	20.25	2.8	17.45	-291.34
2009	12.33	-2.75	15.08	-13.58
2010	9.50	2.44	7.31	-51.53
2011	9.50	5.60	3.9	-46.65
2012	9.50	6.09	3.41	-12.56
2013	9.50	1.89	7.61	123.17
2014	9.50	2.23	7.27	- 4.47
2015	9.50	1.39	8.11	11.55
2016	7.83	1.4	6.43	-20.72
2017	7.50	0.17	7.33	14.00
2018	7.50	0.09	7.41	1.09
2019	7.50	-0.2	7.57	2.16
2020	7.50	0.6	6.51	-14.00
2021	7.50	6.4	1.07	- 83.56

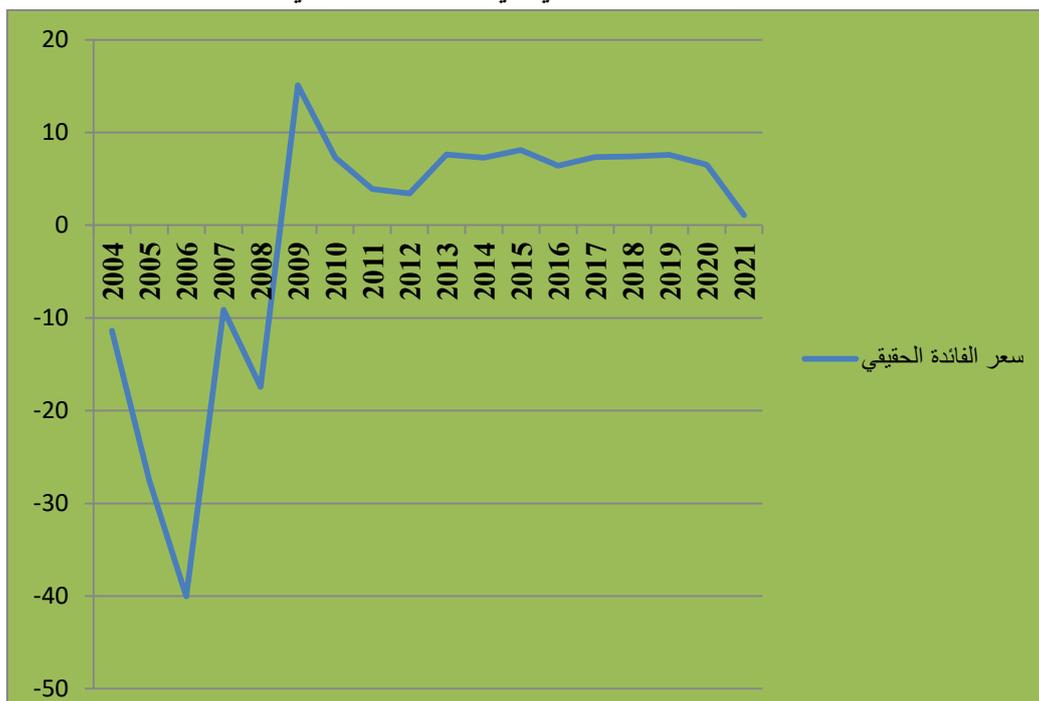
المصدر:

العمود (1 ، 2) عبر النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للمدة من (2004-2021).  
العمود (3) من إعداد الباحث عبر (سعر الفائدة النقدي - معدل التضخم).

## الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي

شكل (6)

سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد العراقي



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (3).

## **المبحث الثاني**

### **واقع الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004- 2021)**

أولاً : الجهاز المصرفي العراقي :

#### **1- نشأة الجهاز المصرفي العراقي :**

تم إنشاء أول مصرف تجاري في العراق وهو فرع من المصرف العثماني عام (1890) ومقره في بغداد، ثم توالى بعد ذلك افتتاح المصارف التجارية كالمصرف البريطاني والمصرف العربي الأردني والمصرف الزراعي الصناعي الذي أنشئ عام(1935) والذي تم فصله فيما بعد الى المصرف الصناعي و المصرف الزراعي عام (1941)، وفي نفس العام نفسها تم تأسيس مصرف الرافدين الذي قام بتقديم خدمات مصرفية متنوعة، ثم بعد ذلك تم إنشاء المصرف الوطني عام (1947) كمصرف مركزي، وتأسس المصرف التجاري العراقي كشركة مساهمة عام (1953)، وتم فتح فرع للبنك اللبناني في بغداد عام(1954) الى جانب البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا تم فتح فرع له في بغداد ،ثم بعد ذلك استبدل اسمه الى البنك المركزي العراقي عام(1956) برأس مال يقدر بـ (5) مليون دينار عراقي ،ثم افتتح فرع للبنك الوطني الباكستاني عام (1957)، وعملت اغلب هذه المصارف على تمويل عمليات الائتمان الخاص بالتجارة.(التقرير السنوي للبنك المركزي، 2004، ص21):

وفي عام (1964) تم إصدار قانون يقضي بتأميم المصارف الأجنبية وتضمن إنشاء مؤسسة عامة

لإدارة المصارف العراقية والعمل على تنظيم الائتمان المصرفي، بعد ذلك تم دمج المصارف الى

مجموعات وهي:

أ.مجموعة مصرف الرافدين

ب.مجموعة مصرف بغداد

ت.مجموعة مصرف الاعتماد العراقي

ث.مجموعة المصرف التجاري العراقي

وفي عام (1976) تم إصدار قانون المصرف التجاري والذي يقضي بأن تكون كل من هذه المصارف مستقلة إدارياً ومالياً و ذات شخصية معنوية ، ثم تم إجراء تعديل على القانون السابق للعام (1970) ينص على دمج المصارف وبذلك أصبح لدينا مصرفان هما مصرف الرافدين والبنك التجاري

## الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي

العراقي وفي عام (1974) تم دمجها في مصرف واحد ليصبح المصرف التجاري الوحيد في العراق، ثم بعد ذلك تم فصلها الى مصرف الرشيد و مصرف الرافدين عام (1988) بهدف تحفيز المصارف على المنافسة بينهما وتقليل الأعباء الملقة على مصرف الرافدين من إذ إدارته للموجودات و بهدف إعطاء الجهاز الخاص دورا في التنمية الاقتصادية فقد تم السماح للقطاع الخاص بإنشاء المصارف بعد ان كان إنشاء المصارف حكرا على الجهاز العام فقد أصبح في العراق 25 مصرف في عام 2004 بينها 6 مصارف حكومية و18 مصرف خاص و مصرف إسلامي واحد و آخر مشترك بينهما وهو المصرف الاستثماري. (مزنان،2009، ص125)

### 2- هيكل الجهاز المصرفي العراقي :

يتكون هيكل الجهاز المصرفي العراقي من مجموعتين من المصارف وهي المصارف الحكومية والمصارف الخاصة وتضم كل مجموعة عدد من المصارف وكما موضح في الشكل الاتي :

#### مخطط (1)

#### هيكل الجهاز المصرفي العراقي

هيكل الجهاز المصرفي العراقي لعام (2021) ويضم (74) مصرف



المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2021.ص34

### 3- المشاكل التي تواجه الجهاز المصرفي العراقي :

يعاني الجهاز المصرفي مجموعة من المشاكل والاختلالات خاصة في عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي وظهرت بوادر الاصلاح المصرفي كتشريع القوانين للمصارف والاستثمار للأعوام (2005- 2006) بصورة متتالية، ومن هذه القوانين (قانون المصارف رقم 56 لعام 2004 المادة 40 الأشراف على المصارف) والذي تضمن :

## الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي

- أ- يكون للبنك المركزي العراقي دون غيره سلطة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنظيم أعمال المصارف وكذلك الأشراف عليها وعلى فروعها لجعلها تمتثل جميعها لأحكام هذا القانون.
- ب- للبنك المركزي الحق دون غيره سلطة مطالبة المصارف والفروع التابعة لها بتقديم المعلومات التي تتعلق بشؤون المصرف والفروع التابعة لها وعملائه التي يحتاجها البنك المركزي.
- ت- للبنك المركزي سلطة القيام بعمل تصحيحي وفقا لما ينص عليه هذا القانون من أجل تطبيق لهذه القوانين من قبل الهيئات المرخصة وللشعب التابعة لها وامثالها ليعتقد بتنفيذه لمثل هذه القوانين ولا يكون لأي إجراء تتخذه أي جهة تابعة للحكومة غير البنك المركزي العراقي بما يتعلق بتنظيم القروض والاعتماد الخاص بالمصارف.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة عبر السلطة النقدية (البنك المركزي العراقي) لدعم الجهاز المصرفي العراقي إلا انه ما يزال يعاني الكثير من المشاكل التي تضعف من إمكانية النهوض في هذا الجهاز، ومواكبة النظم المصرفية العربية والدولية، وأخذ دوره بالتنمية والاستقرار المالي والاقتصادي ومن اهم هذه المشاكل والاختلالات هي: (اتحاد المصارف العربية، <http://uabonline.org>)

1) ضعف الوعي المصرفي : يعد الوعي المصرفي من الأمور المهمة التي تعزز عمل النشاط المصرفي، عن طريق الالمام بأدوات العمل المصرفي وأساليبه وكذلك توسيع قاعدة المتعاملين معه وأن أبرز ما يؤخذ على الجهاز المصرفي العراقي هو تدني مستوى الوعي المصرفي بسبب عوامل تتعلق بالمجتمع وأخرى تتعلق بطبيعة الجهاز المصرفي ففي ما يخص العوامل المصرفية فهي متعلقة بعمل المصارف وجودة تقديم الخدمة المصرفية، وكذلك الدور الإعلامي لنشر العادات المصرفية واطلاع الجمهور عليها بشكل مستمر، (جاسم، 2015، ص10)

2) ضعف الاستقرار الأمني والاقتصادي : الوضع الأمني في العراق لا يزال يشكل عقبة امام تحول وتطوير الجهاز المصرفي، إذ لا يمكن للمصارف مزاوله اعمالها في بيئة مضطربة أمنيا وغير مستقرة اقتصادياً، إذ تعرض العراق لهجمة من قبل العصابات الارهابية عام (2014)، اتاح لها فرصة السيطرة على فروع المصارف الموجودة في المناطق التي سيطرت عليها إذ استولت على (121) فرعا من فروع المصارف التجارية منها (84) فرعا تابعا للمصارف الحكومية و(37) فرعا لمصارف الجهاز الخاص، وقد بلغت قيمة الموجودات النقدية المستولى عليها(900) مليار دينار عراقي من ضمنها موجودات في البنك المركزي العراقي في الموصل( عبد النبي، واخرون، 2018، ص2).

## **الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي**

- (3) انخفاض الكثافة المصرفية أي مدى انتشار الخدمات المصرفية في الاقتصاد عبر قياس الكثافة المصرفية بعدد الفروع لكل (10) الاف نسمة عن طريق نسبة عدد الفروع إلى عدد السكان ويعاني العراق من انخفاض الكثافة المصرفية إذ أن في عام 2016 اتضح أن الكثافة المصرفية لا تزال بحدود فرع واحد لكل (35) ألف نسمة في حين يبلغ (6) مصارف لكل (10) ألاف نسمة للبلدان المتقدمة ولكل (10) ألاف نسمة مصرف واحد في الدول العربية مثل لبنان(البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي 2016،ص78)، مما يؤثر على انخفاض جودة الخدمات المقدمة من قبل المصارف وتراجع كفاءة الأداء مما يؤثر على تلبية حاجة المستثمر في الوقت المناسب.
- (4) ترهل الهيكل الاداري في اغلب المصارف خاصة الحكومية وقلة الخبرات للكوادر الفنية والإدارية الكفؤة. ( محمد، 2016، ص11) .
- (5) ضعف مساهمة المؤسسات الساندة للقطاع المصرفي المتمثلة بسوق الأوراق المالية وشركات التحويل المالي، وشركات التأمين، وشركات الوساطة المالية، وصندوق التوفير ، وصندوق التقاعد.

### **ثانياً : تطور رأس مال المصارف العراقية:**

- يعد النمو في راس مال الجهاز المصرفي مؤشراً ايجابياً لما له أثر في تعزيز الاستقرار المصرفي فهو يعزز قدرتها على مواجهة المخاطر المصرفية، وهذا نلاحظه من بيانات الجدول(5) الاتي:

## الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي

### جدول (5)

رؤوس اموال وموجودات الجهاز المصرفي في العراق للمدة (2004-2021) (مليون دينار)

السنوات	اجمالي رأس مال الجهاز المصرفي	معدل التغير %	موجودات المصارف
2004	243.604	-	166.800.571
2005	658.731	170	213.203.008
2006	898.716	36.4	253.453.625
2007	1.209.817	34.6	282.180.087
2008	1.830.273	51.3	307.194.947
2009	2.311.449	26.3	334.235.927
2010	2.848.493	23.2	363.360.199
2011	4.054.246	42.3	143.877.896
2012	5.875.891	44.9	128.200.325
2013	7.662.845	30.4	124.140.101
2014	9.081.274	18.5	150.206.878
2015	10.147.898	11.7	136.233.599
2016	11.739.281	15.7	132.613.975
2017	14.341.320	22.2	111.285.271
2018	15.001.306	4.6	122.994.835
2019	15.351.276	2.33	133.089.806
2020	16.778.264	9.2	138.468.929
2021	17.696.513	5.4	159.424.417

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، للمدة من (2004-2021).

يتبين من الجدول (5) ان اجمالي رأس مال الجهاز المصرفي قد شهد ارتفاعاً متواصلاً خلال المدة من (2004-2021)، اذ نلاحظ قيمة رأس المال بحدود (243.604) مليار دينار في عام (2004)، ثم ارتفعت لتسجل (1.830.273) مليار دينار في عام (2008)، وترجع هذه الزيادة في رأس مال الجهاز المصرفي الى الزيادة المستمرة في أعداد المصارف، ففي عام (2008) تم منح اجازة لعدد من المصارف المتمثلة بمصرف ( الهدى- التمويل الاسلامي- جبهان للاستثمار)

## الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي

ومصرف انتركونتيننتال الذي يقع في محافظة اربيل لغرض توسيع نشاط الجهاز المصرفي ونشر عدد من فروع المصارف في مختلف المحافظات في البلد، واستمرت رؤوس اموال المصارف بالارتفاع حتى بلغت (4.054.246) و(5.875.891) و(7.662.845) مليار دينار للأعوام (2011 و 2012 و 2013) على التوالي نتيجة لتنفيذ المصارف تعليمات البنك المركزي العراقي التي تتمثل بزيادة رؤوس اموال المصارف الى مستويات عالية ورفع ملائتها المالية بما يتناسب مع المعايير الدولية، واستمر راس مال الجهاز المصرفي بالزيادة ليسجل (15.001.306) مليار دينار في عام (2018) (التقرير السنوي للبنك المركزي، 2018، ص35). وهكذا استمر راس مال الجهاز المصرفي بالزيادة، اذ سجلت خلال عام (2020) ارتفاعاً بنسبة (9.2%) ليسجل مبلغاً قدره (16.778.264) مليار دينار مقابل (15.351.276) ترليون دينار عراقي في عام (2019) ثم استمر بالارتفاع فقد سجل مبلغاً كان (17.696.513) في عام (2021) وبمعدل نمو قدره (5.4) مقارنة بالعام (2020).

والشكل (7) يوضح لنا تطور اجمالي راس مال الجهاز المصرفي العراقي للمدة من(2004-2021) والذي يعزى إلى عوامل عديدة منها :

- 1- زيادة عدد المصارف المحلية والاجنبية المجازة من قبل البنك المركزي العراقي.
- 2- قيام المصارف برفع رؤوس اموالها تلبية لتوجهات البنك المركزي العراقي الذي رفع الحد الادنى لرؤوس الاموال الى (250) مليار دينار على أن يتم ذلك خلال ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار في (2010/6/30 ولغاية 2013/6/30)
- 3- رغبة المصارف في توسيع اعمالها للحصول على اعلى تصنيف ائتماني ممكن.
- 4- انشاء مؤسسات مالية ومصرفية كبيرة قادرة على المنافسة وتقديم خدمات مصرفية كبيرة ومتميزة وتمويل المشروعات الاقتصادية الكبيرة.
- 5- تحقيق المصارف ارباح انعكست ايجابياً على حقوق مساهميها.
- 6- تمكين المصارف من زيادة احتياطي التوسعات لفتح المزيد من الفروع والمكاتب المصرفية وتقديم المزيد من الخدمات المصرفية للمناطق المحرومة منها، وادخال التقنيات الحديثة في اعمالها، اذ يرتبط زيادة الاحتياطي بمقدار راس المال والارباح المتحققة.
- 7- زيادة قدرة المصارف العراقية على اقامة العلاقات المصرفية المتكافئة مع المصارف العربية والاجنبية، اذ إنّ اغلب العقود المبرمة مع المصارف الاجنبية كان يتقاضى بموجبها المصرف

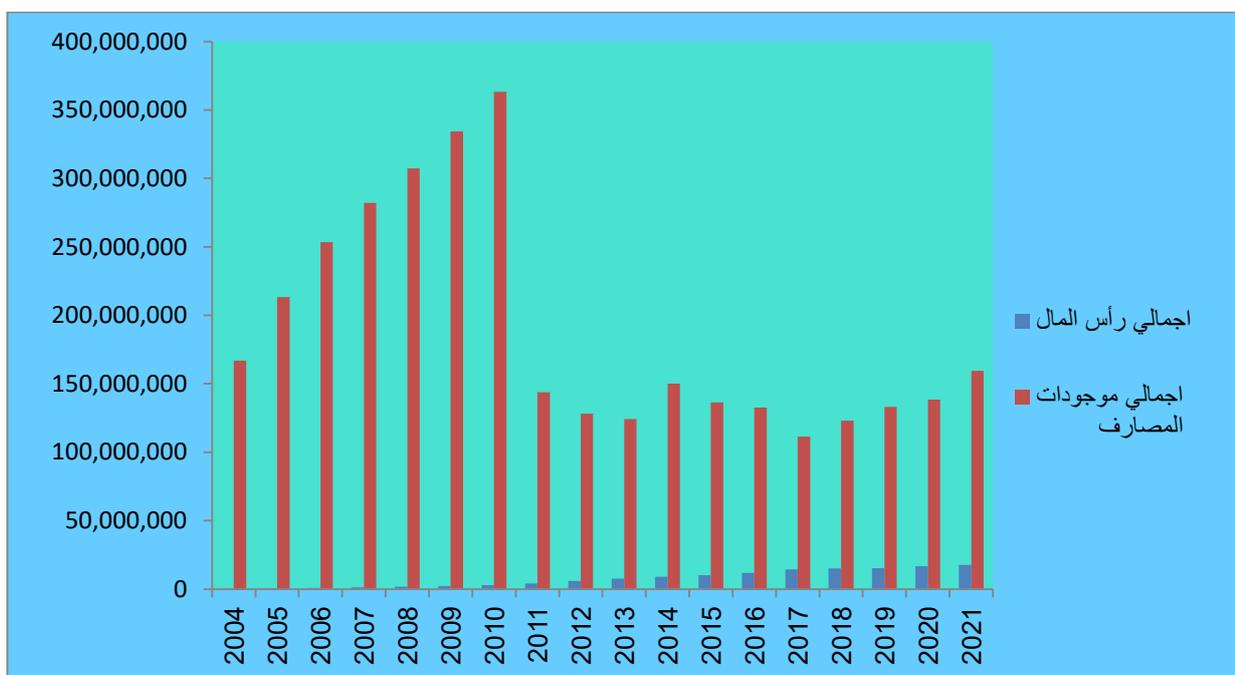
## الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي

الاجنبي عمولات كبيرة مقابل تثبيت الاعتمادات او منح المصارف الخطوط الائتمانية القصيرة الاجل وتكون محدودة .

وتعد هذه الزيادة في رأس مال الجهاز المصرفي العراقي من المؤشرات الإيجابية لزيادة الاستقرار المصرفي، وتعزيز قدرة المصارف على مواجهة المخاطر، وضمان سلامته ومثابته، وتوفير حماية أكبر للمودعين، ومع ذلك يعد هذا الارتفاع في رأس المال ضئيلاً امام متطلبات التنمية الاقتصادية في العراق نظراً لارتباط الحدود التنموية الكبيرة تحتاج الى قروض وتسهيلات نقدية كبيرة لتدخل في السوق العراقية ولتساهم بفاعليه في تطوير الاقتصاد العراقي.

### شكل(7)

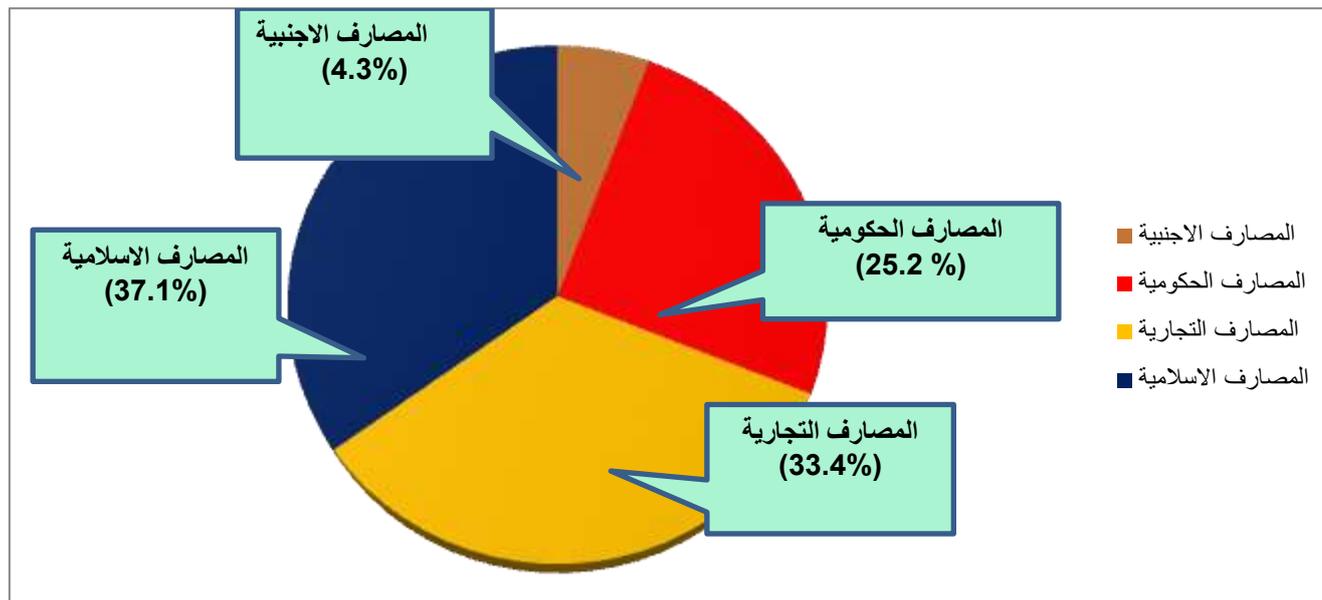
#### اجمالي رأس المال والموجودات للجهاز المصرفي العراقي



المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات البنك المركزي العراقي بحسب بيانات جدول (5).

شكل (8)

الاهمية النسبية لرؤوس اموال الجهاز المصرفي العراقي للعام (2021)



المصدر: البنك المركزي العراقي التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2021 ص 34 .

### ثالثاً- حجم الودائع لدى المصارف العراقية للمدة من (2004-2021):

يبين لنا الجدول (6) أنّ قيمة اجمالي الودائع لدى المصارف العراقية قد شهدت تطوراً ملحوظاً خلال المدة من (2004-2021)، اذ ارتفعت قيمتها باستمرار خلال مدة البحث، فبعد أن كانت تبلغ ما يقارب (8.619.809) مليون دينار في عام (2004) قد ارتفعت الى ما يقارب (96.071.378) مليون دينار في العام (2021)، وجاءت تلك الزيادات حدثت نتيجة لزيادة عدد المصارف العاملة. إذ سجل رصيد الودائع للقطاع الخاص ارتفاعاً بلغت نسبته (20.3%) في عام (2021) ليحتل المرتبة الاولى في النمو بين القطاعات الاخرى من إذ نسب النمو اذ بلغ (43.2) ترليون دينار مقابل (35.9) ترليون دينار لعام (2020) ويعزى ذلك الى ارتفاع الودائع الجارية والتوفير بنسبة (18.6%) و(22.3%) على التوالي اذ شكلت كل منهما (60%) (35.7%) من اجمالي القطاع الخاص على التوالي ونمت الودائع الثابتة بنسبة (30.3%) وبمعدل مساهمة بلغت (4.3%). بينما سجل رصيد الودائع لقطاع الحكومة المركزية ارتفاعاً بنسبة (10.8%) قياساً بعام (2020) ليلبغ (28) ترليون عام (2021) مقابل (25.3) ترليون دينار لعام (2020) ويعزى ذلك الى الارتفاع الحاصل في رصيد الودائع الجارية والثابتة بنسبة (9.1%) و(17.2%) على التوالي الناجم عن تحسن الايرادات الحكومية نتيجة تحسن اسعار النفط الخام (البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لعام 2021، ص35)

## الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي

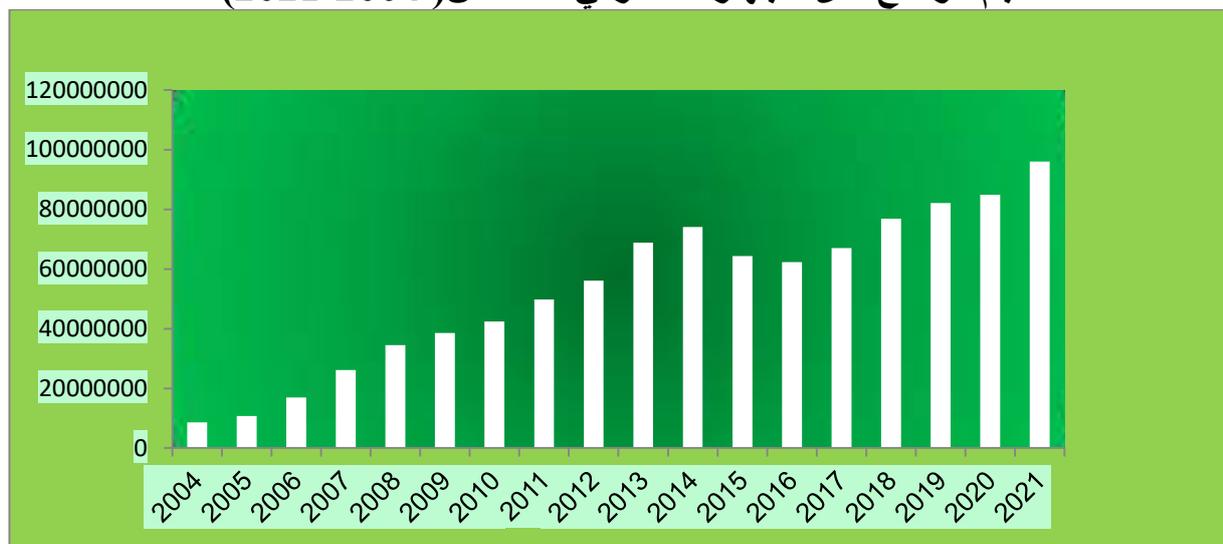
### جدول (6)

حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي للمدة من ( 2004-2021 ) (مليون دينار)

نسبة التغير السنوي %	اجمالي الودائع	السنوات
----	8.619.809	2004
24.94	10.769.995	2005
57.18	16.928.295	2006
54.71	26.188.926	2007
31.83	34.524.959	2008
11.75	38.582.477	2009
10.05	42.461.140	2010
17.29	49.802.000	2011
12.75	56.150.094	2012
22.63	68.855.487	2013
7.58	74.073.336	2014
-13.13	64.344.061	2015
-3.02	62.398.733	2016
7.45	67.048.631	2017
14.68	76.893.927	2018
6.78	82.106.425	2019
3.43	84.924.168	2020
13.12	96.071.378	2021

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، للمدة من (2004-2021).

شكل (9)  
حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي للمدة من (2004-2021)



المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (6).

#### رابعاً- توزيع الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004-2021):

بدأت عملية الاصلاح المصرفي في الجهاز المصرفي العراقي بعد عام (2003) وقد تطورت، اذ ادت الى زيادة نشاطه ومن هذه الاصلاحات الغاء السقوف الائتمانية للمصارف وتحرير سعر الفائدة على ودائع الائتمان مما ادى الى ارتفاع مستوى اداء الجهاز المصرفي في العراق عن طريق زيادة نسبة الودائع المصرفية وحجم الائتمان المصرفي وزيادة نسبة القدرة المالية للمصارف مما ادى الى المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية وزيادة رأس مالها (مهدي ، 2010، ص270)، ويمكن توضيح توزيع الائتمان المصرفي وبنوعيه (الائتمان النقدي والائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية العاملة في العراق للمدة (2004-2021)، فيما يأتي:

#### 1- التسهيلات الائتمانية المباشرة (الائتمان النقدي) للمدة من (2004-2021):

ويمكن توضيح نشاط الجهاز المصرفي العراقي للمدة (2004- 2021) عبر ملاحظة كفاءة المصارف التجارية عند منح الائتمان النقدي، اذ شهدت هذه المرحلة تغييراً جذرياً في التعليمات والضوابط في منح الائتمان النقدي عن طريق رفع السقوف الائتمانية إذ تمنح المصارف التجارية الائتمان النقدي باعتباره قليل المخاطرة وكذلك لتقليل اثر الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة في العراق، فالمصارف التجارية تفضل هذا النوع من الائتمان (قصير الاجل) لأن المصارف لا ترغب في منح الائتمان لأغراض استثمارية تستمر لمدة طويلة مما يجعلها تتعرض الى المخاطر الائتمانية وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي ومخاطر التضخم والمخاطر الاخرى. ويمكن معرفة التطور الذي حدث في رصيد الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية العاملة في العراق للمدة (2004 -

## الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي

(2021)، اذ نلاحظ عبر نتائج الجدول (7) الذي يبين التوزيع القطاعي للائتمان النقدي على القطاعي (العام والخاص) أنّ إجمالي الائتمان النقدي بلغ (824.673) مليون دينار عام (2004) و شكل الائتمان الممنوح الى القطاع العام ما نسبته (24.8%) من إجمالي الائتمان النقدي في حين شكل الجهاز الخاص نسبة (75.2%).

واستمر الائتمان النقدي الممنوح بالزيادة ففي عام (2006) بلغ إجمالي الائتمان (2.664.898) مليون دينار مقابل (450،717،1) مليون دينار في عام (2005) وذلك بسبب قيام المصارف بمنح سلف لموظفيها وتقديم القروض السكنية والاستهلاكية لشريحة كبيرة من المواطنين، ويذهب اغلب الائتمان المقدم الى الجهاز الخاص إذ سجل رصيد الائتمان المقدم له (1.881.014) مليون دينار اي بنسبة مساهمة (70.6%) من إجمالي الائتمان في عام (2006) مقابل (287،950) مليون دينار اي بنسبة مساهمة (54.4%) في عام (2005)، في حين بلغ الائتمان المقدم الى القطاع العام في عام (2006) ما يقارب (783.884) مليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت (29.4%) مقابل (767.163) مليون دينار وبنسبة مساهمة هي (44.7%) في عام (2005). كما استمرت المصارف التجارية بنشاطها في منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية كافة ويرجع السبب في ذلك الى ابقاء البنك المركزي على اسعار فائدة منخفضة البالغ (7%) لعام (2005) كجزء من سياسته النقدية التي يمثل احد أهدافها في تحفيز النشاط الاقتصادي عبر تخفيض كلفة الأموال على المصارف ومن ثم تشجيعها على تقديم التمويل للأنشطة الاقتصادية المختلفة إذ شهد العامين (2013-2014) ارتفاعا ملحوظا في حجم الائتمان إذ سجل الرصيد الإجمالي للائتمان النقدي خلال عام (2014) (34.123.067) مليون دينار مقابل (29.952.012) مليون دينار في عام (2013). وسجل الائتمان المقدم للقطاع العام مبلغ (16.377.926) مليون دينار وبنسبة مساهمة (48%) عام (2014) في حين بلغت قيمة الائتمان لعام (2013) للقطاع العام (13.004.479) مليون دينار وبنسبة مساهمة (43.4%). اما قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص فقد بلغت (17.745.141) مليون دينار وبنسبة مساهمة (52%) في عام (2014) ولكن كانت قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص (16.947.533) مليون دينار وبنسبة مساهمة (56.6%) لعام (2013). واستمر رصيد الائتمان النقدي الممنوح بالزيادة خلال الأعوام (2018-2019-2020-2021) إذ بلغ رصيده (38.485.672-42.052.511-49.817.737-52.971.508) مليون دينار على التوالي، يرجع سبب الزيادة في حجم الائتمان النقدي إلى سياسة البنك المركزي العراقي بتخفيض سعر الفائدة الى (4%) وقد ساهمت في قيام المصارف بزيادة الإقراض

## **الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي**

للمواطنين والمشروعات. كما تضمن الجدول (7) توضيح معدلات النمو السنوية لمجموع الائتمان النقدي خلال مدة البحث لتوضيح نسب الزيادة والانخفاض لإجمالي الائتمان النقدي. ولتوضيح التوزيع القطاعي للائتمان النقدي (الجهاز الحكومي، المؤسسات العامة، الجهاز الخاص) للمدة من (2004-2021) وأنَّ للقطاع الخاص دوراً مهماً وبارزاً أكثر من الجهاز العام ولسنوات البحث كافة ومن ثم تأتي الحكومة المركزية اما المؤسسات العامة فقد امتازت بتذبذبها خلال مدة البحث.

## الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي

جدول (7)

الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق للمدة ( 2004-2021 ) (مليون دينار)

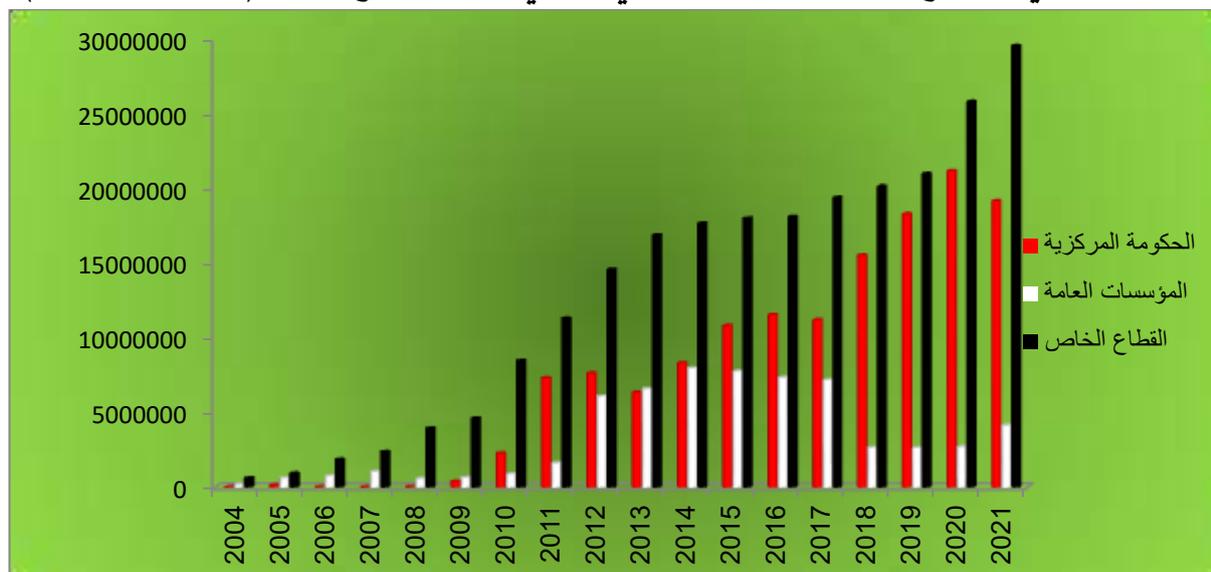
السنة (1)	الحكومة المركزية (2)	المؤسسات العامة (3)	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام (4)	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص (5)	اجمالي الائتمان النقدي CC (6)	معدل التغير السنوي للـ CC (7)	نسبة مساهمة الجهاز العام % (8)	نسبة مساهمة الجهاز الخاص % (9)
2004	14.070	190.336	204.406	620.267	824.673	—	24.8	75.2
2005	135.754	631.409	767.163	950.287	1.717.450	108	44.7	55.3
2006	24.445	759.439	783.884	1.881.014	2.664.898	55.2	29.4	70.6
2007	16.595	1.054.992	1.071.587	2.387.433	3.459.020	29.8	31	69
2008	33.771	575.382	609.153	3.978.301	4.587.454	32.6	13.3	86.7
2009	399.389	644.506	1.043.895	4.646.167	5.690.062	24	18.3	81.7
2010	2.308.382	886.022	3.194.404	8.527.131	11.721.535	106	27.3	72.7
2011	7.349.951	1.637.817	8.987.768	1.136.5371	20.353.139	73.6	44.2	55.8
2012	7.668.063	6.120.523	13.788.586	14.650.102	28.438.688	39.7	48.5	51.5
2013	6.377.684	6.626.795	13.004.479	16.947.533	29.952.012	5.32	43.4	56.6
2014	8.367.709	8.010.217	16.377.926	1.7745.141	34.123.067	13.9	48	52
2015	1.0879.901	7.802.727	18.682.628	18.070.058	36.752.686	7.71	50.8	49.2
2016	11.615.969	7.383.184	18.999.153	18.180.970	37.180.123	1.16	51.1	48.9
2017	11.279.281	7.221.255	18.500.536	19.452.293	37.952.829	2.08	48.7	51.3
2018	15.595.379	2.674.220	18.269.599	20.216.073	38.485.672	1.4	47.5	52.5
2019	18.355.430	2.654.868	21.010.298	21.042.213	42.052.511	9.27	50	50
2020	21.234.010	2.717.075	23.951.085	25.866.652	49.817.737	18.5	48.1	51.9
2021	19.223.528	4.169.687	23.393.215	29.578.293	52.971.508	6.33	44.2	55.8

المصدر:

- العمود(1-6) من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، للمدة (2004-2021).  
- تم استخراج الاهمية النسبية لكل قطاع بالنسبة للائتمان المصرفي عبر المعادلة الآتية :  
(الاهمية النسبية للقطاع لسنة معينة = مقدار الائتمان النقدي الممنوح للقطاع للسنة ÷ اجمالي الائتمان النقدي للسنة نفسها)

شكل (10)

الائتمان النقدي الممنوح من قبل الجهاز المصرفي العراقي حسب القطاع للمدة ( 2004 - 2021 )



المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول(7).

## 2- التسهيلات الائتمانية غير المباشرة (الائتمان التعهدي) للمدة من (2004-2021)

نظراً لعدم توافر بيانات الائتمان التعهدي للأعوام السابقة للعام (2009) نتيجة الظروف غير المستقرة التي مر بها العراق، لذا سيتم تحليل بيانات التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي للمدة من (2009-2021) والواردة في الجدول(8) ونجد ان مقدار الائتمان لكل من القطاعي العام والخاص قد شهد تذبذباً ما بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة البحث.

كما يلاحظ أن مجموع الائتمان التعهدي انخفض من (46.071.845) مليون دينار في عام (2009) الى (39.790.906) مليون دينار في عام (2010) وبمعدل تغير سنوي مقداره (13.63-%) بسبب تراجع المصارف الحكومية بمنح الائتمان التعهدي نتيجة انعكاس آثار الازمة المالية عام (2008) على النظام المصرفي العالمي بشكل عام والمؤسسات المصرفية العراقية بشكل خاص، بينما ارتفع الى (44.174.190) مليون دينار عام (2012) ثم ارتفع الى (53.667.025) مليون دينار عام (2013) وبمعدل تغير سنوي مقداره (21.49% ) بسبب توسع المصارف الحكومية والأهلية في منح الائتمان التعهدي والتمويل عبر الاعتمادات المستندية لتمويل الجهاز التجاري، بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على الاستيرادات بشكل كبير لتلبية الطلب المحلي على السلع والخدمات، بينما شهد انخفاضاً في السنوات (2014 - 2019) ليبلغ ( 50.908.393 ، 40.533.154 ، 33.281.607 ، 23.061.378 ، 25.336.633 ، 25.269.822) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوي مقدارها ( -5.14 ،

## الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي

-20.38، -17.89%، -16.91%، -8.37، -0.26% ) على التوالي بسبب تراجع حجم الاستيرادات وانعكاس التقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي والأمني منها (انخفاض أسعار النفط، عجز الموازنة العامة، دخول الارهاب...الخ). ولقد تم رسم الشكل (11) لتوضيح الائتمان التعهدي.

### الجدول (8)

الائتمان التعهدي من قبل المصارف التجارية في العراق للمدة من (2004- 2021) (مليون دينار)

السنة	الحكومة المركزية	المؤسسات العامة	ائتمان الجهاز العام	ائتمان الجهاز الخاص	اجمالي الائتمان التعهدي	معدل النمو السنوي PC	نسبة مساهمة الجهاز الخاص %	نسبة مساهمة الجهاز العام %
1	2	3(1+2)	4	5(3+4)	6	7(5:3)	8(4:5)	
2009	24.805.081	8.550.785	33.355.866	12.715.979	46.071.845	-	72	28
2010	18.848.045	8.517.379	27.365.424	12.425.482	39.790.906	-13.6	69	31
2011	20.095.399	9.442.067	29.537.466	9.494.995	39.032.461	-1.91	76	24
2012	18.695.635	12.005.914	30.701.549	13.472.641	44.174.190	13.17	70	30
2013	23.036.597	15320.825	38.357.422	15.309.603	53.667.025	21.49	71	29
2014	21.684.985	14.039.915	35.724.900	15.182.731	50.907.631	-5.14	70	30
2015	15.483.909	10.898.839	26.382.748	14.150.406	40.533.154	-20.4	65	35
2016	12.366.252	7.976.573	20.342.825	12938782	33.281.607	-17.9	61	39
2017	5.104.492	12.468.679	17.573.171	10.078.207	27.651.378	-16.9	64	36
2018	4.368.360	11.951.972	16.320.332	9.016.301	25.336.633	-8.37	64	36
2019	4.223.147	12064.943	16.288.090	8.981.732	25.269.822	-0.26	64	36
2020	4.703.897	11740.979	16.444.876	9.005.219	25.450.095	0.713	65	35
2021	5.143.670	11696.503	16.840.173	10.804.000	27.644.173	8.621	61	39

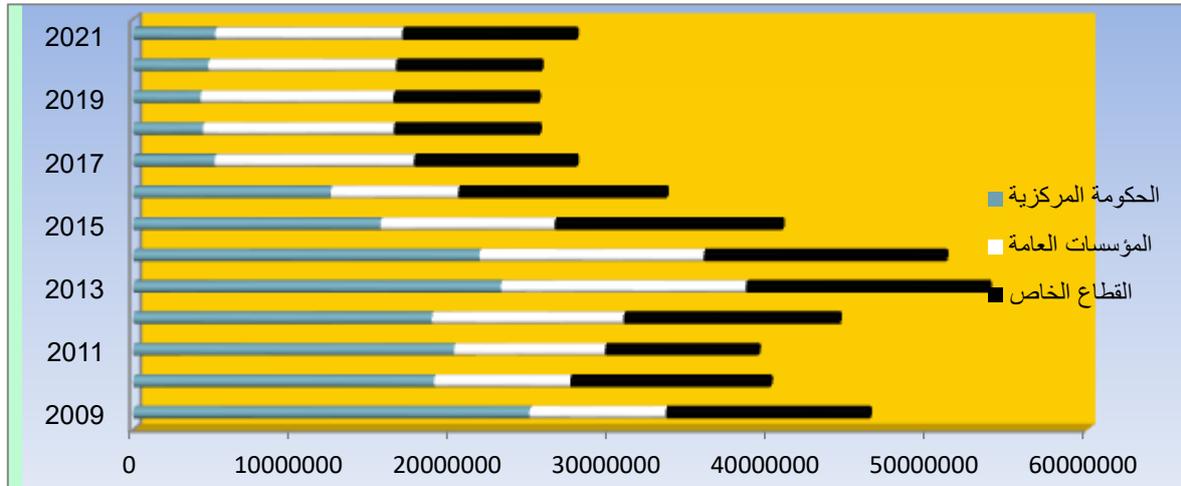
المصدر:

-اجمالي الائتمان التعهدي من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، للمدة من (2004 - 2021).

-ملاحظة بيانات المدة من (2004-2008) غير متوافرة

شكل (11)

الائتمان التعهدي من قبل المصارف التجارية في العراق للمدة ( 2004 - 2021 ) .



المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (8) وباستعمال البرنامج اكسل.

وعبر المقارنة بين الائتمان التعهدي والنقدي خلال مدة البحث نلاحظ أنَّ نسبة الائتمان التعهدي كانت اكبر فيما يتعلق بإجمالي الائتمان المصرفي لأن المصارف تفضله ولأنَّها تعده أكثر أماناً من الائتمان النقدي، ويمكن معرفة قيمة الائتمان التعهدي الممنوح من المصارف التجارية بحسب النوع والجهاز من خلال بيانات الجدول (9) الآتي:

## الفصل الثاني .. تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي

جدول (9)

حجم الائتمان الممنوح من قبل الجهاز المصرفي للمدة ( 2004-2021 ) (مليون دينار)

السنوات	الائتمان النقدي (1)	الائتمان التعهدي (2)	اجمالي الائتمان المصرفي (3)	نسبة (1)/(3) %	نسبة (2)/(3) %
2004	824.673	---	824.673	100	---
2005	1.717.450	---	1.717.450	100	---
2006	2.664.898	---	2.664.898	100	---
2007	3.459.020	---	3.459.020	100	---
2008	4.587.454	---	4.587.454	100	---
2009	5.690.062	46.071.845	51.761.907	10.99	89
2010	11.721.535	39.790.906	51.512.441	22.75	77.2
2011	20.344.076	39.032.461	59.376.537	34.26	65.7
2012	28.438.688	44.174.190	72.612.878	39.16	60.8
2013	29.952.012	53.667.052	83.619.064	35.82	64.2
2014	34.123.067	50.908.393	85.031.460	40.13	59.9
2015	36.752.680	40.533.154	77.285.834	47.55	52.4
2016	37.180.123	33.281.607	70.461.730	52.77	47.2
2017	37.952.829	23.061.378	61.014.207	62.2	37.8
2018	38.486.947	25.336.633	63.823.580	60.3	39.7
2019	42.052.511	25.269.822	67.322.333	62.46	37.5
2020	49.817.737	25.411.057	75.228.794	66.22	33.8
2021	52.971.508	27.644.173	80.615.681	65.71	34.3

المصدر: من اعداد الباحث استناداً الى :

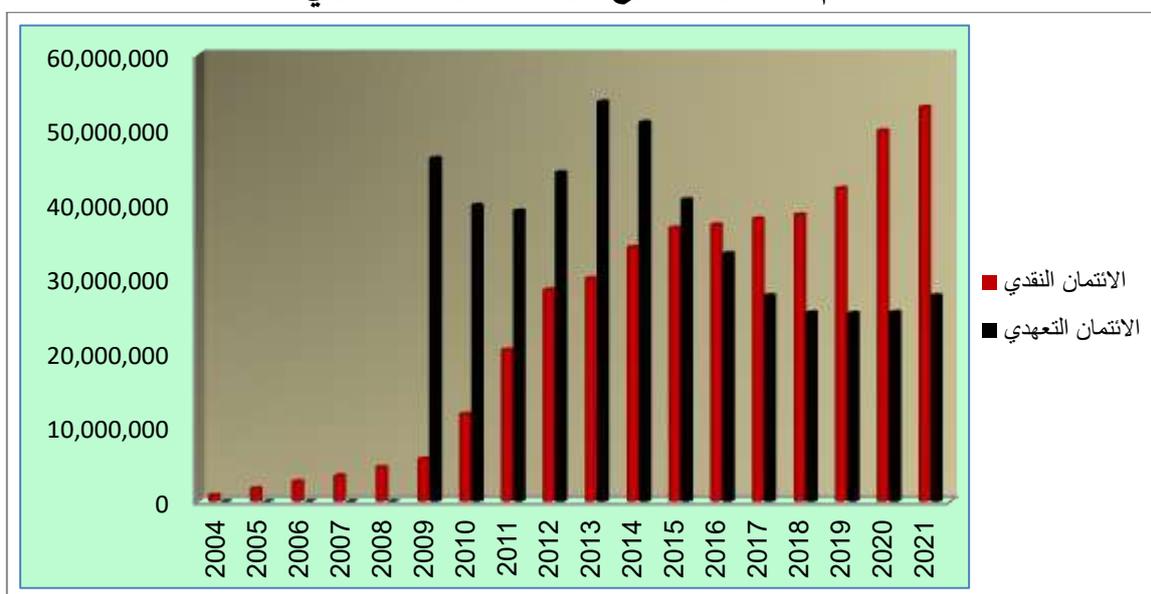
- الائتمان النقدي والتعهدي من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، للمدة من (2004 - 2021).
- عدم توافر بيانات السنوات من (2004-2008) نتيجة الظروف غير المستقرة التي مر بها العراق.

## الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي

ونلاحظ أنّ حجم قد ارتفع بشكل واضح، وكذلك نجد أنّ حجم ونسبة مساهمة الائتمان التعهدي كانت أكبر من حجم ونسبة مساهمة الائتمان النقدي بالرغم من استمرار ارتفاع كل منهما خلال السنوات (2009-2015)، وذلك بسبب تحسن الظروف السياسية والاقتصادية أولاً، وارتفاع حجم الإيرادات العامة في تلك السنوات وما ترتب عليه من ارتفاع حجم الاستيرادات ثانياً والذي تطلب ارتفاع حجم الائتمان المصرفي بشكل عام والائتمان التعهدي بشكل خاص المرتبط بعملية الاستيراد عبر فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان اللازمة لتغطية هذه العملية، اما في السنوات المتبقية من مدة البحث (2016-2021) فنلاحظ أنّ حجم ونسبة مساهمة الائتمان النقدي كان يفوق حجم ونسبة الائتمان التعهدي، بسبب تراجع الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في البلد أولاً، وانخفاض حجم الإيرادات العامة نتيجة تدهور أسعار النفط في سوق النفط الدولية ثانياً، وما ترتب عليه من انخفاض حجم الاستيرادات، فضلاً عن حالة الانكماش الاقتصادي ثالثاً نتيجة التأثر بجائحة كورونا، ومن ثم تراجع حجم الأئتمان التعهدي المرتبط بتغطية عمليات الاستيراد عبر فتح الاعتمادات المستندية، وهذا ما يمكن أن يوضحه الشكل الاتي:

### شكل (12)

#### حجم الائتمان الممنوح من قبل الجهاز المصرفي



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات جدول (9)

### **المبحث الثالث**

#### **العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي وبعض المتغيرات الاخرى مع الائتمان**

**المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)**

**أولاً – العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي و الائتمان النقدي المباشر في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021):**

يستخدم البنك المركزي العراقي في سياسته النقدية ما يعرف بقاعدة تايلور التي تعود إلى الاقتصادي (( John Taylor )) والتي تركز على أن السياسة النقدية الجيدة هي التي تعمل على جعل سعر الفائدة الأساس (سعر البنك) السائد في السوق النقدي دالة طردية (علاقة طردية) في كل من التضخم وفجوة الناتج، أي ربط سعر الفائدة بحالة الاقتصاد، فيتم رفع هذا السعر عندما يكون التضخم أعلى من المعدلات المستهدفة وخفضه في حالة اتجاه الاقتصاد نحو الركود، ومن ثم فإن امكانية تطبيق السياسة النقدية تكون فعالة ومؤثرة عندما تتسم بالشفافية، وتعطي لصناع القرار وأطراف الأسواق المالية والمشروعات القدرة على التنبؤ وبالتالي تجنب التكاليف التي تترتب على عدم التناغم والتناغم بين التغيرات في أسعار الفائدة والتغيرات في المتغيرات الاقتصادية الأخرى وخصوصاً الناتج المحلي الاجمالي والتضخم (البنك المركزي العراقي ، 2008،ص43)

يلاحظ عبر الجدول (10) أن سعر الفائدة الحقيقي شهد انخفاضاً مستمراً للمدة (2004 – 2007) لتبلغ (11.4%- ، 27.49%- ، 40.03%-، 9.12%-) على التوالي بسبب ارتفاع مدلات التضخم ، بالمقابل شهد الائتمان النقدي المباشر ارتفاعاً مستمراً ليلبغ (824.673 ، 1.717.450 ، 2.664.898 ، 3.459.020) مليون دينار على التوالي وذلك من أجل دعم وتشيط القطاعات الاقتصادية، اما عام (2008) فقد ارتفع سعر الفائدة الحقيقي الى (17.45) وبمعدل تغير سنوي قدره (291.34%-) بسبب قرار البنك المركزي العراقي برفع سعر الفائدة(سعر السياسة) من أجل السيطرة على معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على قيمة العملة المحلية. وبالمقابل ارتفع الائتمان النقدي المباشر الى (4.587.454) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (32.62%) بهدف سعي البنك المركزي العراقي الى تمويل المشاريع الاستثمارية ونمو القطاعات الاقتصادية واعادة بناء الجهاز الانتاجي الذي اهمل منذ سنوات طويلة.

## الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي

وفي عام (2009) فقد سجل انخفاضاً الى (15.08%) وبمعدل تغير قدره (13.58%-) وبالمقابل ارتفع الائتمان النقدي المباشر الى (5.690.062) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (21.85%) من أجل تشجيع المصارف التجارية الى منح الائتمان الى الأفراد والمشاريع لدعم النمو الاقتصادي عبر تمويل القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وهنا لا بد من التأكيد على تعزيز دور وفاعلية الاجراءات النقدية يقتضي وضوح معالم وأهداف السياسة الاقتصادية للبلد، أي لا بد من تحقيق القدر اللازم من الانسجام والتنسيق بين كل من السياسة النقدية وسياسات الاقتصاد الكلي وبشكل أكبر منهجية وانتظاماً نحو تشجيع فر الاستثمار الحقيقي ورفع معدل التنمية في البلد (البنك المركزي العراقي، 2009، 16). بينما سجل انخفاضاً الى (7.31%) عام (2010) وبمعدل تغير سنوي قدره (51.53%-) وبالمقابل ارتفع الائتمان المصرفي الى (11.721.535) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (109.68%)، واستمر في الانخفاض الى (3.9%) عام (2011) وبمعدل تغير سنوي قدره (46.65%-) وبالمقابل ارتفع الائتمان النقدي المباشر الى (344.076،20) مليون دينار بسبب قرار البنك المركزي بتخفيض الأموال على المصارف لتحفيزها على منح الائتمان للأنشطة الاقتصادية المختلفة بأسعار مناسبة (البنك المركزي العراقي 2011، 7). أما عام (2012) فقد سجل (3.41%) وبمعدل تغير سنوي قدره (12.56%-) وبالمقابل ارتفع الائتمان النقدي المباشر الى (28.438.688) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (39.78%)، اما عام (2013) فقد ارتفع ليسجل (7.61%) لغاية (2014) وبالمقابل ارتفع الائتمان المصرفي بشكل مستمر ليصل الى (36.752.680) مليون دينار بسبب قرار البنك المركزي العراقي بتمويل القطاعات الاقتصادية، أما عام (2015) ارتفع الى (8.11%) وبمعدل تغير سنوي قدره (11.55%) بالمقابل ارتفع الائتمان النقدي المباشر الى (36.752.680) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (7.70%)، لكنه انخفض الى (6.43%) عام (2016) بالمقابل سجل الائتمان المصرفي ارتفاعاً (37.180.123) مليون دينار بسبب قيام البنك المركزي عبر سياسته النقدية في تحفيز الاقتصاد الوطني، وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي بما يكفل تحقيق الرخاء للمجتمع العراقي. بينما ارتفع الى (7.33%) عام (2017) وبمعدل تغير سنوي قدره (14.00%) وبالمقابل الائتمان النقدي ارتفع الى (37.952.829) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (2.07%) وارتفع الائتمان النقدي. بينما انخفض الى (7.41%) عام (2018) وبمعدل تغير سنوي قدره (1.09%) وبالمقابل ارتفع الائتمان النقدي الى (38.486.947) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (1.40%)، بينما ارتفع الى (7.57%) عام (2019) وبمعدل تغير سنوي قدره (2.16%) وبالمقابل ارتفع الائتمان النقدي الى (42.052.511)

## **الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي**

مليون دينار بسبب اطلاق مشروع المبادرة من قبل البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية. بينما سجل انخفاضاً الى (6.51%) عام (2020) وبمعدل تغير سنوي قدره (14.00-%) بسبب قرار البنك المركزي العراقي من دعم الاقتصاد الوطني في ظل انهيار أسعار النفط الخام وانتشار جائحة كورونا. وبالتالي أدى الى ارتفاع الائتمان النقدي الى (49.817.737) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (18.46%)، وفي عام (2021) فقد انخفض سعر الفائدة الحقيقي الى (1.07%) بمعدل تغير سنوي قدره (83.56-%) بسبب ارتفاع معدلات التضخم التي بلغت (6.43%) وبالمقابل ارتفع الائتمان المصرفي الى (52.971.508) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (6.33%) بسبب الدور الذي لعبه البنك المركزي العراقي في ظل الأزمات الاقتصادية والصحية دوراً محورياً في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وتبني سياسة جوهريّة داعمة للتوجهات المالية والانفاقية للدولة وبما يخدم النهوض بالواقع النقدي لتسريع بناء نظام اقتصادي متكامل (البنك المركزي العراقي، 2021، 1).

## الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي

### جدول (10)

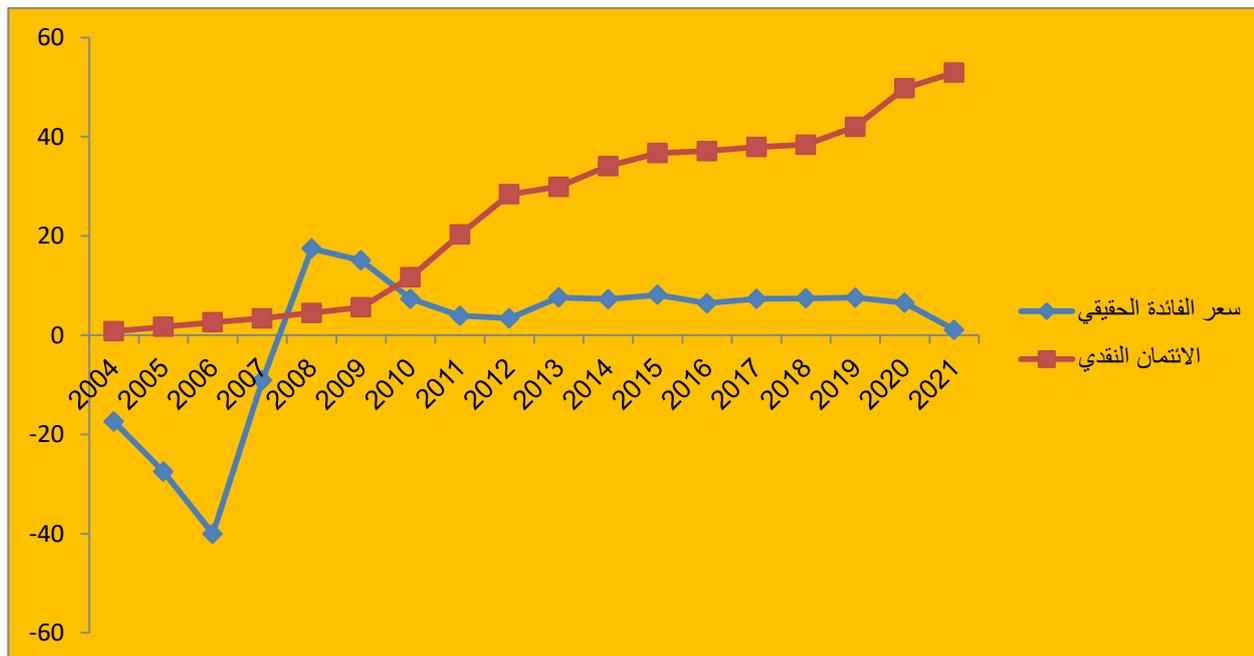
سعر الفائدة الحقيقي والائتمان النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004- 2021)

السنوات	سعر الفائدة الحقيقي %	معدل التغير السنوي %	الائتمان النقدي مليون دينار	معدل التغير السنوي %
2004	- 11.4	---	824.673	---
2005	-27.49	-140.50	1.717.450	108.258
2006	-40.03	45.62	2.664.898	55.16
2007	-9.12	- 77.22	3.459.020	29.79
2008	17.45	-291.34	4.587.454	32.62
2009	15.08	-13.58	5.690.062	21.85
2010	7.31	-51.53	11.721.535	109.68
2011	3.9	-46.65	20.344.076	73.56
2012	3.41	-12.56	28.438.688	39.78
2013	7.61	123.17	29.952.012	5.32
2014	7.27	- 4.47	34.123.067	13.92
2015	8.11	11.55	36.752.680	7.70
2016	6.43	-20.72	37.180.123	1.63
2017	7.33	14.00	37.952.829	2.07
2018	7.41	1.09	38.486.947	1.40
2019	7.57	2.16	42.052.511	9.26
2020	6.51	-14.00	49.817.737	18.46
2021	1.07	- 83.56	52.971.508	6.33

المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، للمدة من (2004-2021).

شكل (13)

سعر الفائدة الحقيقي والائتمان النقدي



المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (10)

ثانياً واقع سعر الفائدة الحقيقي والائتمان التعهدي في الاقتصاد العراقي للمدة من (2004-2021):

يلاحظ عبر الجدول (11) أن سعر الفائدة الحقيقي قد انخفض من (15.08%) عام (2009) الى (7.31%) عام (2010) وبمعدل تغير سنوي قدره (51.53%-) بالمقابل انخفض الائتمان التعهدي من (46.071.845) مليون دينار الى (39.790.906) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (13.63%-) للأعوام المذكورة. وبمعنى إن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يؤثر سلباً على حجم الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية العراقي. وفي عام (2011) انخفض سعر الفائدة الحقيقي الى (3.9%) وبمعدل تغير سنوي قدره (46.65%-) بالمقابل انخفض الائتمان التعهدي الى (39.032.461) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (1.90%-).

أما الأعوام (2013-2012) فقد ارتفع سعر الفائدة الى (3.41%، 7.61%) على التوالي وبالمقابل ارتفع الائتمان التعهدي الى (44.174.190 ، 53.667.052) مليون دينار على التوالي. لكنه انخفض الى (7.27%) عام (2014) وبالمقابل انخفض حجم الائتمان التعهدي الى (50.908.393) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (5.14%-) بسبب تدهور الوضع الاقتصادي نتيجة انخفاض اسعار النفط الخام في الأسواق العالمية. وتدهور الوضع الامني في البلد.

## **الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي**

وفي الأعوام (2015-2016) فقد شهد انخفاضاً الى (8.11%، 6.43%) على التوالي وبمعدلات تغير سنوية قدرها (11.55%، -20.72%) بالمقابل انخفض الائتمان المصرفي الى (40.533.154 ، 33.281.607) مليون دينار على التوالي بسبب تدهور الوضع الاقتصادي وتدهور القطاع التجاري نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام وتراجع الصادرات النفطية في الاقتصاد العراقي.

أما الأعوام (2017 – 2019) فقد سجل سعر الفائدة الحقيقي ارتفاعاً الى (7.33%، 7.41%، 7.57%) على التوالي، بالمقابل سجل الائتمان التعهدي انخفاضاً مستمرا ليلبغ (23.061.378 ، 25.336.633 ، 25.269.822) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية قدرها (-16.91، -8.37% ، -0.26%) على التوالي بسبب تدهور الوضع الاقتصادي وتذبذبات أسعار النفط الخام ما بين الارتفاع والانخفاض، فضلاً عن تدهور النشاط التجاري في البلد، بينما سجل انخفاضاً في الاعوام (2020 ، 2021) ليلبغ (6.51%، 1.07%) على التوالي وبالمقابل ارتفع الائتمان التعهدي الى (25.411.057 ، 27.644.173) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية قدرها (0.71% ، 8.62%) على التوالي.

## الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي

### جدول (11)

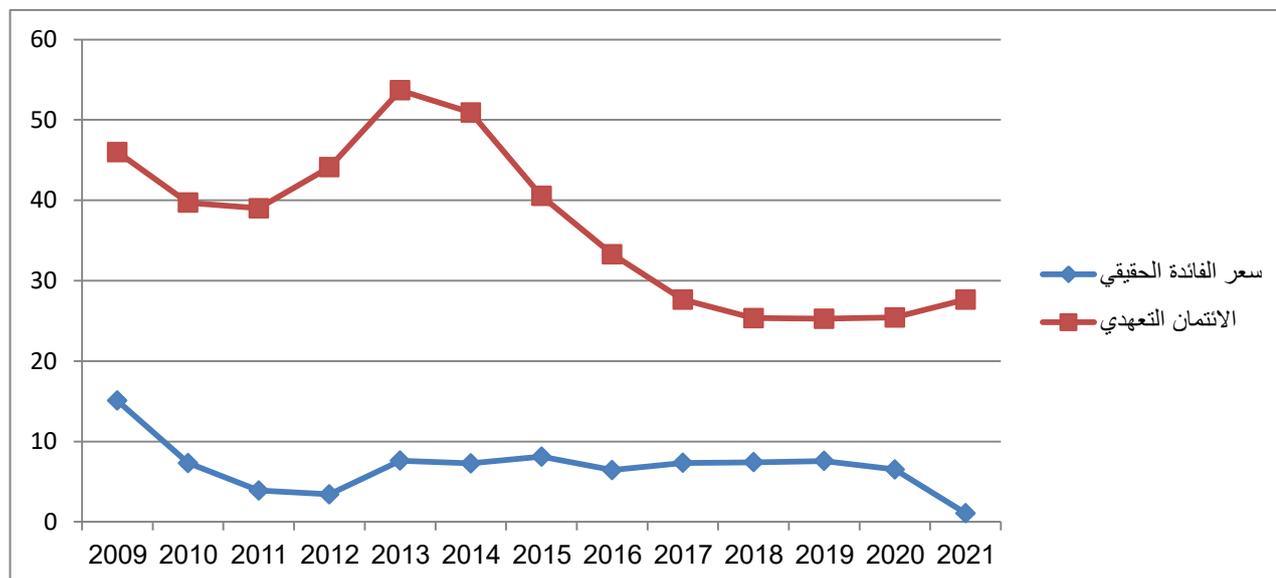
#### سعر الفائدة الحقيقي والائتمان التعهدي

السنوات	سعر الفائدة الحقيقي %	معدل التغير السنوي %	الائتمان التعهدي مليون دينار	معدل التغير السنوي %
2004	- 11.4	---	---	---
2005	-27.49	-140.50	---	---
2006	-40.03	45.62	---	---
2007	-9.12	- 77.22	---	---
2008	-17.45	-291.34	---	---
2009	15.08	-13.58	46.071.845	---
2010	7.31	-51.53	39.790.906	-13.63
2011	3.9	-46.65	39.032.461	-1.90
2012	3.41	-12.56	44.174.190	13.17
2013	7.61	123.17	53.667.052	21.48
2014	7.27	- 4.47	50.908.393	-5.14
2015	8.11	11.55	40.533.154	-20.38
2016	6.43	-20.72	33.281.607	-17.89
2017	7.33	14.00	23.061.378	-16.91
2018	7.41	1.09	25.336.633	-8.37
2019	7.57	2.16	25.269.822	-0.26
2020	6.51	-14.00	25.411.057	0.71
2021	1.07	- 83.56	27.644.173	8.62

المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، للمدة من (2004-2021).

شكل (14)

سعر الفائدة الحقيقي والائتمان التعهدي



المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (11)

**ثالثاً : واقع عرض النقد والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2021):**

يتضح من الجدول (12) أن عرض النقد الواسع (M2) ارتفع من (12.254.000) مليون دينار عام (2004) الى (14.684.000) مليون دينار عام (2005) وبمعدل تغير سنوي قدره (19.83%) بسبب زيادة الودائع الجارية لدى المصارف العراقية وزيادة العملة المتداولة في الاقتصاد العراقي ، مما انعكس على زيادة الائتمان المصرفي من (824.673) مليون دينار الى (1.717.450) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (108.258%) ويعزى ذلك الى زيادة حجم السيولة لدى المصارف ، ثم شهد عرض النقد زيادة مستمرة ومتلاحقة لغاية (2013) ليبلغ (89.512.076) مليون دينار نتيجة الزيادة المستمرة في الودائع الجارية. ودائع التوفير. والسبب الرئيس لزيادة عرض النقد هو الزيادة في الودائع الجارية لدى المصارف التجارية. فضلاً عن فتح مصارف خاصة جديدة. مما ادت الى زيادة السيولة وبالتالي انعكست على ارتفاع الائتمان المصرفي الى (83.619.064) مليون دينار.

وفي عام (2015) فقد انخفض عرض النقد الى (84.572.272) مليون دينار وبمعدل تغير سنوية قدره (9.10%) بسبب انخفاض الودائع الجارية وسعي البنك المركزي الى تحقيق الاستقرار النقدي. كذلك انخفض الائتمان المصرفي الى (77.285.834) مليون دينار بسبب اقراض المصارف التجارية القطاع الحكومي لتمويل العجز في الموازنة العامة نتيجة انهيار اسعار النفط وتراجع الايرادات النفطية

## **الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي**

(البنك المركزي العراقي ، 2015). واستمر الانخفاض لغاية عام (2020) بسبب الازمات التي تعرض لها البلد ( العمليات الارهابية ، انخفاض اسعار النفط ، الاحتجاجات الشعبية وجائحة Covid-19) والتي اثرت في انخفاض حجم الائتمان بسبب قيام الافراد بسحب ودائعهم من المصارف الامر الذي ادى الى انخفاض حجم الائتمان ، وفي عام (2021) عاود الائتمان ارتفاعه إذ بلغ 80.615.681 بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية ، واما عرض النقد ارتفع عام (2016) الى (90.454.105) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (7.01%) واستمره بالارتفاع حتى عام (2021) ليسجل (139.885.978) وبمعدل تغير (16.66) ، ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو مكونات السيولة المحلية ( عرض النقد والودائع الاخرى)ويقصد بالودائع الاخرى (الثابتة ، التوفير، والتأمينات)، ويمكن متابعة تلك التطورات في عرض النقد في الجدول (12).

## الفصل الثاني .. تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي

### جدول (12)

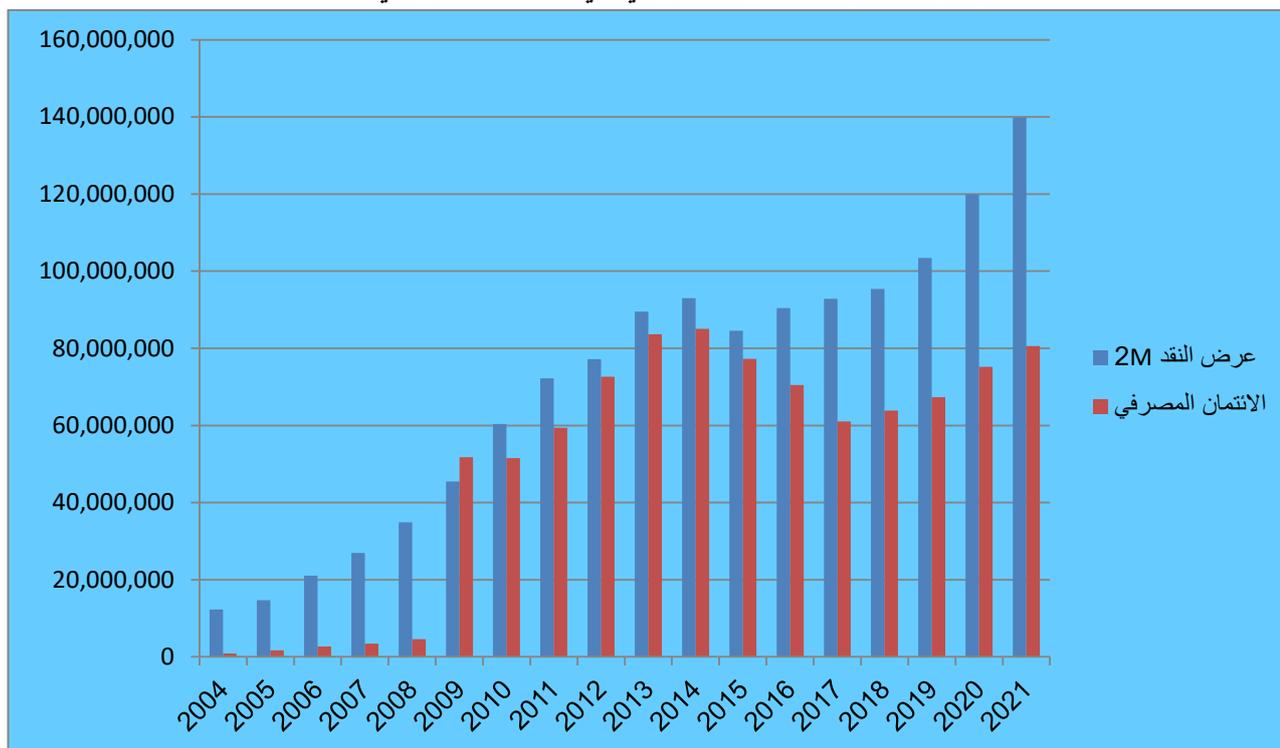
عرض النقد و الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي (مليون دينار)

السنوات	عرض النقد M <sub>2</sub>	معدل التغير السنوي %	الائتمان المصرفي	معدل التغير السنوي %
2004	12.254.000	---	824.673	---
2005	14.684.000	19.83	1.717.450	108.26
2006	21.080.000	43.56	2.664.898	55.17
2007	26.956.076	27.88	3.459.020	29.80
2008	34.919.675	29.54	4.587.454	32.62
2009	45.437.918	30.12	51.761.907	1028.34
2010	60.386.086	32.90	51.512.441	-0.48
2011	72.177.951	19.53	59.376.537	15.27
2012	77.187.497	6.94	72.612.878	22.29
2013	89.512.076	15.97	83.619.064	15.16
2014	92.988.876	3.88	85.031.460	1.69
2015	84.527.272	-9.10	77.285.834	-9.11
2016	90.454.105	7.01	70.461.730	-8.83
2017	92.857.047	2.66	61.014.207	-13.41
2018	95.390.725	2.73	63.823.580	4.60
2019	103.441.131	8.44	67.322.333	5.48
2020	119.906.260	15.92	75.228.794	11.74
2021	139.885.978	16.66	80.615.681	7.16

المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي. للمدة من (2021-2004).

شكل (15)

عرض النقد و الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي



المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (12)

#### رابعاً - سعر الصرف والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2021 - 2004) :

يعد الدينار العراقي العملة التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني في تعاملاته المحلية كما يؤدي الدولار دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي سواء كان على المستوى المحلي أم على مستوى العلاقات الدولية للعراق وذلك لارتباطه بسعر صرف الدينار العراقي (عبد النبي، 2010، ص2)، ويتسم سعر صرف الدينار العراقي بالازدواجية فضلاً عن السعر الرسمي الذي يعد سعراً مركزياً لتقييم جميع إيرادات الخزينة العامة بما فيها المعاملات الحكومية (الشماع والعمري، 2001، ص259)، ويوجد سعر الصرف الموازي ( وهو السعر الذي يتم التعامل به في سوق الصرف الموازية غير الرسمية والذي تتم فيه المعاملات الاقتصادية غير الرسمية) وعادة يطلق عليه تسمية (السوق السوداء) (الغالبى، 2002، ص130) .

وقد شهد سعر صرف الدينار العراقي تغيرات كبيرة بعد عام 2003 ، وذلك بسبب التحديات السياسية والاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد العراقي كما اخذ سعر الصرف الموازي للدينار العراقي بالابتعاد كثيراً عن سعر الصرف الرسمي، فضلاً عن ظهور ترتيبات متعددة لسعر الصرف غير الرسمي، الى جانب التعددية في أسعار الصرف التي نجمت عن الظروف غير الايجابية التي شهدها الاقتصاد العراقي، وما فرضه سوء الإدارة للاقتصاد الوطني للمدة ما قبل عام ( 2003 ) إذ بلغ عدد هذه الأسعار (17) سعراً

## الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي

موازيًا حتى العام المذكور (صالح، 2001، ص36)، أما ما بعد عام (2003) فقد شهد بدأ عملية إعادة تأهيل الاقتصاد العراقي، فهناك عوامل عديدة ساهمت في تحسن واستقرار سعر الصرف منها صدور قانون البنك المركزي عدد ( 56 ) للسنة (2004) وما أتاحه من تحقيق الاستقلالية التامة للبنك المركزي في رسم وتنفيذ سياسته النقدية ولجوئه إلى الاعتماد على الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية ومن أهمها قيام البنك المركزي بتنظيم مزاد للدولار بهدف تحقيق الثبات والتحسين في سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار إلى جانب قيامه بإصدار عملة عراقية جديدة بديلا عن العملة القديمة أعطت للبنك المركزي إمكانية السيطرة التامة على عملية الإصدار والحد من عمليات التزوير للعملة التي كانت تترك آثارا سلبية على قيمة الدينار، وبذلك أصبح هناك سياسة للبنك المركزي أكثر وضوحاً أتاحت له التمتع بالاستقلالية الجديدة لاستقرار سعر صرف الدينار العراقي ومتابعة تحركاته وجعلها ضمن حدود معينة عبر مزادات العملة الأجنبية التي اعتمدت منذ ( 4/10/2003 ) وقد ساهم هذا المزاد في تحقيق الأهداف المطلوبة منه بنسبة جيدة بصفته احد الوسائل غير المباشرة التي اعتمد عليها البنك في رسم وتنفيذ سياسته النقدية الجديدة، اذ دعت الحاجة البنك المركزي إلى إنشاء مزاد العملة لتحسين قيمة الدينار العراقي (داغر ومهوس، 2012، ص10)، واستمر العمل به خلال مدة البحث إنَّ سعر الصرف الاجنبي يؤثر تأثيراً عكسياً على الائتمان المصرفي. اي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي سيؤدي الى انخفاض السيولة لدى المصارف التجارية. وبالتالي تقل قدرة المصارف على منح القروض الى الزبائن. كما يلاحظ عبر الجدول (13) ان سعر الصرف الموازي قد ارتفع من (1453) دينار لكل دولار أمريكي عام (2004) الى (1472) دينار عام (2005) وبمعدل تغير قدره (1.30%) وذلك بسبب اتساع التعامل في الأسواق الموازية ومن اجل السيطرة على حيازات العملات الأجنبية وتشجيع تدفقها من المقيمين في الخارج لجأت الحكومة الى الاعتراف بالسعر الموازي عندما تبنت السياسة النقدية مبدأ التحرير المالي إذ تم دمج النشاطات الثانوية للسوق الموازي للصرف بمجمل الاقتصاد الكلي وتم وضع الإطار القانوني والمؤسسي (عطو، 2001، ص65). بالمقابل ارتفع الائتمان المصرفي من (824.673) مليون دينار عام (2004) الى (1.717.450) مليون دينار عام (2005) وبمعدل تغير سنوي قدره (108.258%) بسبب سعي المصارف الى تمويل القطاعات الاقتصادية بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي. كما ارتفع سعر الصرف الى (1475) دينار عام (2006) وبمعدل تغير سنوي قدره (0.20%) وبالمقابل ازداد الائتمان المصرفي الى (2.664.898) مليون دينار للعام المذكور بسبب استمرار منح المصارف التجارية القروض الى الزبائن والشركات.

## الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي

أما عام (2007) فقد ارتفع سعر الصرف الى (1267) دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (14.10-%) بسبب سعي البنك المركزي الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي والمحافظة على قيمة الدينار العراقي. وبالمقابل ادى الى زيادة الائتمان المصرفي الى (3.459.020) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (29.79%) بهدف سعي البنك المركزي لتشجيع المصارف على منح الائتمان لتحقيق معدلات مرتفعة في نمو الاقتصاد العراقي. ثم استمر الارتفاع لغاية (2009) ليبلغ (1182) دينار . كما سجل الائتمان المصرفي ارتفاعاً ليبلغ (5.690.062) مليون دينار للعام المذكور بسبب استمرار البنك المركزي في تحقيق هدفي الاستقرار والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي وتجنب الركود والبطالة.

وفي الاعوام (2010 - 2012) فقد شهد سعر الصرف الموازي ارتفاعاً مستمراً ليبلغ (1186 . 1196 . 1233) دينار لكل دولار على التوالي. وبالمقابل ارتفع الائتمان المصرفي ليبلغ (11.721.535 . 28.438.688) مليون دينار على التوالي.

أما الأعوام (2013 – 2014) فقد انخفض سعر الصرف الموازي الى (1232 . 1214) دينار بالمقابل ارتفع الائتمان المصرفي الى (29.952.012 . 34.123.067) مليون دينار على التوالي بسبب استمرار دور البنك المركزي في تشجيع المصارف التجارية لمنح الائتمان الى الزبائن.

وفي الأعوام (2015 – 2016) فقد ارتفع سعر الصرف الموازي الى (1247 . 1275) دينار على التوالي بسبب عمليات المضاربة في سوق العملات الأجنبية. وبالمقابل ارتفع الائتمان المصرفي الى (36.752.680 . 37.180.123) مليون دينار على التوالي بسبب زيادة الطلب على الائتمان المصرفي من قبل الزبائن وبشكل مستمر لدعم المشاريع الاستثمارية لزيادة الطاقة الانتاجية.

أما الأعوام (2017 – 2019) فقد شهد سعر الصرف الموازي انخفاضاً مستمراً ليبلغ (1258 . 1209 . 1196) دينار على التوالي بسبب سعي البنك المركزي العراقي الى تحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على قيمة الدينار العراقي أمام العملات الأجنبية (الدولار الامريكي) بالمقابل ارتفع الائتمان المصرفي الى (37.952.829 ، 38.486.947 ، 42.052.511) مليون دينار على التوالي بسبب اطلاق البنك المركزي مشروع المبادرة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (البنك المركزي العراقي . 2017-2019).

وفي الاعوام (2020 - 2021) فقد شهد انخفاض سعر الصرف الموازي الى (1234 . 1474) دينار على التوالي لغرض تمويل العجز في الموازنة العامة نتيجة انتشار جائحة كورونا وانهايار اسعار النفط

## الفصل الثاني ..تحليل طبيعة سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي

الخام. وبالمقابل ارتفع الائتمان المصرفي الى (49.817.737 . 52.971.508) مليون دينار على التوالي بسبب اقراض المشاريع الاستثمارية والتجارية من قبل المصارف العراقية.

### جدول (13)

سعر الصرف والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي

السنوات	سعر الصرف الموازي دينار	معدل التغير السنوي %	الائتمان المصرفي مليون دينار	معدل التغير السنوي %
2004	1453	---	824.673	---
2005	1472	1.30	1.717.450	108.258
2006	1475	0.20	2.664.898	55.16
2007	1267	-14.10	3.459.020	29.79
2008	1203	-5.05	4.587.454	32.62
2009	1182	- 1.74	5.690.062	21.85
2010	1186	0.33	11.721.535	109.68
2011	1196	0.84	20.344.076	73.56
2012	1233	3.09	28.438.688	39.78
2013	1232	-0.08	29.952.012	5.32
2014	1214	-1.46	34.123.067	13.92
2015	1247	2.71	36.752.680	7.70
2016	1275	2.24	37.180.123	1.63
2017	1258	-1.33	37.952.829	2.07
2018	1209	-3.89	38.486.947	1.40
2019	1196	-1.07	42.052.511	9.26
2020	1234	3.92	49.817.737	18.46
2021	1474	19.44	52.971.508	6.33

المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة من (2004-2021).

## الفصل الثالث

### قياس وتحليل سعر الفائدة الحقيقي وبعض المتغيرات واثرها على

### الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

#### تمهيد :

بعد أن تطرقنا عن الاطار النظري لسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي، وطبيعة العلاقة بينهما وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية، كذلك التطرق إلى تطور سعر الفائدة الحقيقي وبعض المتغيرات النقدية والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)، ومن ثم طبيعة العلاقة بين (سعر الفائدة الحقيقي، عرض النقد الواسع  $M_2$ ، سعر الصرف الموازي) والائتمان في الاقتصاد العراقي للمدة المذكورة، ونأتي في هذا الفصل الى معرفة أثر المتغيرات النقدية (سعر الفائدة الحقيقي، عرض النقد الواسع  $M_2$  وسعر الصرف الموازي) في الائتمان المصرفي بأسلوب كمي عبر استخدام أساليب الاقتصاد القياسي وشملت (الاستقرارية، نموذج الانحدار الذاتي ARDL، مشكلة الارتباط الذاتي LM، مشكلة عدم ثبات التباين، استقرارية النموذج ككل CUSUM)، وتم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسة وهي كالآتي:

#### المبحث الأول : الاطار النظري للنموذج القياسي .

#### المبحث الثاني : توصيف النموذج القياسي.

#### المبحث الثالث : قياس وتحليل أثر سعر الفائدة الحقيقي على الائتمان المصرفي.

## المبحث الأول

### الاطار النظري للنموذج القياسي

#### أولاً: الاطار النظري لاستقرارية السلاسل الزمنية:

##### 1. تعريف الاستقرارية للسلسلة الزمنية:

تعرف السلسلة الزمنية بأنها مجموعة من المشاهدات أو القياسات التي تأخذ على إحدى الظواهر (الاقتصادية، الاجتماعية، الطبية والطبيعية،...الخ) على فترات زمنية متتابعة عادة ما تكون متساوية الطول (شعراوي، 2005، 6).

يعد استقرارية السلاسل الزمنية أداة تتم عبرها تشخيص المعيارية في تطبيقات تحليل السلاسل الزمنية، وكذلك معرفة الخصائص الاحصائية للسلاسل الزمنية للبحث على أساس درجة تكاملها.

ونظراً لما وضحته العديد من الدراسات طريقة الفحص النظري قد لا تؤدي الى نتائج مؤكدة بشأن طبيعة استقرار سلاسلها الزمنية، وخاصة في ظل وجود العديد من الاختبارات القياسية التي تم تطويرها لهذا الغرض وعبر ذلك يتضح ان أغلب الدراسات الزمنية التي يتم استخدامها تتسم بحالة من عدم الاستقرار وذلك نتيجة لاحتوائها على ما يسمى بجذر الوحدة (Root unit) وهذا ما تنص عليه فرضية العدم ( $H_0$ ) وهذا ينطبق على أغلب السلاسل الزمنية التي يتم فحص استقرارية سلاسلها الزمنية قبل تقديرها، لكونه يعد اختباراً مهماً وفي حال كانت نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية غير مستقرراً يؤدي ذلك الى نتائج انحدار زائفة (Mahran & Gudarizi 2016 18)، وفي أغلب الأحيان عند ظهور النتائج وتكون في حالة من عدم الاستقرار للسلاسل الزمنية فأن سبب ذلك يكون أما اعتماد الباحث على مشاهدات غير واقعية أصلاً أو قد تكون من نوع (TS) و(DS) ويمكن توضيحها كالاتي (نقار والعواد، 2011، 129):

### أ. السلسلة الزمنية غير المستقرة من النوع (TS):

في هذا النوع من السلاسل الزمنية في حال حدوث أي تغيير في اللحظة أو الزمن (t) يكون تأثيره عابراً (Transient) ويمكن علاج حالة عدم الاستقرار هذه السلسلة الزمنية باستخدام طريقة أخرى وهي طريقة المربعات الصغرى (OLS).

### ب. السلسلة الزمنية غير المستقرة من (DS):

يعد هذا النوع أكثر انتشاراً من النوع الأول (TS)، وفي حال ظهرت نتائجه وكانت غير مستقرة فيتم استخدام الفروق (Different) لغرض تحقيق استقرار السلسلة الزمنية، ويمتاز هذا النوع من الاستقرارية أنه في حال حدوث أي صدمة في لحظة زمنية معينة ستؤثر على السلسلة الزمنية بشكل انعكاسات مستمرة ومتناقصة على السلسلة الزمنية (الياس، وحمزة، 2014، 10-11).

### 2. شروط الاستقرارية السلسلة الزمنية :

السلسلة الزمنية مستقرة يجب توفر الشروط الآتية (Gugarati, 2004:797):

أ. ثبات المتوسط الحسابي عبر الزمن.

$$E(Y_t) = \mu \dots (1)$$

إذ ان :

$\mu$  : الوسط الحسابي.

ب. ثبات التباين عبر الزمن:

$$E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2 \dots (2)$$

$\sigma^2 =$  التباين عبر الزمن.

## الفصل الثالث ... قياس وتحليل أثر سعر الفائدة الحقيقي في الائتمان المصرفي

ت. إن يكون التباين المشترك (Covariance) بين قيمتين، المتغير ذاته معتمداً على الفجوة الزمنية وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغيرات، أي على الفرق بين مدتين زمنيتين.

ومن أهم الاختبارات التي تستخدم لمعالجة البيانات التي تعاني من جذر الوحدة هي اختبار ديكي فولر البسيط (Simple Dickey-Fuller) واختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) والذي يعد من أهم الطرق المستخدمة في معالجة البيانات التي تعاني من جذر الوحدة، إذ يعتمد هذا الاختبار على (صيغة النموذج، وحجم العينة، ومستوى المعنوية)، ويعمل اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) باستخدام طريقة المربعات الصغرى في ثلاثة صيغ وهي كالاتي (عطشان، 2010، 190-191):

### 1. الصيغة الأولى:

$$\Delta Y_t = a + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k p_j \Delta Y_{t-j} + e_t \dots \dots \dots (1)$$

أي بوجود الحد الثابت

$$a = 0, H_0: \lambda = 0 \text{ or } p = 1$$

$$a \neq 0, H_1: \lambda < 0 \text{ or } p < 1$$

### 2. الصيغة الثانية:

$$\Delta Y_t = a + Bt + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k p_j \Delta Y_{t-j} + e_t \dots \dots \dots (2)$$

أي بوجود الحد الثابت والاتجاه العام، والفروض المراد اختبارها هي:

$$B = 0, a = 0, H_0: \lambda = 0 \text{ or } p = 1$$

$$B \neq 0, a \neq 0, H_1: \lambda < 0 \text{ or } p < 1$$

إذ إن (Y) يمثل السلسلة المراد اختبارها، و(Δ) يمثل الفروق الأولى للسلسلة، و(e<sub>t</sub>) يمثل

حد الخطأ العشوائي.

### 3. الصيغة الثالثة:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k p_j \Delta Y_{t-j} + e_t \dots \dots \dots (3)$$

أي بدون الحد الثابت والاتجاه العام، والفروض هي:

$$H_0: \lambda = 0 \text{ or } p = 1$$

$$H_1: \lambda < 0 \text{ or } p < 1$$

ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية (k) إلى أن تختفي مشكلة الارتباط التسلسلي اعتماداً على اختبار (D.W)، ثم نختبر النتائج باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (Augmented Dickey-fuller).

## الفصل الثالث ... قياس وتحليل أثر سعر الفائدة الحقيقي في الائتمان المصرفي

وبعد إجراء اختبار جذر الوحدة (ADF) سنعمل على اختبار فرضية العدم والفرضية البديلة، فإذا كانت قيمة (t) المحسوبة (الإحصائية) اكبر من قيمتها الحرجة (الجدولية) فأنها تكون معنوية إحصائياً لهذا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل أي خلو السلسلة من جذر الوحدة والسلسلة ساكنة، بينما إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أقل من قيمتها الحرجة نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم والسلسلة تكون غير ساكنة وسيتم اخذ الفروق الأولى، فإذا حققت السلسلة الاستقرار فإن المتغير يعد متكاملًا من الدرجة الأولى، أما إذا كانت غير مستقرة فيتم تكرار الاختبار بأخذ فروق من الدرجة الأعلى وهكذا إلى أن تصبح السلسلة مستقرة (عبيد، 2017: 407-408)

وترجع أهمية دراسة السمات الإحصائية للسلاسل الزمنية لأسباب عديدة أهمها :

- أ. إنَّ استقرار السلاسل الزمنية اقتصادياً يختلف عن استقرارها إحصائياً.
- ب. إنَّ الطبيعة غير الساكنة للمتغيرات الاقتصادية تؤثر في نتائج الاختبارات القياسية إذ يزداد احتمال الارتباط الزائف وتباين القيمة المقدرة لمعاملات الانحدار لكونه يكون اقل ما يمكن.

أما درجة التكامل فهي تختلف إذا ما كانت السلسلة الزمنية مستقرة في المستويات  $I(0)$ ، أو مستقرة في الفرق الأول  $I(1)$ ، أو في الفرق الثاني  $I(2)$ ، ويتم معرفة درجة التكامل بأجراء اختبار ديكي- فولر الموسع على الفرق الأول:

$$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$$

والفرق الثاني:

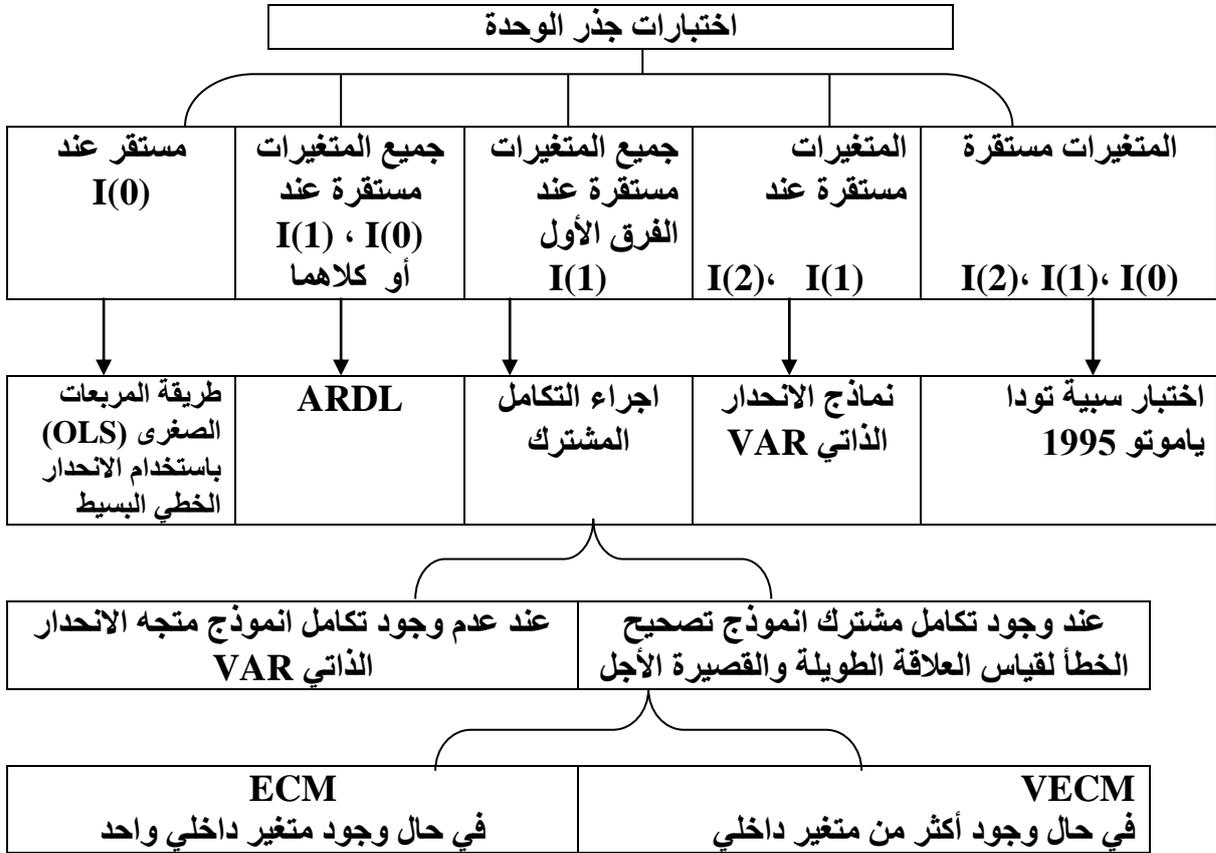
$$\Delta Y_t = \Delta Y_t - \Delta Y_{t-1}$$

فإذا كان الفرق الأول مستقرًا والدالة غير مستقرة في المستويات يقال إنَّها متكاملة من الدرجة  $I(1)$ ، وفي الغالب تكون السلاسل الزمنية غير ساكنة من الدرجة الأولى (الجنابي والغالبي، 2011، 10-11) .

## الفصل الثالث ... قياس وتحليل أثر سعر الفائدة الحقيقي في الائتمان المصرفي

وبيين المخطط (2) طرق اختبارات جذر الوحدة:

### المخطط (2)



المصدر: مالك علام عفات عودة الدليمي، قياس وتحليل محددات الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (1985-2015)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد، 2018، ص 111.

### ثانياً : الاطار النظري لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL):

#### 1. تعريف النموذج (ARDL) :

يعد انموذج (ARDL) احد اساليب النماذج الديناميكية للتكامل المشترك التي شاع استعمالها في الاعوام الاخيرة اذ يقدم هذا الانموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنياً كمتغيرات مستقلة في الانموذج ، فقد طبق هذا الانموذج من لدن محمد هاشمي بيساران وشين (Pesaran and Shin 1999) وتم تطويره من (Pesaran) وآخرون في عام (2001)، ومن مميزات هذا الانموذج انه لا يشترط ان تكون المتغيرات الداخلة في الانموذج متكاملة من الرتبة نفسها اذ يمكن استعماله اذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر I(0) او متكاملة من الدرجة واحد I(1) او مزيج من كليهما بخلاف منهج التكامل المشترك لجوهانسن. وكذلك

## الفصل الثالث .... قياس وتحليل أثر سعر الفائدة الحقيقي في الائتمان المصرفي

يقدم هذا الانموذج مقدرات كفاءة وغير متحيزة لان الانموذج يكون خالياً من الارتباط الذاتي وايضا يستخدم هذا الانموذج في العينات الصغيرة (Khalil and Mikhael، 2011، 20).  
كذلك يقدم هذا الانموذج تحليلاً اقتصادياً للأجل القصير والطويل وفق انموذج تصحيح

الخطأ غير المقيد (Unrestricted Error Correction Model) (UECM) ويتم اختبار وجود العلاقة الطويلة الاجل بين المتغيرات وفق منهج اختبار الحدود (Bound Test Approach) عن طريق مقارنة قيمة اختبار (F-Stat) مع القيم الجدولية الخاصة المقدمة من لدن (Narayan، 2005)، فاذا كانت قيمة (F-Stat) المحتسبة اكبر من الحد الاعلى للقيمة الحرجة فهنا يتم رفض فرضية العدم ( $H_0:b=0$ ) وقبول الفرضية البديلة ( $H_1:b \neq 0$ ) أي وجود علاقة التكامل الطويلة الاجل بين المتغيرات، اما اذا كانت القيمة المحتسبة تقع بين الحدود العليا والدنيا فالنتيجة تكون غير حاسمة، في حين اذا كانت أقل من الحد الأدنى فهذا يعني عدم وجود العلاقة الطويلة الاجل (Alimi، 2014:107)

### مميزات استخدام نموذج (ARDL):

يتميز هذا النموذج بالخصائص الآتية (Budha، 2012:3)  
أ. لا يشترط أن تكون المتغيرات الداخلة في النموذج متكاملة من الرتبة نفسها إذ يمكن استخدامه إذا كانت المتغيرات متكاملة عند المستوى (0) I أو متكاملة عند الفرق الأول (1) I أو مزيج من كليهما على خلاف منهج التكامل المشترك لجوهانسن.  
ب. يقدم هذا النموذج مقدرات كفاءة وغير متحيزة لأنه يخلو من الارتباط الذاتي وأيضاً يستخدم هذا الأنموذج حتى في العينات الصغيرة .

### 2. خطوات تقدير نموذج (ARDL) :

أ. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكاملها باستخدام اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF).  
ب. تحديد فترات الابطاء المثلى باستخدام نموذج الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR) وعبر مدة الابطاء المثلى التي تحمل أقل قيمة للمعايير (AIC) و (SC) ومعيار (HQ) في حين يوصي (Pesaran) إذا كانت البيانات سنوية وحجم العينة صغيرة يمكن استخدام حد أعلى لفترات الابطاء (محمود وبشار، 2012، 11).

## الفصل الثالث .... قياس وتحليل أثر سعر الفائدة الحقيقي في الائتمان المصرفي

ت. تقدير نموذج (ARDL) عبر اختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل باستخدام اختبار الحدود (Bound test) وان اختبار سلامة واستقرارية النموذج عن طريقة مجموعة من الاختبارات (جار الله وذنون، 2012، 39):

- 1) اختبار معنوية المعلمات المقدرة باستخدام اختبار (Wald).
- 2) اختبار الحدود (Bound Test).
- 3) اختبار استقرارية النموذج عن طريق اختبار (CUM SUM) و(CUM SUM SQ).

تقدير المعلمات قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ) وطويلة الأجل والذي يمكن تقديره وفق الصيغة الآتية (خلف، 2011، 188):

$$\Delta(Y_t) = c + Y_{t-1} + \beta X_{t-1} + \sum_{i=1}^n a1 \Delta(Y_{t-i}) + \sum_{i=0}^m a2 \Delta(X_{t-i}) + \mu_t$$

إذ أن :

$\Delta$ : تمثل الفروق.

C : الحد الثابت

m•n : الحدود العليا لمدد التخلف الزمني للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع،

$\beta$  : مقدرة المتغير المستقل الابطاء لسنة واحدة.

a1، a2 : معلمات الأجل الطويل.

I : ممكن أن تكون (1، 2، .....، 3)  $u_t$  حد الخطأ العشوائي.

C +  $Y_{t-1}$  +  $BX_{t-1}$  : منطقة الأجل الطويل (منطقة الابطاءات لسنة واحدة للمتغيرين التابع والمستقل).

$\sum_{i=1}^n a1 \Delta(Y_{t-i})$  : منطقة الابطاءات للمتغير التابع.

$\sum_{i=0}^m a2 \Delta(X_{t-i})$  : منطقة الابطاءات للمتغير المستقل.

### ثالثا : الاختبارات التشخيصية :

#### 1. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي LM test:

تؤثر مشكلة ارتباط البواقي عبر الفجوات الزمنية واختلاف التباين لإخطاء على كفاءة المعلمات، أي تصبح ليس لها تباين أقل من كل المعلمات المقدرة المتاحة، مما يؤثر على اختبار الفرضيات الخاصة لهذا النموذج، وأهم الاختبارات للكشف عن هذه المشكلة (LM)، فاذا

## الفصل الثالث ... قياس وتحليل أثر سعر الفائدة الحقيقي في الائتمان المصرفي

كانت القيمة الاحتمالية (Prob.) لاختبار (S-Statistic) أكبر من مستوى معنوية (0.05) فيعني ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي (LM)، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية (Prob.) أقل من مستوى المعنوية (0.05) فالنموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي (عبدالله وبو قصبه، 127).

### 2. اختبار مشكلة عدم ثبات التباين Breusch –Pagan-Godfery:

يعتبر هذا الاختبار الأقوى على الاطلاق من بين كل الاختبارات لأنه لا يفرض نوع محدد لنمذجة عدم تجانس التباين بل يسمح للباحث باختبار المتغيرات التي تفسر وتشرح عدم تجانس التباين، فيمكننا اختبار المتغيرات التفسيرية أو المتغير التابع أو البواقي واختيار الأس المناسب أو متغيرات أخرى يفترضها الباحث نمذجة تباين البواقي، ويمكن كتابة الصيغة كالاتي(العقاب، 2018، 126-127):

$$e_t^2 = [ f (X_1 , X_2 , \dots , X_k) e_t , Y_t , Z ]$$

والفرضية العدمية ( $H_0$ ) لهذا الاختبار هي ثبات تباين البواقي، فإذا كانت  $n$  تمثل حجم العينة،  $R^2$  معامل التحديد المضاعف للنموذج المقترح من طرف الباحث، فإن الاحصائية المحسوبة لهذا الاختبار عبر مضاعف لاغرانج:

$$LM = n \times R^2 \rightarrow X^2 (p)$$

فاذا كانت القيمة الاحتمالية (P- value) بمستوى معنوية اكبر من (0.05) نقبل فرضية العدم أي سلسلة البواقي ذات تباين ثابت، أما لو كان (P- value) اقل من (0.05) فان تباين البواقي غير ثابت الزمن.

رابعاً : اختبار المجموع التراكمي للأخطاء (CUSUM) :

يعتمد اختبار (CUSUM) على المجموع التراكمي لأخطاء التنبؤ باستخدام الانحدارات الانعكاسية السابقة، إذ أننا في اللحظة (j-1) نقدر التنبؤ بالقيمة المستقبلية للفترة المقبلة (j)  $\hat{Y}_j$  باستخدام النموذج المقدر باستخدام المقدر (j-1) نقدر التنبؤ في اللحظة (j) فهي (Y<sub>j</sub>) فتكون البواقي الانعكاسية (Residu Recursif) W<sub>j</sub> على النحو الآتي (العقاب، 2018، 85):

$$W_j = \frac{Y_j - \hat{Y}_j}{Se}$$

إذ أن Se : يمثل مقدر الانحراف المعياري لبواقي التنبؤ.

نكرر هذه العملية من أجل كل العينة الممكنة :

$$(n + 2) (k + 3) (k + 4) \dots n$$

ونحسب قيم (W<sub>j</sub>) وعندئذ تكون احصائية (Cumsum) على النحو الآتي :

$$W_t = \frac{n-k}{SCR} \sum_{j=k+1}^t W_j \quad , \quad t = (n+k) (k+3) (n+k) \dots n$$

إذ أن (SCR) يمثل مجموع مربعات البواقي المحسوبة انطلاقاً من النموذج المقدر على أساس حجم العينة.

## المبحث الثاني

### توصيف وصياغة النموذج القياسي

#### أولاً : توصيف وصياغة النموذج القياسي:

يقصد بالنموذج القياسي هو عبارة عن نموذج اقتصادي يعبر عنه برمز رياضية تمثل طبيعة العلاقات الاقتصادية للظاهرة المدروسة وبصورة أقرب الى الدقة مستخدماً في ذلك العوامل المحددة أو المؤثرة في سلوك الظاهرة بشكل جزئي أو كلي بضمنه العامل غير المحدد والمتمثل بالمتغير العشوائي (Random Variable) (السيفو وآخرون، 2006، 47)، وفي هذه المرحلة سيتم تحديد متغيرات النموذج، وهنا استند الباحث على المعلومات المتوافرة عن الظاهرة موضوع البحث، وكما في المعادلة الآتية:

$$TBC = (M_2, PER, RIR)$$

$$TC = \beta_0 + \beta_1 M_2 + \beta_2 PER + \beta_3 RIR + U_i$$

اذ ان :

TBC : الائتمان المصرفي (المتغير التابع).

M<sub>2</sub> : عرض النقد الواسع (المتغير المستقل الأول)

PER : سعر الصرف الموازي ( المتغير المستقل الثاني)

RIR : سعر الفائدة الحقيقي (المتغير المستقل الثالث).

B<sub>0</sub> : الحد الثابت للمعلمة.

B<sub>1</sub>، B<sub>2</sub>، B<sub>3</sub> : الميل الحدي لانحدار المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

U<sub>i</sub> : المتغير العشوائي.

## الفصل الثالث ... قياس وتحليل أثر سعر الفائدة الحقيقي في الائتمان المصرفي

جدول ( 14 )

متغيرات النموذج

العلاقة	نوعه	رمزه باللغة الانكليزية	المتغير باللغة الإنكليزية	المتغير باللغة العربية
	تابع	TC	Total Bank Credit	الائتمان المصرفي الكلي
عكسيه	مستقل	RIR	Real interest rate	سعر الفائدة الحقيقي
عكسيه	مستقل	PER	Parallel exchange rate	سعر الصرف
طرديه	مستقل	M <sub>2</sub>	Money supply 2	عرض النقد الواسع

**ثانياً : العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وفقاً للنظرية الاقتصادية:**

1. العلاقة بين عرض النقد الواسع (M2) والائتمان المصرفي :

العلاقة بين عرض النقد الواسع والائتمان المصرفي علاقة طردية، كلما ارتفع عرض النقد الواسع سيؤدي الى انخفاض سعر الفائدة، مما يؤدي الى ارتفاع الائتمان المصرفي (الشمري، 1988، 215).

2. العلاقة بين سعر الصرف الموازي والائتمان المصرفي:

تمثل العلاقة بين سعر الصرف الموازي والائتمان المصرفي علاقة عكسية، كلما ارتفع سعر الصرف الموازي سيؤدي الى انخفاض حجم السيولة النقدية لدى المصارف التجارية، مما سيؤدي الى انخفاض قدرة المصارف على منح الائتمان الى الزبائن، والعكس صحيح.

3. العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي:

العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي علاقة عكسية، كلما ارتفع سعر الفائدة الحقيقي سيؤدي الى الائتمان المصرفي، والعكس صحيح (الشمري، 1988، 215).

### ثالثاً : مصادر بيانات النموذج :

أعتمد الباحث على سلسلة زمنية تتكون من عدد من المشاهدات ، وتم جمع البيانات عبر النشرات والتقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث للمدة (2004 – 2021).

## المبحث الثالث

### تحليل وتقدير أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

أولاً: تحليل نتائج استقرارية السلاسل الزمنية : من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ ان المتغير (M2) استقر عند الفرق الاول وبوجود قاطع فقط وعند مستوى المعنوية (5%) ، كما ونلاحظ المتغير (PER) استقر عند الفرق الاول ايضاً وبوجود قاطع فقط وعند مستوى المعنوية (5%) ، اما المتغير (RIR) فاستقر عند المستوى وبوجود قاطع فقط وعند مستوى المعنوية (5%) ، وكذلك استقر المتغير (TC) عند الفرق الاول وبوجود قاطع فقط وعند مستوى المعنوية (1%) .

#### جدول ( 15 )

نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
					<u>At Level</u>	
	<b>M2</b>	<b>PER</b>	<b>RIR</b>	<b>TC</b>	t-Statistic	<b>With Constant</b>
	-1.6226	-1.0676	-3.4826	-1.6111		
	<b>0.4393</b>	<b>0.6873</b>	<b>0.0287</b>	<b>0.0600</b>	<b>Prob.</b>	
	n0	n0	**	No		
	-1.2260	-2.9546	-1.5037	-1.5460	t-Statistic	<b>With Constant &amp; Trend</b>
	<b>0.8551</b>	<b>0.1863</b>	<b>0.7634</b>	<b>0.0701</b>	<b>Prob.</b>	
	n0	n0	n0	No		
	-0.7118	1.0408	-2.3603	1.4327	t-Statistic	<b>Without Constant &amp; Trend</b>
	<b>0.3871</b>	<b>0.9077</b>	<b>0.0232</b>	<b>0.7877</b>	<b>Prob.</b>	
	n0	n0	**	n0		
					<u>At First Difference</u>	
	d(M2)	d(PER)	d(RIR)	d(TC)	t-Statistic	<b>With Constant</b>
	-3.3291	-1.0451	-2.8405	-4.6145		
	<b>0.0393</b>	<b>0.0315</b>	<b>0.0842</b>	<b>0.0064</b>	<b>Prob.</b>	
	**	**	*	***		
	-2.1897	3.5296	-2.1178	-4.3046	t-Statistic	<b>With Constant &amp; Trend</b>
	<b>0.4448</b>	<b>0.9971</b>	<b>0.4819</b>	<b>0.0344</b>	<b>Prob.</b>	
	n0	n0	n0	**		
	-3.4322	-4.8982	-2.9294	-4.8806	t-Statistic	<b>Without Constant &amp; Trend</b>

## الفصل الثالث ... قياس وتحليل أثر سعر الفائدة الحقيقي في الائتمان المصرفي

	<b>0.0028</b>	<b>0.0328</b>	<b>0.0076</b>	<b>0.0002</b>	<b>Prob.</b>	
	***	***	***	***		
					<b>Notes:</b>	
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant						
		b: Lag Length based on SIC				
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.						

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews12)

### ثانياً : تحليل نتائج اختبار نموذج الانحدار الذاتي (ARDL):

1. أثر المتغيرات المستقلة ( M2، IRI، PER ) على المتغير التابع (الائتمان المصرفي الكلي):

بما ان بعض المتغيرات استقرت عند الفرق الاول والبعض الاخر استقر عند المستوى، ولوجود اكثر من متغير مستقل ومتغير تابع واحد، لذلك تم استخدام نموذج (ARDL) من اجل قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات النموذج القياسي .

#### جدول ( 16 )

اثر المتغيرات المستقلة (سعر الفائدة الحقيقي، سعر الصرف، عرض النقد M2) على المتغير التابع (الائتمان النقدي) باستخدام نموذج (ARDL)

<b>Dependent Variable: TC</b>				
<b>Method: ARDL</b>				
<b>Date: 03/30/23 Time: 09:28</b>				
<b>Sample (adjusted): 2010 2021</b>				
<b>Included observations: 12 after adjustments</b>				
<b>Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)</b>				
<b>Model selection method: Akaike info criterion (AIC)</b>				
<b>Dynamic regressors (0 lag, automatic): RIR PER M2</b>				
<b>Fixed regressors: C</b>				
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0067	3.797751	0.277993	1.055749	TC(-1)
0.1407	-1.661049	1673646.	-2780007.	RIR
0.2374	-1.291984	55045.84	-71118.35	PER
0.4539	-0.792791	83.67131	-66.33388	M2
0.1387	1.670927	65317661	1.09E+08	C
71045049	Mean dependent var		0.756815	<b>R-squared</b>
10081365	S.D. dependent var		0.617852	<b>Adjusted R-squared</b>
34.42266	Akaike info criterion		6232109.	<b>S.E. of regression</b>
34.62471	Schwarz criterion		2.72E+14	<b>Sum squared resid</b>

## الفصل الثالث ... قياس وتحليل أثر سعر الفائدة الحقيقي في الائتمان المصرفي

34.34786	Hannan-Quinn criter.	-201.5360	Log likelihood
1.308696	Durbin-Watson stat	5.446169	F-statistic
		0.025878	Prob(F-statistic)
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.			

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews12)

يلاحظ عبر الجدول (16) أن قيمة الميل الحدي لمعلمة متغير سعر الفائدة الحقيقي بلغت (-2780007) وتعني وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة والائتمان المصرفي وهو يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية، بالتالي ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي بمقدار وحدة واحدة في سعر الفائدة الحقيقي سيؤدي إلى انخفاض الائتمان المصرفي بمقدار (27800). وذلك لأن سعر الفائدة واحدة من سياسات البنك المركزي التي يتبعها في التأثير في حجم الائتمان المصرفي الاستثماري، إذ تكون القروض مشجعة للمستثمر المقترض عبر تحديد سعر الفائدة ولمدة طويلة، إذ تتحمل الدولة الفرق بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة المخفض على الائتمان الاستثماري لصالح المصارف التي تمنح القروض، وهذا يمثل انفاقاً تتحمله الدولة بهدف جذب أو توسيع الاستثمارات وزيادة الطاقة الانتاجية في الاقتصاد العراقي لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، أما معلمة سعر الصرف الموازي فبلغت (-71118.35)، مما يعني وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الموازي والائتمان المصرفي وهو يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية، بالتالي فان ارتفاع سعر الصرف الموازي بمقدار وحدة سيؤدي إلى انخفاض الائتمان المصرفي بمقدار (71118.35). وجاء ذلك بهدف سعي البنك المركزي العراقي بالسيطرة على نسب السيولة وتحقيق الاستقرار النقدي وتجنب استمرار زيادة كميات النقود التي تؤدي إلى خلق فجوات تضخمية قد تنعكس سلباً على قيمة العملة المحلية (الدينار العراقي). أما معلمة عرض النقد الواسع M2 فبلغت (-66.3388) وتعني وجود علاقة عكسية بين عرض النقد الواسع والائتمان المصرفي وهو لا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية. وبالتالي فان ارتفاع عرض النقد بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الائتمان المصرفي،.

أما قيمة معامل القوة التفسيرية ( $R\text{-squared}=0.75$ ) ويعني ان المتغيرات المستقلة (عرض النقد الواسع، سعر الصرف الموازي وسعر الفائدة الحقيقي) تفسر (0.75) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الائتمان المصرفي الكلي)، أما المتبقي (0.25) فيعود الى متغيرات أخرى لم تدخل ضمن النموذج المقدر، وقد تكون عوامل اقتصادية حقيقية أو عوامل

## الفصل الثالث ... قياس وتحليل أثر سعر الفائدة الحقيقي في الائتمان المصرفي

سياسية وإدارية. أما اختبار (F) فبلغت قيمتها المحسوبة ( $F\text{-Statistic}=5.44$ ) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) فنقبل بالفرضية البديلة ( $H_1$ ) التي تنص على وجود علاقة وتأثير معنوي بين المتغيرات المستقلة المذكورة والمتغير التابع، ونرفض فرضية العدم.

### 2. تقدير المعلمات واختبار الحدود في الأجل الطويل:

كما نلاحظ من الجدول (17) ان قيم (Prob) للمتغيرات المستقلة الثلاث (M2، PER، RIR) ظهرت بما يلي (0.834، 0.840، 0.834) وهي أكثر من (0.05)، وهذا ما يدل على عدم وجود تأثير للمتغيرات المستقلة (سعر الفائدة الحقيقي، سعر الصرف، عرض النقد الواسع) في الأمد الطويل على المتغير التابع (الائتمان المصرفي الكلي)، وهذا لا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية.

#### جدول (17)

#### تقدير معلمات الأجل الطويل واختبار الحدود

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(TC)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 03/30/23 Time: 09:30				
Sample: 2009 2021				
Included observations: 12				
Conditional Error Correction Regression				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	0.000000	65317661	1.09E+08	C
0.8468	0.200541	0.277993	0.055749	TC(-1)*
0.0000	0.000000	1673646.	-2780007.	RIR**
0.2374	-1.291984	55045.84	-71118.35	PER**
0.4539	-0.792791	83.67131	-66.33388	M2**
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$ .				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.8341	0.217430	2.29E+08	49866414	RIR
0.8272	0.226569	5630457.	1275687.	PER
0.8404	0.208983	5693.599	1189.865	M2

## الفصل الثالث ... قياس وتحليل أثر سعر الفائدة الحقيقي في الائتمان المصرفي

0.8347	-0.216616	9.04E+09	-1.96E+09	C
EC = TC - (49866414.1608*RIR + 1275686.5777*PER + 1189.8650*M2 - 1957719081.3894)				
<b>Null Hypothesis: No levels relationship F-Bounds Test</b>				
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
Asymptotic: n=1000				
3.2	2.37	10%	1.676485	F-statistic
3.67	2.79	5%	3	K
4.08	3.15	2.5%		
4.66	3.65	1%		
Finite Sample: n=35				
3.532	2.618	10%	12	Actual Sample Size
4.194	3.164	5%		
5.816	4.428	1%		
Finite Sample: n=30				
3.586	2.676	10%		
4.306	3.272	5%		
5.966	4.614	1%		

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews12)

$$EC = TC - (49866414.1608 * RIR + 1275686.5777 * PER + 1189.8650 * M2 - 1957719081.3894)$$

### ثالثاً : نتائج اختبار نموذج (Wald):

يلاحظ عبر الجدول (18) أن القيمة الاحتمالية لاختبار (F-Statistic) بلغ مقدارها (Probability = 0.3427) وهي أكبر من مستوى معنوية (0.05)، مما يعني أن المتغيرات المفسرة (التوضيحية) لها تأثير معنوي على المتغير التابع، فنرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تأثير معنوي للمتغيرات المفسرة في المتغير التابع.

$$C(2) = C(3) = C(0) = 0$$

## الفصل الثالث ... قياس وتحليل أثر سعر الفائدة الحقيقي في الائتمان المصرفي

جدول ( 18 )  
نتائج اختبار Wald

Wald Test:			
Equation: Untitled			
Probability	Df	Value	Test Statistic
0.3427	(3, 7)	1.317093	F-statistic
0.2668	3	3.951278	Chi-square
Null Hypothesis: C(2)=C(3)=C(4)=0			
Null Hypothesis Summary:			
Std. Err.	Value	Normalized Restriction (= 0)	
1673646.	-2780007.	C(2)	
55045.84	-71118.35	C(3)	
83.67131	-66.33388	C(4)	
Restrictions are linear in coefficients.			

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews12)

### رابعاً : نتائج الاختبارات التشخيصية :

#### 1. نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM):

يلاحظ عبر نتائج الجدول (19) ان الاحتمالية لإحصائية (F-Statistic) بلغت (Prob = 0.2707) وهي أكبر من (0.05)، مما يعني أن النموذج القياسي المقدر يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

#### جدول (19)

#### نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag			
0.2707	Prob. F(1,6)	1.471238	F-statistic
0.1242	Prob. Chi-Square(1)	2.363043	Obs*R-squared

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews12)

#### 2. نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التباين:

عبر الجدول (20) نلاحظ إن القيمة الاحتمالية (prob) لاختبار (F-Statistic) بلغت (0.0251) وهي اقل من (0.05)، وهي غير معنوية، وهذا ما يدل على عدم احتواء

## الفصل الثالث .... قياس وتحليل أثر سعر الفائدة الحقيقي في الائتمان المصرفي

النموذج على مشكلة عدم ثبات تجانس التباين. وعادةً هذه المشكلة تكون مصاحبة لبيانات المقطع العرضي لذا فهي هنا ليست شرطاً حتمياً.

جدول (20)

نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoscedasticity			
0.0251	Prob. F(4,7)	0.209441	F-statistic
0.0443	Prob. Chi-Square(4)	1.282659	Obs*R-squared
0.0405	Prob. Chi-Square(4)	0.706925	Scaled explained SS

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews12)

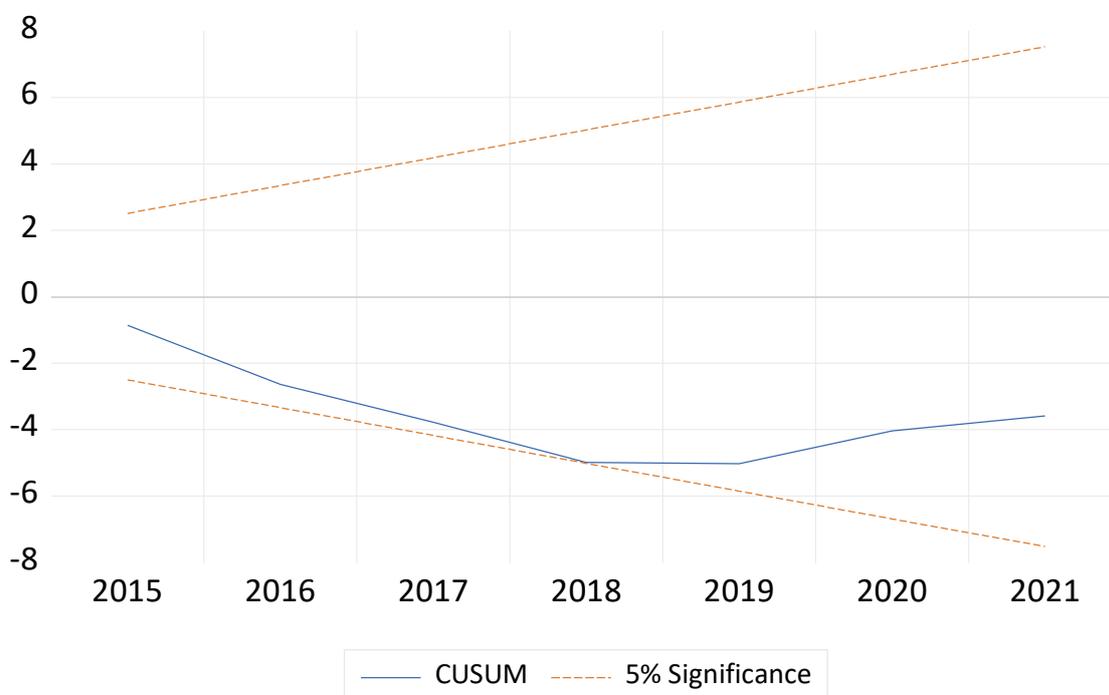
خامساً : اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) :

يلاحظ عبر الشكل (15) و (16) أن المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، هو عبارة عن خط داخل حدود المنطقة الحرجة، مما يعني ان النموذج مستقراً عند مستوى معنوية (0.05)، ويستنتج من هذا الاختبار أن هناك استقراراً وانسجاماً في النموذج ككل.

أما الشكل (16) الذي يوضح اختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي ان هناك استقراراً وانسجاماً.

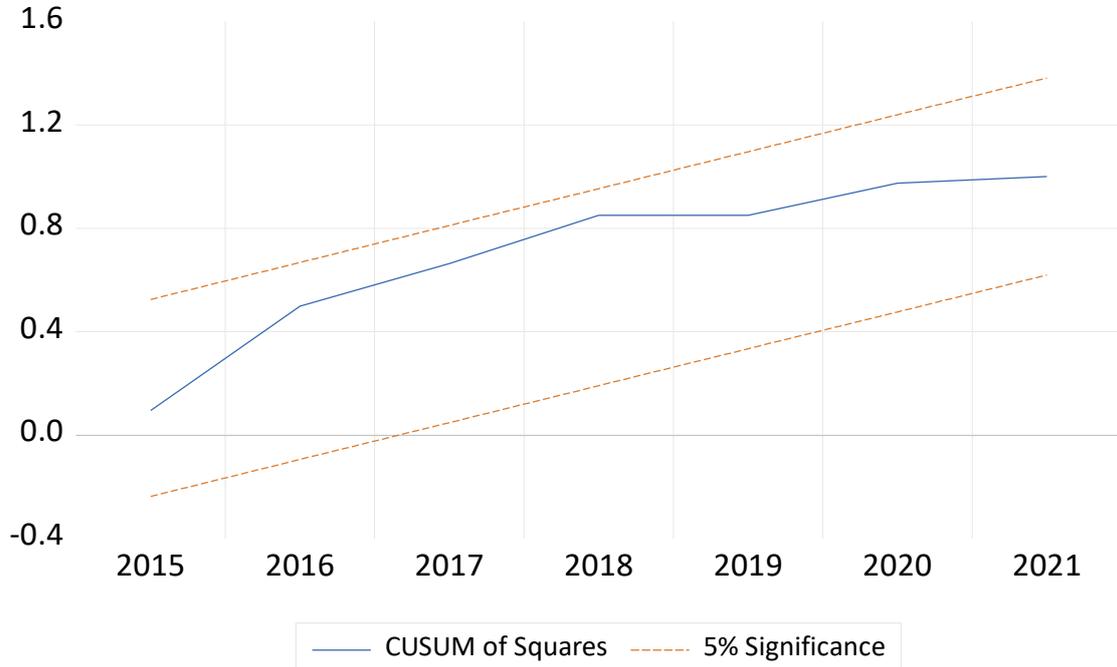
الشكل (15)

نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)



شكل (16)

مربع المجموع التراكمي للبواقي



المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews12)

## سادساً : التحليل الاقتصادي للنموذج القياسي

### 1. التحليل الاقتصادي في الاجل القصير:

أ. تبين عبر اختبار نموذج (ARDL) وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة والائتمان المصرفي وهو يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية، بالتالي ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الائتمان المصرفي بمقدار (2780007) مليون دينار.

ب. أما سعر الصرف الموازي فتبين وجود علاقة عكسية مع الائتمان المصرفي وهو يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية، بالتالي ان ارتفاع سعر الصرف الموازي بمقدار وحدة سيؤدي إلى انخفاض الائتمان المصرفي بمقدار (71118.35) مليون دينار.

ت. اما عرض النقد الواسع M2 تبين وجود علاقة عكسية بين عرض النقد الواسع والائتمان المصرفي وهو لا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية، وبالتالي فان ارتفاع عرض النقد بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الائتمان المصرفي، و نعتقد ان السبب في ذلك يعود إلى التقلبات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد العراقي والتي تمثلت بانخفاض أسعار النفط الخام وانخفاض الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي العراقي، فضلاً عن تراجع نسب السيولة

## الفصل الثالث .... قياس وتحليل أثر سعر الفائدة الحقيقي في الائتمان المصرفي

النقدية لدى المصارف الحكومية والخاصة، كذلك انخفاض الودائع المصرفية (الجارية والتوفير) في بعض الأعوام نتيجة الآثار السلبية لتراجع أسعار النفط وتراجع رغبة المودعين بالسحب من ودائعهم في الجهاز المصرفي.

### 2. التحليل الاقتصادي في الاجل الطويل :

تبين عبر اختبار النموذج في الاجل الطويل عدم وجود تأثير للمتغيرات المستقلة (سعر الفائدة الحقيقي، سعر الصرف، عرض النقد الواسع) في الالمد الطويل على المتغير التابع (الائتمان المصرفي الكلي)، وهذا الامر لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، ونعتقد ان السبب في ذلك يعود الى:

اولاً - اسباب داخلية تتعلق بالمصرف :

الربحية والسيولة والمخاطرة : فان ارتفاع سعر الفائدة يؤدي بدوره الى تخفيض حجم السيولة المصرفية فضلاً عن زيادة ربحية المصرف، الامر الذي سيسهم الى ارتفاع في حجم المخاطرة والحالة معاكسة.

ثانياً - اسباب خارجية (خارج ارادة المصرف) :

أ- الاخطار السياسية والامنية : تتعلق الاخطار السياسية بالتغيرات السياسية المفاجئة والتي يمكن أن تؤدي إلى تغييرات في القوانين والتشريعات المتعلقة بالأعمال التجارية والاستثمار، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تقلبات في الأسعار وفقدان الاستثمارات. كما يمكن أن تؤدي الأحداث الأمنية المفاجئة والصراعات إلى تقليل الأعمال التجارية والاستثمار في المنطقة المتأثرة، وهذا يزيد من المخاطر المرتبطة بالأعمال التجارية

ب- الاخطار الاقتصادية (سياسات استثمارية، طبيعة النظام الاقتصادي، السياسة الجبائية) تتعلق الاخطار الاقتصادية بالسياسات الاستثمارية والنظام الاقتصادي في البلد المعني. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي السياسات الحكومية الضعيفة فيما يتعلق بالاستثمار والتنمية إلى عدم جذب الاستثمارات الأجنبية وتراجع نمو الاقتصاد. كما يمكن أن تؤدي سياسات الجبائية المرتفعة والتي تزيد من تكاليف الأعمال، إلى تقليل الأرباح وتشجيع الشركات على البحث عن بلدان أخرى للاستثمار فيها.

## الفصل الثالث ... قياس وتحليل أثر سعر الفائدة الحقيقي في الائتمان المصرفي

---

ت-الاحطار القانونية : تتعلق الأخطار القانونية بالقوانين والتشريعات المتعلقة بالأعمال التجارية والاستثمار، والتي يجب اتباعها بحرص لتقادي المخاطر المرتبطة بالمسائل القانونية. فعلى سبيل المثال، القوانين المتعلقة بالملكية الفكرية، والتي تحمي حقوق الملكية الفكرية، يمكن أن تؤدي إلى مخاطر قانونية كبيرة إذا لم يتم احترامها. كما يمكن أن تؤدي التعديلات القانونية غير المتوقعة إلى تغييرات في القوانين المتعلقة بالأعمال التجارية والاستثمار، وهذا يمكن أن يسبب مشاكل قانونية للشركات.

## أولاً - الاستنتاجات :

1. تترك التغيرات في اسعار الفائدة أثرا مهما في الافراد والمؤسسات والاقتصاد ، من خلال تأثيرها في رغبات المدخرين والمستثمرين .
2. للائتمان المصرفي دور مهم وفعال في تمويل المشاريع لاسيما المشاريع الاستثمارية التي تحتاج الى رؤوس اموال ضخمة لتحقيق التنمية الاقتصادية
3. اظهرت نتائج الاختبار القياسي في الاجل القصير وجود علاقة عكسية بين كل من (سعر الفائدة وسعر الصرف الموازي في الائتمان المصرفي) ومن ثم فإن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي بمقدار وحدة سوف يؤدي الى انخفاض الائتمان المصرفي بمقدار (278000-) و(71118.35) هو متفق ومنطق النظرية الاقتصادية .
4. اظهرت نتائج الاختبار القياسي في الاجل القصير أن هناك علاقة عكسية بين عرض النقد الواسع والائتمان المصرفي، وهو لا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية
5. اظهرت نتائج اختبار النموذج (ADRL) أن معامل القوة التفسيرية بلغت (75%) ويعني المتغيرات المستقلة (سعر الفائدة الحقيقي ، عرض النقد الواسع و سعر الصرف الموازي) تفسر (75%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الائتمان المصرفي الكلي)، أما المتبقي (25%) فيعود الى متغيرات أخرى لم تدخل ضمن النموذج المقدر، وقد تكون عوامل اقتصادية حقيقية أو عوامل سياسية وادارية.
6. تبين من خلال اختبار (F) ان هناك علاقة وتأثير معنوي بين المتغيرات المستقلة (عرض النقد الواسع، سعر الصرف الموازي وسعر الفائدة الحقيقي) والمتغير التابع (الائتمان المصرفي).

7. اظهرت نتائج الاختبار القياسي من خلال اختبار النموذج (ARDL) في الأجل الطويل أن المتغيرات المستقلة (M2 ، PER،RIR ) هي غير مؤثرة على المتغير التابع (الائتمان المصرفي)، وهذا الأمر لا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية بسبب الآلية المتعبة من قبل المصارف التجارية في العراق هي آلية غير متقدمة وغير مواكبة للتطورات العالمية للنظام المصرفي. فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي والامني الذي انعكس في عدم رغبة الأفراد للتعامل مع القطاع المصرفي وضعف الثقة به.

### ثانياً : التوصيات :

1. الدعوة إلى تخفيض أسعار الفائدة لتحقيق اهداف النمو والتنمية الاقتصادية والتركيز على منح الائتمان الاستثماري والانتاجي للمشاريع الانتاجية التي تدر دخلاً.
2. ضرورة العمل بنظام مصرفي انتاجي اكثر مما هو استهلاكي اي ان الائتمان المقدم يتجه نحو انتاج سلع وخدمات التي تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي.
3. تطبيق سياسة نقدية ناجحة لأنها مسؤولة البنك المركزي في تقييم عرض النقد وتكوين احتياطي نقدي من العملات الأجنبية والذهب، فضلاً عن ذلك التنسيق الكامل مع السياسة المالية بشقيها(الانفاقية والضريبية).
4. العمل على أهمية تحرير سعر الفائدة في الاقتصاد وتحريكها بين مدة واخرى باتجاه الزيادة والنقصان تبعاً للحالة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العراقي أي في حالة الركود أم حالة الانتعاش.
5. التصدي للتضخم واستهدافه وتحقيق اطار موحد من الاستقرار والنمو الاقتصادي المرغوبين وضرورة قيام الجهات ذات العلاقة بالاهتمام بدقة الدراسات التي تسهم في تسهيل الية منح الائتمان المصرفي ودوره البارز في تحفيز أدوات السياسة النقدية.
6. تشجيع فكرة الاندماج المصرفي بين المصارف المحلية وصولاً إلى مؤسسات كبرى قوية مالياً قادرة على التنافس مع المصارف العالمية والاقليمية .
7. العمل ومن خلال البنك المركزي على نشر الوعي المصرفي بين افراد المجتمع بغية تشجيع الادخارات وتوجيهها نحو استثمارات منتجة.

## المراجع والمصادر

### المراجع

القرآن الكريم.

معجم المعاني الجامع

### أولاً : المصادر العربية:

1. أبو حمد، رضا صاحب، قدوري، فائق مشعل، ادارة المصارف، دار ابن اثيل، الموصل، 2005.
2. ارشيد، عبد المعطي، ومحفوظ جودة، ادارة البنوك، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1999.
3. الأفندي، محمد أحمد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الامين للنشر والتوزيع، اليمن، ط1، 2017.
4. البلتاجي، محمد، المصارف الاسلامية (النظرية -التطبيق -التحديات)، مكتبة الشروق الدولية، ط 1، 2012.
5. الجنابي، هيل عجمي جميل، وارسلان، ياسين رمزي، النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.
6. الحاج، طارق محمد،المالية العامة ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009.
7. الحسيني، فلاح حسن عداي، الدوري، مؤيد عبد الرحمن ، ادارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
8. الحوراني ، اكرم محمود ، عبد الرزاق حسن ، النقود و المصارف ، منشورات جامعة دمشق ، 2016.
9. الدليمي، عوض فاضل اسماعيل، النقود والبنوك، دار الحكمة، بغداد، 1990.
10. الدوري، زكريا، ويسرى السامرائي، الصيرفة المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
11. الزبيدي، حمزة حمود، ادارة الائتمان المصرفي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
12. الزيدانيين، جميل، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
13. السريتي، محمد أحمد، غزلان، محمد غزت، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2010.

## المراجع والمصادر

14. السمان ، محمد مروان ، محبك ، محمد ظافر مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي) دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان 2009 ، ص 268 .
15. السيد الشريف علي بن محمد الجريجاتي، كتاب التعريفات، دار احياء التراث العربي، السعودية، 2003
16. السيد علي المولى ، النظم النقدية والمصرفية مع دراسة خاصة لنظام المصرفي المصري، دار النهضة العربية ، القاهرة، ط1، 1988 .
17. السيد علي، عبد المنعم والعييسى، نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004.
18. السيد علي، عبد المنعم، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، الجامعة المستنصرية، 1976.
19. السيد علي، عبد المنعم، مبادئ الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني، مطابع جامعة الموصل، 1984.
20. السيفو، وليد اسماعيل وآخرون، الاقتصاد القياسي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
21. الشبيبي، سنان، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي، 2007.
22. الشماع، خليل، ادارة المصارف، اتحاد المصارف العربية، 1975.
23. الشمري ، صادق راشد، نعمة، نغم حسين،. إدارة المصارف وجودة الخدمة المصرفية الواقع التطبيقات العملية ، مطبعة الكتاب ، بغداد ، السعدون ، العراق (2016).
24. الشمري، صادق راشد ، ادارة العمليات المصرفية (مداخل وتطبيقات)، مطبعة الفرخ ،بغداد، 2018.
25. الشمري، صادق راشد، ادارة المصارف ، مطبعة الفرخ ،بغداد ، ط1، 2008.
26. الشمري، ناظم محمد نوري، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة، الموصل، 1988.
27. العصار، رشاد والحلبي، رياض، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
28. العصار، رشاد، النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010.
29. العقاب، محمد، تحليل السلاسل الزمنية، محاضرات وتطبيقات في الاقتصاد الكمي، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2018.

## المراجع والمصادر

30. ألعالي عبد الحسين جليل عبد الحسن، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ط2011، 1
31. الغزالي، حميد، وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة الرضا للطباعة، القاهرة، 1987.
32. القرشي مدحت، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، ط2008، 1
33. القطراني، محمد، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
34. الوصال، كمال أمين، اقتصاديات النقود والمصارف، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2004.
35. ايدجمان، مايكل، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة، ترجمة/ محمد ابراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
36. حسين، مجيد علي، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2003.
37. حميدي، عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.
38. خالد، جميل، أساسيات الاقتصاد الدولي، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
39. خطاب، جودت جعفر، اعادة هيكلة المصارف، دار دجلة للنشر والتوزيع، بغداد، 2009.
40. خلف، فليح حسن، النقود والبنوك، دار الكتاب العالمي، عمان، 2006.
41. خليل، سامي، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية للطباعة، القاهرة، مصر، 2004.
42. خليل، سامي، النقود والبنوك، دار كاظمة للطباعة، الكويت، 1981.
43. د. غالب عوض الرفاعي ، وعبد الحفيظ بلعربي ،اقتصاد النقود والبنوك ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان 2002
44. دانيال، جوزيف، فانهور، ديفيد، اقتصاديات النقود والبنوك والتمويل الدولي، تعريب : محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية، 2010.
45. دحام، إلهام وحيد ، فاعلية اداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي،مصر،ط1، 2013 .
46. رمضان، زياد وجودة، محفوظ، ادارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، عمان، 2006.

## المراجع والمصادر

47. سيجل، باري، النقود والبنوك، ترجمة: طارق وعبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر والتوزيع والطباعة، الرياض، 1987.
48. شعراوي، مصطفى، مقدمة في السلاسل الزمنية، مركز النشر العلمي، السعودية، الرياض، 2005.
49. صالح، التنمية الاقتصادية ومناخ الفائدة المصرفية الراهنة، آب، 2009.
50. طه، طارق، ادارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت ،دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية، مصر، 2007.
51. عبد الرضا، نبيل جعفر، تطور الفكر الاقتصادي من افلاطون الى فريدمان، مؤسسة التاريخ العربي للنشر، لبنان ، ط 1 ، 2012.
52. عبد القادر، السيد متولي، النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2010.
53. عبد المجيد، قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
54. عبدالحميد، عبد المطلب، البنوك الشاملة- عملياتها وادارتها، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2000.
55. عبدالله، خالد امين والطراد، ابراهيم، ادارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2006.
56. عبيد، حميد عبيد، الاقتصاد القياسي، دار الكتب للنشر، العراق كربلاء، ط 1، 2017.
57. عفانة، محمد كمال كامل "ادارة الائتمان المصرفي" الناشر: دار اليازوري، ط 1 ، 2018.
58. عفر محمد عبد المنعم ، السياسات الاقتصادية في الاسلام الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ، القاهرة ، 1980 .
59. فتاوي، عزت فتاوي، النقود والبنوك، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2005.
60. كمال، محمد ، إدارة الائتمان المصرفي ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، 2018 .
61. كنعان، علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار منهل للنشر والتوزيع، بيروت، 2012.
62. ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية، الأجنبية والمنتديات المالية بين التطبيق ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، ط 3 ، 2014.
63. محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي ،دار الميسرة للنشر والتوزيع ،عمان الاردن ،2013

## المراجع والمصادر

64. مزنان، نصر حمود، أثر السياسات الاقتصادية في الاداء المصرفي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2009.

65. مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الاساليب والادوات والاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر، عمان- الاردن، ط1، 2003.

66. معروف، هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005.

67. يحيى، وداد يونس، النظرية النقدية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2001.

### ثانياً : البحوث الدورية:

1. باسم عبد الهادي حسن، السياسة النقدية في العراق واصلاحتها وتحدياتها الجديدة، الهيئة الوطنية للاستثمار، الدائرة الاقتصادية، بغداد، 2008 <http://www.alrafedein.com>

2. بو قسبة، علي بو عبدالله شريف، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بالجزائر باستخدام نموذج (ARDL) للفترة (1983 - 2016)، مجلة الباحث، جامعة محمد خضير بسكرة، المجلد (2)، العدد (4)، الجزائر، 2018.

3. جار الله، رعد اسامة وذنون، مروان عبد الملك، قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL للفترة (1960 - 2010)، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد (35)، العدد (114)، 2012.

4. جبار، ابراهيم جاسم، الاصلاح المصرفي في العراق، الأسس والعناصر، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد (19)، 2015.

5. جرادات، محمود علي والحسيان، صالح علي، العلاقة والسببية بين حالة معدل الفائدة ومعدل التضخم في الأردن، مجلة متعددة التخصصات البحث المعاصر في الأعمال، المجلد (6)، العدد (4) أغسطس 2014.

6. الجنابي، نبيل مهدي والغالبي، كريم سالم حسن، العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (1)، 2011.

## المراجع والمصادر

7. حسين، عيادة سعيد، أثر تحرير سعر الفائدة في السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد (38)، العدد (104)، 2015.
8. الحلفي ، عبد الجبار ( السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهلاك التضخم) مجلة العلوم الاقتصادية مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة - المجلد 8 ، العدد 31 ، تشرين 2 ، 2012 ص8
9. حمزة، حسن كريم ، ومال الله، مرتضى عبد الحافظ " قياس أثر مخاطر (السيولة. الائتمان .ملائي رأس المال ) في درجة الأمان المصرفي دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2015-2005 )" مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد(37)،أيلول2018
10. الخليل، جاسر، أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمه لكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2004.
- 11.د. همام الشماع، د. العمري عمرو ،اثر تعددية اسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي ،دراسات في الاقتصاد العراقي ،بيت الحكمة ،2001
- 12.داغر، محمود محمد ،عاشور احسان جبر ،دور السياسة النقدية في تحقق الاستقرار والنمو الاقتصاديين للمدة(2004-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،بغداد، المجلد20،العدد2014،77، ص212
- 13.داغر، محمود محمد-حسين عطوان مهوس ،دراسة بعنوان سعر الصرف العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة 2004-2012.
- 14.راضي ، حسن خلف ، ومحمود ، شاکر ، تحليل العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي واسهامه في الانفاق من الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي ، 2018
- 15.زكرياء، بولندرا الياس، حمزة، سايح، المخاطر المالية وأثرها على المردودية المصرفية، المصارف الاسلامية الكويتية أنموذجاً، مجلة النمو الاقتصادي، 2020.
- 16.سالم ،شيماء مهدي ابراهيم محمد" تقييم كفاءه معايير منح الائتمان وعلاقتها بالأداء المالي بالتطبيق على البنوك" مجلة البحوث المالية والتجارية ،20(العدد الرابع-الجزء الثاني)،2019.

## المراجع والمصادر

17. سامي فاضل عطو ، حول تعددية أسعار الصرف ، وأثارها الاقتصادية ، المؤتمر العلمي الثاني ، بيت الحكمة ، 2001 ،
18. الشريبي، ابراهيم زكريا وآخرون، قياس اثر سعر الفائدة في القطاع الخاص في معمل الاسمنت المصري، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة ديماط، 2021.
19. العاني، عماد محمد علي، سياسة سعر صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح، الجزء الأول، الندوات العلمية التي أقامها مكتب الاستشارات في الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2005.
20. عبد الرحيم، محمد، مالك، ولعيبي، إسماعيل، ميثم، تحليل الاثار المالية والنقدية لتزايد الدين العام الداخلي في الولايات المتحدة الامريكية للمدة 2018 -2002" المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/ السنة الثامنة عشرة ، العدد 67، لشهر كانون الأول، 2020
21. عبدالقادر، سلوى عبد الجبار، المخاطر الائتمانية واثرها في القرار الائتماني الصائب، مجلة جامعة كربلاء العدد (4)، المجلد (1)، 2008.
22. عمار حمد خلف قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق ، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، العدد (64)، المجلد (17)، 2011
23. عمر ، رؤوف ، حمود ، انيس عواد ، تحليل اثر سعر الفائدة والمتغيرات الاخرى على كفاءة الاداء المصرفي مصرف الرشيد ، 2021
24. عيدان ،جليل كامل، واسماعيل استبرق ، اثر السياسة النقدية على الاستقرار سعر الصرف الاجنبي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة واسط، العدد(17) المجلد(1)، 2015
25. فتح الله، سحر محمد علي، وآخرون، تحليل العلاقة بين تقلبات أسواق الأسهم والنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (17)، العدد (63)، 2011.
26. قاسم ، عبد الرزاق والعلي ، احمد قياس اثر سعر الفائدة الدائنة في الانشطة المصرفية الاساسية ، 2013.
27. محمد، دهيم كوثر، الخصخصة ودورها في تطوير القطاع المصرفي في العراق ،مجلة الكوت ،للعلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة الكوت ،العدد2016،24،ص11.

## المراجع والمصادر

28. محمد، مالك عبد الرحيم ، وإسماعيل، ميثم لعبيبي " تحليل الاثار المالية والنقدية لتزايد الدين العام الداخلي في الولايات المتحدة الامريكية للمدة 2018 -2002" المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/ السنة الثامنة عشرة
29. محمود، زهرة هادي وبشار، أكد سعدون، تحليل اقتصادي لاستجابة عرض محصول البطاطا للعروة الربيعية في العراق باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك، مجلة زراعة الرافدين، جامعة بغداد، المجلد (40)، العدد (4)، 2012.
30. مظهر محمد صالح ،السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي دار الحكمة ،بغداد ،2012
31. المملوك، أنس هشام "أثر مخاطر التركيز الائتماني القطاعي في ربحية ومخاطر المصارف دراسة تطبيقية على المصارف الاسلامية الخاصة في سورية " مجلة جامعة تشرين العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 42 ،العدد 1، 2020.
32. نقار، عثمان والعواد، منذر، منهجية (Box-Jenkins) في تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ بها، دراسة تطبيقية على عدد من تلاميذ الصف من التعليم الأساسي في سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد (3)، 2011.
33. نور، محمود ابراهيم، سعر الفائدة واثره في النشاط المصرفي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، العدد (28)، المجلد (8) ، 2001 .
34. هميس، هناء نصر الله، أنماط هيكل الائتمان وانعكاسها على قيمة المصرف (بحث تطبيقي في عينة من المصارف الأهلية العراقية )،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد ،المجلد 21،العدد 85 ، 2015 .
35. وليد عيدي عبد النبي ، مزاد العملة الاجنبية ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي ،البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ،2010.
36. يوسف، محمد وحلاله، مأمون خلف ، اثر سعر الفائدة والتضخم على الائتمان المصرفي في -المملكة العربية السعودية خلال فترة 1995-2018" ، المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال ، العدد 11، 2021 .

**ثالثاً : الرسائل والأطاريح الجامعية :**

## المراجع والمصادر

1. أحمد عطشان، تحليل العلاقة بين الدورات الائتمانية ودورات الأعمال في ظل تطور الصناعة المصرفية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، 2010.
2. الدليمي، علام عفات عودة الدليمي، قياس وتحليل محددات الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (1985-2015)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد، 2018.
3. الغالبي، عبد الحسين جليل، سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه وادارته، في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية مع اشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2002.
4. المعموري ، انتصار عباس حسون ، اثر الائتمان المصرفي على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق ، 2021.
5. حسين، نمارق، العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2017.
6. سعيد، بلقيس أحمد البشير محمد، مكونات الهيكل المالي واثرها في القرارات الائتمان للحد من مخاطر المصرفية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه، جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا، كليه الدراسات التجارية، 2019 .
7. صبري ، مصطفى محمد ، دور السياسة النقدية في تحديد اتجاهات الائتمان المصرفي في العراق ، 2021.
8. عبد المهدي ،عقيل تحليل مؤشر الاصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز المصرفي اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الكوفة ،2010،ص270
9. عثمان ، احمد التحليل الاحصائي لتاثير سعر الفائدة في الائتمان المصرفي وانعكاساته على التنمية الاقتصادية ، سوريا ، 2015.
10. علالي، فاطمة الزهراء علالي وخروبي، كلثوم، أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الأداء المالي للبنوك التجارية/ دراسة لعينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (2008-2017)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2019.
11. كاظم ، غفران عماد اثر سعر الفائدة ومعدل الصرف في الاقتصاد العراقي ، 2019

## المراجع والمصادر

12. كاظم، عباس، الدور الرقابي للبنك المركزي في تحسين الائتمان المصرفي، بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية، بحث دبلوم مقدم الى المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، 2015.
13. منى عباس كاظم، الدور الرقابي للبنك المركزي في تحسين الائتمان المصرفي، بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية، بحث دبلوم مقدم الى المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، 2015.

### رابعاً : التقارير الحكومية :

1. البنك المركزي العراقي، التقارير والنشرات السنوية، مديرية الاحصاء والابحاث، للمدة (2004 – 2021).

### خامساً : شبكات الانترنت:

1. جميل سالم الزيدانين ، أساسيات في الجهاز المالي ، (المنظور العلمي) ، 2016،
2. اتحاد المصارف العربية (<http://uabonline.org>)
3. حنان الجشعم، تحديد سعر الفائدة والتوازن الدخل، جامعة بغداد، 2009. ([www.kau.edu.sq](http://www.kau.edu.sq))

### سادساً : المصادر الأجنبية:

- 1) Alan j. Auer back and Laurence j. Kdifaff. Macro economies and in tea grated Approach. The mit press Cambridge. Massachuseits. London. Second edition، 1998.
- 2) Birendra Bahadur Budha ، Demand for Money in Nepal، An ARDL Bounds Testing Approach، NRB Working Paper، NRB ، WP، 12، 2012.
- 3) Carlos Gonzalez Aguado ، Interest Rates and Credit Risk ، 2011
- 4) Compbell R.، M.، c.، Connell ،Stanley I. Brue ، Ibid، 2004، P398
- 5) D.N.Dwivedi ،Macroeconomic theory and policy ،3ed ،newdelhi ،2010.
- 6) D.N.edi، Macroeconomic theory and policy،، newdelhi، 2017.

## المراجع والمصادر

---

- 7) Denise Flouzat, Christian De Boissieu, Economie contemporaine « croissance, mondialisation et stratégies économique », Presses Universitaire De France, 2016.
- 8) Grandet. Bastien, sensitivity analysis and stress testing in the interest rate market, master thisis, august, 29<sup>th</sup> , 2018.
- 9) Gujarati, Basic Econometrics , 4<sup>th</sup> ed, the McGR–Hill Companies, 2004.
- 10) James Jawar Tenney and Richardstrup, "Macroeconomics between public and private choice", 7th ed., 2015.
- 11) James Jawar Tinney and Richard Strobe, Macroeconomics between public and private choice, translated by Abdel–Fattah and others, Dar Al–Marikh, Riyadh, 1988.
- 12) Kapoor jack R, Dlabay les R , Hughes Robert j , personal finance , 8th edition , the McGraw– Hill , Irwin 2007.
- 13) –keith bain and peter howeiis , Monetary economics policy and theoretical Basis , palgrave macmillan, 2 nd edition 2009
- 14) Louis philippe Rochon, Sergio rossi , modern theories of money, Edward Elgar, usa , 2003.
- 15) Macmillan® in the United States—a division of St. Martin's Press LLC, 175 Fifth Avenue, New York, 2015.
- 16) McConnell, C. R., Brue, S. L., Macro Economics, Principle, Problems ,and Policies, 13ed (U.S.A Mc GRAW – HILL, INC, 1996)
- 17) Mohsen Maharan and Yazdan Gudarzi Farahani and Others, The Effect Of Macroeconomic Variables on The stock Market Index of the Tehran stock Exchange, International letter of social and Humanistic sciences, 2016 .

## المراجع والمصادر

---

- 18) Mohsen Maharan and Yazdan Gudarzi Farahani and Others, The Effect Of Macroeconomic Variables on The stock Market Index of the Tehran stock Exchange, International letter of social and Humanistic sciences, 2016 .
- 19) Mohsen Maharan and Yazdan Gudarzi Farahani and Others, The Effect Of Macroeconomic Variables on The stock Market Index of the Tehran stock Exchange, International letter of social and Humanistic sciences, 2016 .
- 20) Mohsen Mehran and Yazdan Gudarzi Farahani and others , the Effect of Macroeconomic Variable on the stock Market Index of the Tehran stock Exchange, International letter of social and Hamainistices, 2016.
- 21) Pesaran, et, al , Bounds , testing approaches to analysis of level relationships , journal of Applied Econometrics , 16(3), 2001.
- 22) Rose, peter S.,Hudgins,Sylvia C.,Bank Management&Financial Services th Edityon,Mcgraw-Hill,International Edition, 2013.
- 23) Saed Khalid and Michel Dombrecht, The Autoregressive Distributed Lag Approach to Co-integration testing : application to opt inflation , PMA Working Paper , 2011.
- 24) Sun , Guofeng , *Reform in chinas monetary policy* , (A Frontbencher's Perspective) , All rights reserved. First published in 2015 by Palgrave
- 25) Uduakobong S.Inam and Ekong E.Etim, Regulated Innterst Rates, Degregulated , Intersted Rate and Economic growths in Nigeria , 2020.
- 26) Walid Mustafa Shawish, Monetary Policy between Islamic Jurisprudence and Positive Economics , International Institute of Islamic Thought, United States of America, 2011.
- 27) William E. Alexander ,Correlations Between Real Rates & output In Dynamic international economy Activity , IMF , working paper , wp / 98 / 179 , Dec, 2002.

## **Abstract :**

This research aims to measure and analyze the impact of the real interest rate on bank credit in the Iraqi economy, using the Autoregressive Distributed Delays (ARDL) model. The problem of the research is to answer the following questions: Is there a relationship and a significant effect between the real interest rate and bank credit? Is the real interest rate an effective role in bank credit? Did the Central Bank of Iraq use the interest rate as an intermediary goal for its monetary policy to influence bank credit and increase the ability of commercial banks to lend to customers? In order to answer the questions raised, the researcher hypothesized that there is a relationship and a significant effect between changes in the real interest rate as an independent variable and bank credit as a dependent variable. The researcher developed a standard model that included (the real interest rate, the parallel exchange rate and the broad money supply) as independent variables and bank credit as a dependent variable. The independent variables (the broad money supply, the parallel exchange rate, and the real interest rate) explain (0.75) of the changes in the dependent variable (total bank credit), while the remaining (0.25) is due to other variables that were not included in the estimated model, and may be real economic factors. or political and administrative factors.

**The Republic of Iraq**  
**Ministry of Higher Education**  
**And Scientific Research**  
**University of Babylon**  
**College Of Administration and Economics**  
**Department of Banking and Financial sciences**



**Analysis of monetary policy trends and their impact on  
bank credit - the Iraqi economy, a case study 2004-2021**

**To the council of the college of administration & Economics  
Babylon University As A Partial Fulfillment of The Require reminds  
For The Degree of MS.C In financial and banking sciences.**

**By**

**Ali Saad Ali**

**By supervision**

**Prof .Dr. Abdul Khaliq Dubai Al-Jubouri**

**2023**

**1444**